

محاضر
اجتماع مجلس الشيخ المصري

١٩٣١

الدولة المصرية

مجلس الشيوخ

مجموعة محاضر دور الانعقاد السابع

٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ - ٢١ يولييه سنة ١٩٣١

الطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٣١

الفهرس الهجائى لمجموعة محاضر دور الانعقاد العادى السابع

رقم	الموضوع	رقم	الموضوع
٨٧-٨٦٤٩	"حضرة الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك" ١ - اقتراح بتأجيل الأضاح المستعجلة لسلطة القوميين بالقرن ... "حضرة أمين حسين يوسف أفندي" ٢ - اقتراح بتأجيل قسط الأروال والبلاد والمختر وجميع المبالغ المستعجلة الحكومية في شهر ربيع سنة ١٩٣١ على بلاد مركزى اخرون ومنوف الى شهر اكتوبر سنة ١٩٣١ ...	٤٨٣٣٢٤٩٦ ٨٦٩٨٠٠٨٦٩٨٠٠٨٦٩٨٠٠	(١) إجازات : إجازات : احتياطي : (انظر مشروع قانون رقم ٢٠٢) اختيار عضوية : اختيار معادى مصطفى خليفة باشا "حضرة عبد العزيز سيف النصر بك" "أبريد خطاوى بك"
٨٦٤٩٩	"سعادة على فهمى باشا" ٣ - اقتراح بتقسيم المديريات على أساس المسارح بينها ووضع المديريين في درجة واحدة ... "سعادة تلى فهمى باشا" ٤ - اقتراح بقيام الحكومة بتسديد الدينون التي للبنوك على الأقاليم وتحويلها على تسعين سنة ثم تصليها مع الأموال الأخرى ...	٧ ٢٥ ٣٢	أسئلة : (انظر سؤال) استقالة : تبلغ المجلس استقالة سالى جده شقيق باشا لسيه مدبراً عاماً لخصلة البنك الخديوية ... كلية حضرة حسن صبرى بك بإهداء أسف المجلس على رحلته من جهوده مدالى جده شقيق باشا وشكره على سالى خدماته ... كتاب من حضرة حسن رشوان حادى بك باستقالته من عضوية لجنة تباينات مديرية بربا ...
٢٠	"حضرة محمد أبو النصر الفار أفندي" ٥ - اقتراح بأن تتركبة الحديدية التي أنشئت بين سبى غازى وأقضية على بلدة قوس ... ٦ - اقتراح بالتصريح بزيادة التفتان العرفى جميع بلاد مركزى ومركزى البلاد التي تقع شمال السكة الزراعية بركى سدوق وكفر الشيخ ... "حضرة محمد منصور أفندي" ٧ - اقتراح بتأجيل قسط الأروال والبلاد والمختر وجميع المبالغ المستعجلة الحكومية في شهر ربيع سنة ١٩٣١ على بلاد كفر الشيخ والحقبة الكبرى الى شهر اكتوبر سنة ١٩٣١ ...	٢٦ ٢٦ ٣٢	أطيان : (انظر اقتراح بمشروع قانون رقم ٨ و سؤال رقم ١٠) أحداث : (انظر مشروع قانون رقم ٧٥٤) افتتاح البرلمان : (انظر برلمان) افتتاح المجلس : كلية دولة رئيس المجلس خاصة الافتتاح ...
٨٦٤٩٩	"حضرة يعقوب سايوى بك" ٨ - اقتراح بمشروع قانون بتفويض عمدة ليجار الأخيان من سنة ١٩٢٩ الداخلة في سنة ١٩٣٠ ... اقتراحات بمشاريع قوانين : (انظر اقتراح رقم ٨) اكتتاب : (انظر مشروع قانون رقم ٢) أملاك : (انظر سؤال رقم ١٠)	٧	اقتراحات : المناقشة في جواز تقديم الاقتراحات برغبات من حضرات الأصحاب المسائل المالية التي اختصت الحكومة وسعها باقتراح لقوانين الخطة بها طبقاً لأداة ٢٨ من الدستور وإزالة الموضوع الى لجنة المختصة لدرسه من اللجنة القانونية ...
٩-٢٤٥٢١-٢٠		٩٢٩٦١-٥٧	

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	(ب)		(١) ج
	برلمان :		انتخاب :
	الجلسة الافتتاحية		(١) انتخاب هيئة المكتب :
٤-١	تسليم بطاقة الملك	١٠	١ - انتخاب وكيل المجلس
٢	خطاب العرش (الفرع الثاني)	١٠	كلية سعادة أحد طغمت باشا بمناسبة انتخابه وكيلا للمجلس
٤-٢	بنك :	١٠	كلية حضرة حسن صبري بك بمناسبة انتخابه وكيلا للمجلس
	(انظر اقتراح رقم ٤ ومشروع قانون رقم ١٠٢)	١١	كلية حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بمناسبة انتخاب الوكيلين
	(ت)	١٢-١١٠	٢ - انتخاب المراقبين
	ترصة :	١٢	كلية لسعادة علي فهمي باشا يشكر فيها لجمعية انتخابه وحضرة زهير مرادين للمجلس
	(انظر سؤال رقم ١١٨)	١١	٣ - انتخاب السكرتيرين البرلمان
	تسليم زراعي :	١١	كلية حضرة أحد نجيب ياده بك يشكر فيها لجمعية انتخابه وحضرات زبلاط سكرتيرين برلمان للمجلس
	(انظر مشروع قانون رقم ١٠٢)	٢٣	كتاب من مجلس النواب يشكر مكتب المجلس على انتخابه
	تصريح :		(ب) انتخاب أعضاء اللجان دولتها وسكرتيريا :
	تصرح حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بموافقة الحكومة المصرية بدنيا على إيفاد نصيبها في الوفودات الألمانية التي تكلف باسم الأوطان بولاية مصر لدراسة اقتراح ائقدي ومنه رئيس جمهورية الولايات المتحدة بإيقاف الدفع بين الحكومات	١٩-١٧-١٦	الخاصة في مبدأ تمويل الأحزاب في انتخاب اللجان
٦١	تعويض :	١٩-١٨	لتحديد عدد أعضاء اللجان المصروص عليها في المادة ٢٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان
	(انظر سؤال رقم ١٠)	١٩-١٧-١٦	بلقة الرد على خطاب العرش
	تعويضات :	٢٠-١٩-١٧-١٦	انتخاب حضرة بلقة الرد على خطاب العرش بدلا من سعادة أحد على باشا وزير الأوقاف
	(انظر تصريح)	١٣	كلية لجمعية الشيخ محمد الأحدي الفخراي يشكر فيها مجلس انتخابه حضرا بلقة الرد على خطاب العرش
	تعيين :	٢٦-٢٢-٢١-١٩	بلقة المالية
	(انظر مرسوم رقم ٢١٠٢)	٢٣-٢٢-٢١-١٩	بلقة الاقتراحات والمقترحات
	تقاعد :	٢٩-٢٨-٢٧-٢٦-٢٥-٢٤	بلقة الحاسبة
	(انظر مشروع قانون رقم ١)	٢٩-٢٨	بلقة الاستشارة التشريعية
	تنازل :	٢٩-٢٨-٢٧-٢٦-٢٥-٢٤	بلقة الحفانية
	تنازل سعادة مصطفى خليفة باشا من مناصبه مجلس النواب		(ج) انتخاب أعضاء المجلس :
٧	تهنئة :		حضرات الأعضاء المنتخبين والمعينين :
	رسالة صالي محمود علي باشا وزير مصر الموصوف بالبريد بتهنئة لبرلمان لمناصبه الخاصة	٩	مرسوم بتعيين حضرات الأعضاء المنتخبين والمعينين
٧	تكتب من مجلس النواب بتهنئة مكتب المجلس على انتخابه	٩	أعضاء حضرات الأعضاء المنتخبين
٢٢	(ح)	٥٦	تبلغ المجلس انتخاب سعادة عبد الرحمن رضا باشا عضوا به
	جزيرة :	٨٠	تبلغ المجلس انتخاب سعادة ميموني حسن زايد باشا عضوا به
	(انظر سؤال رقم ٨)		إحصاء :
			(انظر اقتراح مشروع قانون رقم ٨ ومشروع قانون رقم ٥)
			(انظر مرسوم)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	(ح)		(ج)
	حزب :		حزب :
١٧٥١٦١٢ ٢٨٥٢٤١	مرامدة تجميل الأجراب التي يتألف منها المجلس في تشكيل الجبان	١٢	طلب حضرة الشيخ المحترم يوسف قناري باشا كشفا بيان حرجية
١٢	حشرات الأضواء	١٢	طلب مساهمة الأجراب في حقوقية بلنة الرد على خطاب العرش
	خزان :		خ (خ)
	(انظر سؤال رقم ١٠)		خطاب العرش :
	نص خطاب العرش	١٢	تشكيل بلنة الرد على خطاب العرش
١٣-١٢	اقتراح مساهمة القراء محمد مزري باشا باستشارة المكتب لتقوم بالرد	١٢	على خطاب العرش
١٢	تحديد عدد أعضاء بلنة الرد على خطاب العرش	١٢	في تشكيل الجبان أثناء اقتداب أعضاء بلنة الرد على خطاب العرش
١٢	الانقلاب ضوئيا بلنة الرد على خطاب العرش بدلا من مساهمة أحد على باشا	١٢	وزير الأوقاف
٢٠١٩٠١٧٥١٦	تقرير بلنة الرد على خطاب العرش - المناقشة فيه - قرار المجلس	٤٥-٤٠	رفع الرد الى جلالة الملك
٤٥	خضر :		خضر :
	(انظر اقتراحات رقم ٧٥٢)		(د)
	دومين :		دومين :
	(انظر اقتراح رقم ١)		ديون الأهالي :
	ديون الأهالي :		(انظر اقتراح رقم ٥)
٣٤-٢٣	رئيس المجلس :		(د)
٧٤-٧٣٥٢	(انظر مرسوم رقم ١)		رئيس المجلس :
	كلية دولة الرئيس خاصة افتتاح المجلس	٧	(انظر سؤال رقم ١١)
	رئيس :		(انظر مرسوم رقم ٤١)
٨٣	سؤال من حضرة أمين حسين يوسف افندي عن رمل تربة		
٨٣	(أخرون المستندة) بجزيرة (دعوة) وشطافون وشمشاع وكفر		
٨٣	مسعود (بمدينة المنوفية)		
٨٣	سؤال من حضرة محمد أبو النصر القادر افندي عن عمل مصرف		
٨٣	جديد بلنة قوه		

(س)

سكرتير :

(انظر اقتراح)

مسكة حديدية :

(انظر اقتراح رقم ٥)

سلوك سياسي :

(انظر سؤال رقم ٦)

سماد :

(انظر اقتراح رقم ٧٤٢)

(انظر مرسوم رقم ١)

سهم :

(انظر مشروع قانون رقم ٢)

سؤال :

حضرة صاحب المولة وزير الداخلية

١ - سؤال من حضرة الدكتور محمد طاهر بك عن مستشفيات الزيد

٢ - سؤال من حضرة الدكتور كنجار الجوزي افندي عن مسابقة

٣ - سؤال من حضرة الدكتور أحمد يوسف طه افندي عن معالجة

٤ - سؤال من حضرة محمد أبو النصر القادر افندي عن إنشاء قسم

٥ - سؤال من حضرة محمد أبو النصر القادر افندي عن إصلاح مياه

٦ - سؤال من حضرة وزير الداخلية

٧ - سؤال من حضرة وزير الداخلية

٨ - سؤال من حضرة أمين حسين يوسف افندي عن رمل تربة

٩ - سؤال من حضرة محمد أبو النصر القادر افندي عن عمل مصرف

١٠ - سؤال من حضرة محمد أبو النصر القادر افندي عن عمل مصرف

١١ - سؤال من حضرة محمد أبو النصر القادر افندي عن عمل مصرف

١٢ - سؤال من حضرة محمد أبو النصر القادر افندي عن عمل مصرف

١٣ - سؤال من حضرة محمد أبو النصر القادر افندي عن عمل مصرف

١٤ - سؤال من حضرة محمد أبو النصر القادر افندي عن عمل مصرف

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٣	قرار من مجلس الوزراء بتولي سعادة توفيق عرس باشا وزير المواصلات أعمال وزارة الخارجية نيابة عن سالي حيد القناص يحيى باشا أثناء الغيبة التي يسفر عن سالي في أورد با وتولي سالي حيد عرس باشا وزير المواصلات السورية أعمال الوزارة الخفانة نيابة عن سالي علي باعر باشا أثناء غيابه بالإجازة	٨٢-٨١	١٠- سؤال من حضرة الشيخ حسين صالح خليفه عن الألبان التي تستعمل لأهل من كوالدر قوشة لم عن أملاكهم التي تستعملها مياه نهران أسوان بعد تطهيره
	قروض :	٨٤-٨٥	١١- سؤال من حضرة عبد مصطفى مجوء بك عما إذا كان في نية الوزارة تعديل فصائد الألبان من القرية الرئيسية ...
	(انظر مشروع قانون رقم ٦)		(ص)
	قسط :		صندوق الانتخاب :
	(انظر اقتراحات رقم ١ و ٢ و ٧)	١٦	طلب حضرة مرسى محمود افندي مررد شخص يحمل صندوق الانتخاب تحت إشراف أحد حضرات المرافعين أو السكرتيرين البعثين أثناء عمليات الانتخاب لوضع أوراق الانتخاب فيه
	قطن :		(ط)
	(انظر اقتراح رقم ٦)		طرح البحر :
	(> عرضة رقم ٢)		(انظر مشروع قانون رقم ٨)
	(ك)		(ع)
	كثف طبعي :		عرائض :
	(انظر سؤال رقم ٦)		(انظر تقرير العرائض المجهان)
	(ل)		عضو :
	لائحة :		(انظر انتخاب ورسوم)
٢٩	تدب مكتب المجلس لوضع مشروع الوثيقة الداخلية باختيار اللجنة المصنوعة عليها في المادة ٤٥ من قانون النظام الداخلي.		عضوية :
	(انظر مشروع قانون رقم ١)		(انظر اقتراحات صورية واستقالة)
	بلقة :		(ف)
١٧	معية انتخاب أعضاء المجهان		فصائدات :
١٨	تحديد عدد أعضاء المجهان		(انظر سؤال رقم ١١)
	بلجان المجلس :		قرن :
	(انظر انتخاب أعضاء المجهان)		قيام حضرة الركبين بمرافقة عملية توزيع أوراق الانتخاب الخاصة بالسكرتيرين البعثين وحصر الأصوات مع حدة الرئيس
	(م)	١١	تفكيك هيئة المكتب بفرز أوراق انتخاب أعضاء بلقي الاقتراحات والمخاضة
	مال (أموال أميرية) :	٢٢	(ق)
	(انظر اقتراحات رقم ٢ و ٤ و ٧ و مشروع قانون رقم ٢)		قانون :
	محصول :		عرض القوانين التي صدرت منذ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ حتى إجماع البرلمان طبقاً لقاعدة الخامسة من الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ...
	(انظر مشروع قانون رقم ٦)	٢٩	قرار :
	محضر :		قرار من مجلس الوزراء بتولي سالي حافظ حسن باشا وزير الزراعة أعمال وزارة الأشغال السورية نيابة عن سعادة إبراهيم فهمي كريم باشا مدة غيابه بالإجازة
٢٥	تصحيح محضر بلقة والأراء التي أجيئت في الموضوع	٢٥	
	مخدرات :		
	(انظر سؤال رقم ٢ و ٣)		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
			(م) تاج
			مدرسة :
٨١-٩٧ و ٩٨-١٠٠	٧ - مشروع قانون وضع أبعاد أحمال يبلغ ٧٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة المبانى الأبرية) لسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ لواء دور ثالث بمدرسة الهندسة الفنية		(انظر مشروع قانون رقم ٧)
٨٢	٨ - مشروع قانون خاص بطرح البردواك		مصرف :
	مصرف :		(انظر اقتراح رقم ٣)
	مكتب :		مصرفية :
	(انظر سؤال رقم ٩)		(انظر اقتراح رقم ٣)
	مكتب :		مرائب :
١٠	تأليف مكتب المجلس الثانى		(انظر اقتراح عتبة المكتب)
٢٣	تجلب من مجلس النواب بتمتة مكتب المجلس من الثاني		مرسوم :
٢٩	تدب المكتب لوضع مشروع اللائحة الداخلية		١ - مرسوم بتعيين حضرة صاحب المبرة بى ابراهيم باشا رئيسا
٢٢	تكليف عتبة المكتب بفرز أوراق الانتخاب		الجلس
	مكتب مجلس النواب :	٥	٢ - مرسوم بتعيين حضرات الأعضاء المبيين بالجلس
١٠	تبلغ المجلس تأليف مكتب مجلس النواب	٦	٣ - مرسوم بتعيين حضرة صاحب المصادرة على رجال الدين باشا
	ممتلكات :		ووزير الحرية والبحرية وحضرة صاحب المصادرة أحد على باشا
	(انظر سؤال رقم ٧)	١٦	وزيراً للأوقاف
	موظف :	٩٨	٤ - ثلاثة المرسوم المنكوب بفض دور الاقتصاد الأول لفضل الشترى
	(انظر سؤال رقم ٦ ومشروع قانون رقم ١)		الخلاص
	(و)		مستشفى :
	وفد برلمانى :		(انظر سؤال رقم ٢ و ٣ و ٤ و ٥)
	الوند البرلمانى الذى تروجه الى التصديق لتقديم فروض الفكر لصالح		مشايخ القوانين :
٤	الجلالة الملك	٤٥	الملائكة فى جواز إضافة مشاريع القوانين الى الجانب المختصة بطريقة غير
	وكيل :		رسمية قبل عرضها رسمياً على المجلس
	(انظر اقتراح عتبة مكتب المجلس)		مشايخ القوانين الواردة من مجلس النواب .
	(ى)		١ - مشروع قانون بإلغاء المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٩
	يجرب :		الخاص بوضع لأخت مرفقة بقطاع مرفق الحكومة المؤقتة
٦	حلف دعية رئيس المجلس وحضرات الأعضاء الذين المستوردة	٥٧٤٨ ٦٥-٦٣ و	على الخالية
	حلف حضرة الشيخ المحترم سعد الله عبد الرحمن السيد ائدى ائمين		٢ - مشروع قانون بأخذ مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه من مال الاحاطى
٢٤	المستوردة	٦٨٥-٦٧٢ و ٧٧-	النام لاكتساب الحكومة فى أجمع بنك التليف الزواى
	حلف حضرات الشيخين المحترمين سلطان محمود بنى بك وجد طلعت		٣ - مشروع قانون بإلغاء الاحاطى الزواى
٤٨	حرب باشا ومصطفى خليفة باشا ائمين المستوردة	٥٦-٨٦ و ٥٧ ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و	٤ - مشروع قانون بوضع أبعادات اضافية مجرمها ٨٤٠٠ جنيه
٥٦	حلف حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن ودا باشا ائمين المستوردة	٨٠-٩٠ و ٨١ ٩٩ و ٩٨ و ٩٣ و	بميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢
٨٠	حلف حضرة الشيخ المحترم عيسى حسن زايد باشا ائمين المستوردة		٥ - مشروع قانون خاص بالإجازات الزواى لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠
			٦ - مشروع قانون بجمع المحصولات المرتبة لفروض الى أسقفها
			بتمت التليف الزواى المصرى

فهرس العرائض المجهات

الحرف	الموضوع	رقم العريضة	رقم الصفحة	رقم الحق	قرار المجلس
	(١)				
أطيان	تظلم من معاملة أصحاب الأطيان	٣٥	٨٧	٢١	رفض
إيجار	تأييد اقتراح حشرة التسع المحترم يعقوب يابى بك الخناس بتخصيص قبة إيجارات الأطيان	٤	٧٥	٦	»
»	طلب وضع كترج بتخصيص إيجارات الأطيان من سنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١	٥	٧٥	٦	إحالة الى لجنة المالية
»	١٩٣١ و ١٩٣٠ و ١٩٣٩ » » »	٧	٧٥	٦	» » »
»	١٩٣١ و ١٩٣٠ و ١٩٣٩ » » »	٨	٧٥	٦	» » »
»	برلمان طلب تشكيل مشروع بتخصيص إيجارات الأطيان	١١	٧٥	٦	رفض الأول وسخط الثانية
»	عدم تحديد مشروع بتخصيص إيجارات الأطيان	١٢	٧٥	٦	إحالة الى لجنة المالية
»	طلب النظر في إيجارات الأطيان	١٣	٧٥	٦	» » »
»	ملاحظات على مشروع القانون الخاص بتخصيص إيجارات الأطيان	١٤	٧٥	٦	» » »
»	طلب بتخصيص قبة إيجارات الأطيان عن سنوات ١٩٣٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١	١٧	٧٥	٦	رفض
»	برلمان طلب التحويل في إصدار قانون بتخصيص إيجارات الأطيان	١٩	٧٥	٦	»
»	تأييد مشروع القانون الخاص بتخصيص إيجارات الأطيان	٢٠	٧٦	٦	إحالة الى لجنة المالية
»	العدل على إصاف مساعري الأطيان	٢١	٧٥	٦	رفض
»	طلب بتخصيص قبة إيجارات الأطيان	٢٢	٧٥	٦	»
»	طلب تنازل الحكومة عن المناجر لما من إيجار العام الماضي ومن نصف إيجار هذا العام	٢٣	٧٦	٦	إحالة الى وزارة المالية
»	طلب من كترج بتخصيص إيجار الأطيان عن سنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١	٢٤	٧٦	٦	إحالة الى لجنة المالية
»	طلب مرة إيجار قانون بتخصيص إيجار الأطيان	٢٧	٧٦	٦	» » »
»	طلب تحويل قانون إيجارات الأطيان حتى ١٩٢٨ و ١٩٣٠	٢٨	٧٦	٦	» » »
»	طلب بتخصيص إيجار الأطيان عن سنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١	٣٤	٧٨	١١	رفض
»	طلب تحويل قانون الإيجارات من سدد ومن لم يحدد كية الأيجار	٣٩	٨٧	١١	إحالة الى لجنة المالية
»	تأييد اقتراح بتخصيص إيجارات الأطيان وطلب مرافقه من سنة ١٩٣١	٤٠	٨٧	١١	» » »
»	تأييد اقتراح بتخصيص إيجارات الأطيان	٤١	٨٧	١١	» » »
	(ت)				
تأمين	طلب صرف تأمين من أحيان رست بالمراد	١٦	٧٥	٦	إحالة الى وزارة الأوقاف
تعيين	طلب تعيين في إحدى الوظائف الخلقية بوزارة الداخلية	٩	٧٥	٦	سخط
»	طلب تعيين في وظيفة	١٥	٧٥	٦	»
	(ج)				
سكر	طلب رد قبة سكر أرض	٤٤	٨٧	١١	»

الحرف	الموضوع	رقم البريعة	رقم الصفحة	رقم المصنف	قراء المجلد
دسوم	(د)	٤٣	٧٨	١١	إحاطته الى وزارة المالية
دى	تظلم من غشقة ارسوم التي تصفها شركة الأسواق للاتفاق الجرم مع الشركة...	٤٢	٨٧	١١	إحاطته الى وزارة الأشغال السورية
سكة زراعية	(س)	٤٥	٨٧	١١	إحاطته الى وزارة المواصلات
سماد	طلب إنشاء سكة زراعية إعادة النظر في أمر بقاء بعض أملاك غلظون سماد ووزارة الزراعة وكتبة السيد بالشرقية	١	٧٥	٦	رض
سوق	تظلم بعض أملاك مخازن سماد ووزارة الزراعة من ضلهم من الخدمة طلب مسجعة ناحية الباسية مذكورين من أن نظام السوق في يوم السبت بدلاً من يوم الأحد	٢	٧٥	٦	حفظ
طريق	(ط)	٣١	٧٦	٦	إحاطته الى وزارة الداخلية
طين	طلب إنشاء طريق زراعية طمن مجهول في الوادي ونصب مصر	٣٧	٨٧	١١	إحاطته الى وزارة المواصلات
عمدة	(ع)	١٠	٧٥	٦	حفظ
»	طلب عدم إعادة تعيين عمدة وافتاداً لفساد إدارته	١٨	٧٦	٦	إحاطته الى وزارة الداخلية
»	تظلم من تعيين عمدة شكوى من تصرفات عمدة فرووط	٢٦	٧٥	٦	حفظ
»	تظلم من تصرفات عمدة	٣٣	٧٦	٦	إحاطته الى وزارة الداخلية
»	طلب إضافة الى عمدة ناحية الخريبة	٤٧	٨٧	١١	»
قفيه	(ف)	٤٨	٨٧	١١	حفظ
قانون الصحافة	(ق)	٤٦	٨٧	١١	رض
قطن	طلب إيقاف تنفيذ قانون الصحافة الانس عدم مع أهقان بعض أصحاب الألفان المروضة بشوة الحكومة بمطوط في الوقت الحاضر ليس تحمياً	٣	٧٥	٦	إحاطته الى وزارة المالية
سجيد	(م)	٣٠	٧٥	٦	حفظ
مسكرات	طلب تحسين حالة بعض رؤساء المساجد من قانون يقضي بحرم تداول المسكرات في الملكية المصرية	٢٩	٧٦	٦	إحاطته الى وزارة الداخلية
مقاصاة	تكليف سيد بك حوى بعدم مقاطعة سكان مشاة حطاي	٢٥	٧٥	٦	حفظ
مكافاة	طلب صرف مكافاة	٦	٧٥	٦	حفظ
ماء المياض	طلب تأمين إطلاق المياه في المياض	٣٨	٨٧	١١	إحاطته الى وزارة الأشغال السورية
قفقة	(ن)	٣٦	٨٧	١١	حفظ
	طلب تكليف المحكمة الشرعية برفع قفقة				

الدور العاды السابع للبرلمان

محضر الجلسة الافتتاحية

مقد البرلمان الجلسة الافتتاحية للدور العاды السابع في يوم السبت ٤ صفر سنة ١٣٥٠ (الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١) بدار مجلس النواب بالقاهرة بناء على المرسوم الصادر في ٢١ محرم سنة ١٣٥٠ (٨ يونيو سنة ١٩٣١) بدعوته الى الاجتماع .

رئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا رئيس مجلس الشيوخ وبحضور حضرات الشيوخ والنواب المشرعين :

ابراهيم واتب بك ، ابراهيم وجيه باشا ، ابراهيم ططاوى بك ، احمـ الديارى بك ، الشيخ احمد السيد ابراهيم زين ، احمد ذوالفقار باشا ، الدكتور احمد رشيد عبد الله بك ، احمد طلعت باشا ، احمد عرفان باشا ، احمد حل باشا ، الدكتور احمد فهمى الرشيد بك ، احمد نجيب براده بك ، ادوار قصيرى بك ، الدكتور احمد يوسف عطيه افندى ، اسماعيل سرى باشا ، امين حسين يوسف افندى ، امين سامى باشا ، امين غالى باشا ، بشاى جريس بك ، بولص حنا باشا ، جريس زنايرى باشا ، حافظ الممشاوى بك ، حافظ حسن باشا ، حاج ناعوم افندى ، حبيب دوس بك ، حسن رشوان حامدى بك ، حسن سعيد باشا ، حسن صبرى بك ، حسن على جازيه بك ، حسن مظلوم باشا ، الشيخ حسين صالح خليفة ، حسين واصف باشا ، الشيخ حسين والى ، الدكتور زكى مختار الجزيرى افندى ، سلطان السعدى بك ، سليم خليل طرس بك ، سليمان عثمان اباظه بك ، شفيق محمد الله حلايه افندى ، صالح حق باشا ، صالح للموم باشا ، طهفان سيد احمد سالم بك ، الشيخ عبد الباقي طاهر بدوان ، حيد الحليم البيل بك ، السيد حيدالحيد البكرى ، حيد الحليم سليمان باشا ، حيد العزيز البسوى بك ، حيد العزيز بك ، حيد الفتح يحيى باشا ، حيد الكرم شديد بك ، حيد الله حبيكه بك ، الشيخ حيدالحيد سليم ، اللواء حيدالحيد فريد باشا ، اللواء على احمد باشا ، على جمال الدين باشا ، على فهمى باشا ، على ماهر باشا ، الدكتور فارس نمر ، قلنى فهمى باشا ، كامل حرجس نكلا بك ، محمد ابو النور لقار افندى ، الشيخ محمد الاحمدى القلواهرى ، محمد توفيق مهابه بك ، محمد خيرت عراضى بك ، محمد رياض عطيه بك ، محمد شفيق باشا ، اللواء محمد صادق يحيى باشا ، محمد صادق بك ، الدكتور محمد طاهر بك ، محمد فتى بك ، محمد نصفي يكن بك ، محمد فهمى باشا ، محمد فهمى القنازورى باشا ، محمد عجب باشا ، محمد محمود بك ، محمد مصطفى عيوى بك ، محمد مقبل باشا ، محمد منصور افندى ، محمد نجيب شكرى بك ، محمود ابو النصر بك ، محمود اسماعيل اباظه بك ، الدكتور محمود حيد الوهاب بك ، اللواء محمود حمزى باشا ، مرسى محمود افندى ، مصطفى رشيد بك ، الدكتور محمد عطى صموت بك ، القريق موسى فواد باشا ،

نجيب برى بك ، نخله جورى المطيى باشا ، يعقوب بياوى عطيه بك ، يوسف اصلان ططاوى باشا ، الانبا يوانس ، ابراهيم البسوى ططاوى بك ، ابراهيم الملالى بك ، الشيخ ابراهيم حسن محمد السيد ، ابراهيم دسوق اباظه افندى ، ابراهيم زكى افندى ، ابراهيم عبد المال الملبى بك ، الشيخ ابراهيم عبد الله الهى ، ابراهيم غزالى بك ، ابراهيم فهمى كرم باشا ، ابراهيم محمد حبيب افندى ، الشيخ ابراهيم محمد حسن ابو كرويه ، ابراهيم مراد ابو سعده افندى ، ابو الحيد بدوى محمد حيد الاخر افندى ، ابو سيف على كساب بك ، احمد جاد الرب باشا ، احمد رشدى افندى ، احمد محمد الشاذلى افندى ، احمد والى الجندى افندى ، اسماعيل صدق باشا ، اسماعيل فهمى الشلقانى بك ، اسماعيل محمد حيد الرجم ابو القعب افندى ، السيد حبيب افندى ، السيد منصور افندى ، امين الملوانى افندى ، امين سيد همام افندى ، امين طاهر افندى ، توفيق حسن المكراى افندى ، توفيق دوس باشا ، حافظ مصطفى الشبلى افندى ، حسن البياى بك ، حسن الجبل بك ، حسن السيد واكد بك ، حسن حنى افندى ، حسن محمد احمد حسين افندى ، حسن محمد اسماعيل افندى ، حسين مصطفى خليل بك ، حضاوى الزمر بك ، راضى عطيه بك ، رشوان حيد الوهاب محمد عطيه افندى ، الشيخ زكى فام احمد ، سليمان اسماعيل اباظه افندى ، الشيخ سليمان بيوى نصار ، الشيخ سليمان محمد خضر ، الشيخ سليمان محمد مصطفى ، الشيخ سيد احمد سيد احمد القبط ، سيد على الزناى بك ، شيخ العرب سيف النصر موسى ، شاهين شاهين الجزورى افندى ، شحاته السيد سالم افندى ، شيان الكلب افندى ، صالح محمد امين شالى افندى ، حيد الحليم جيبى بك ، حيدالحيد البرادى بك ، حيدالحيد حسين جالوش افندى ، الدكتور حيدالحيد سيد افندى ، حيد الحيد عمر بك ، حيد الراضى الهارى افندى ، حيد الرحمن اليل افندى ، الحاج حيد الرحمن عطيه حسن ، الشيخ حيد الرجم على حيد الواسد ابراهيم ، حيد السلام الجيار بك ، حيد السلام حدياه بك ، حيد السلام حبيب باشا افندى ، الشيخ حيد المال رشوان مرقوق الجبالى ، حيد العزيز سيف النصر بك ، حيد العزيز حيد اللطيف الصوفانى افندى ، الدكتور حيد الزنظلى بك ، حيد البزيمى بك ، حيد الفتح نور افندى ، حيد الفتوى احمد معبد بك ، حيد اللطيف حلى غنام بك ، حيد الله ارسلان بك ، حيد الله للموم بك ، حيد الحيد سيف النصر بك ، حيد الحيد عطيه افندى ، حيد الحيد محمود تافع افندى ، حيد المطفى حسين مصطفى بك ، حيد المنعم رسلان بك ، حيد المنعم حيد القاندر للموم افندى ، الشيخ حيد ابراهيم

ووقف الى بين العرش حضرة صاحب المحلى سيد ذو الفقار باشا كى
الاشاء والى اليسار حضرة صاحب السعادة عدى زكى الاراشى باشا ناظ
خاصة جلالة الملك وكبار رجال القصر .

ثم تحصل حضرة صاحب الجلالة الملكية فاعطى حضرة صاحب العول
رئيس مجلس الوزراء خطاب العرش فقلده دولته وهذا نصه :

خطاب العرش

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب :

أقرتم أطيب السلام . وأحيى فيكم متشبين ومعيين مثل شعبي المحبوب ،
وأهنيكم جميعاً بالثقة الجلية التي أولتكم إياها البلاد والتي تجلت في مسون
راضة في الاقتضات كما تبنت في حسن استيائها لثيمات مجلس الشيوخ .

وأحد الله أولاً وتآمراً أن اسقر قرار الحوادث التي اضطرت بها البلاد
زماً بتأييد الأمة بالنظام الذي تجتمعون اليوم في ظله تأييداً بنا أولاً حين
نشر الأمر الصادر بالنظام المستورى الجديد بالثقة الممنوعة الى نيل مقاصد
ذلك النظام والسكينة المتفائلة بحسبه الكير وتمراته الطيبات وأعلنته أخير
بذلك اليقين المأدب المستير ، ولك الآراة الحازمة الحاسمة اللذين نطق به
صوت الانتخابات أاليا (تصفيق) فدل على أن الأمة ارتضت النظام الجديد
أساساً لحكم فيها ، ورأته وإياها بمجانباتها ، عققا لمطامعها ، ممجدا لسيول عزه
وبعجدا (تصفيق) .

والحق أنه ليس شيء أحب لي نفساً من أن تاتر بسلوككم هذه الأمة
الكريمة في أسباب الحضارة الحديثة وهي التي شقت الطريق للدينيات الأولى
(تصفيق) ولا أقر لعيننا من أن يقتصر ذكر أسرة محمد على مؤسس نهضنا
مصر أبداً بحليل الأعمال وحيداً للثورة وثقة شأن الأمة وعلو قدرها بين الأمم .
(تصفيق) حاد) وهل سبيل ذلك إلا شعور الأمة بمقوقها وواجباتها وأشتراكها
في الشؤون العامة بواسطة هيئاتها النيابية طورا بالشرح وطورا برقابة السلطة
التنفيذية وهو ما يحققه الدستور الجديد على أكل وجه (تصفيق) وإذا
كان الدستور الجديد يختلف عن ما قبله في شيء فليس الاختلاف في قواعد
الحكم أو كليات النظام أو الحريات العامة وأما يختلفان في أن الجديد يرى
بما أدخله على القديم من تنقيح الى زيادة الأحكام التوازن بين السلطات وهو
لب النظام الثابى وجوهه ، وإلى تمجيد وتصحيح أسباب التربية السياسية
العامة وهي غذاء هذا النظام ومادة قوته (تصفيق) .

وإلى لأتهل الى الله بالهدام أن يشمل هذا الوطن العزيز برضاه وأن يتم
عليه نعمته (تصفيق) .

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب :

ها أتم مة اليوم استقبلون أعياه جساماً وتيمات عظيمة ، ولى مله الثقة
أنكم مضطعون بنا على ألق رؤيه ، وبإمعان طريق ، وأن أعمالكم ومناقشاتكم
مثلت للبلاد على أن سيكون لهذا البرلمان أكبر المظ من حرية الرأى ونشاط
المعمل وعكم الأثر في الشؤون العامة (تصفيق) .

التشائل ، الشيخ على إبراهيم على ، على البباني افندى ، على المزلوى بك ،
على حسن أحمد افندى ، على حسن أحمد بك ، على عبد الرزاق بك ،
الشيخ على عبد الناصر ، على على يسويون افندى ، عمر أحمد حامد بك ،
عموى حسن زايد باشا ، فريد نجر الدين افندى ، فكري الصغير سيد أحمد
حسن افندى ، الشيخ فؤاد حسين هيله ، كيلاني محمد ذكورى افندى ،
ليون جندى ، وصفا افندى ، مأمون اسماعيل بك ، محمد ابراهيم أحمد افندى ،
الشيخ محمد ابراهيم عبد الله بررى ، محمد ابراهيم هلال افندى ، محمد أبو الفتوح
باشا ، محمد توفيق رفعت باشا ، محمد توفيق زاهر بك ، محمد تولى أحمد
الضيق افندى ، محمد حافظ رمضان بك ، محمد حسن افندى ، محمد حسين
مازن افندى ، محمد حلى عيسى باشا ، محمد حماد الشرف بك ، محمد زكى
صالح بك ، محمد سليم جابر افندى ، الشيخ محمد سليمان سليمان الشير بمحمد ،
الدكتور محمد صالح بك ، محمد عبد المجيد المشوارى بك ، محمد عزى محمد أباطه
افندى ، محمد علام باشا ، محمد على افندى ، محمد فريد حسن افندى ،
محمد فهم القبي افندى ، محمد قطب عبد الله افندى ، محمد لبيب قوره بك ،
محمد محفوظ الفار افندى ، محمد مصطفى رجب افندى ، محمد مصطفى عمر
بك ، محمد منصور نصير بك ، محمد وهبه كسيه بك ، محمد أسعد افندى ،
محمد السيد افندى ، محمود السيد أبو حسين بك ، محمود الطوريك ، محمود
زكى بك ، محمود عباسى بك ، محمود عبد الأتقى بك ، مدنى حسن حزين افندى ،
مصطفى ابراهيم عمران اللواتى بك ، مصطفى صديق افندى الشير بالمشفى ،
مصطفى كاتك بك ، مصطفى عبد الله التياوى بك ، مصطفى فوره افندى ،
السيد مصطفى محمد عبد الرزم الشرف ، مصطفى محمود الشورى افندى ،
موضى ابراهيم جاد المولى بك ، نجيب حريان بك ، وهيب دوس بك ،
يحيى سليم أبو رحى افندى .

واحتذر عن حضور الجلسة حضرات : مصطفى خليفه باشا ، محمد طلت
. حسن باشا ، سلطان محمود جنسى بك ، اسماعيل ابراهيم مراد افندى ، محمد
عمران افندى ، سعد الله عبد الرحمن السيد افندى .

وفاب لسبب المرض حضرة محمد طه أبو زيد بك .

ولم يحضر حضرة الياس عوض بك ومحمد أحمد عيود باشا .

وتولى السكرتيرة حضرة حبيب المصرى بك السكرتير العام لمجلس الشيوخ .

وفى الساعة العاشرة صباحاً شرف قاعة الجلسة حضرة صاحب الجلالة
الملك فؤاد الأول بحيف في حضرات أصحاب السمو الأمراء وحضرات
أصحاب المجد النبلاء وحضرات أصحاب الدولة والمسلمات والسعادة رئيس
مجلس الوزراء والوزراء وكبار رجال القصر الملكى فوقف جميع الأعضاء اجلالا
وتعظيما .

ثم جلس جلالة وأذن الحاضرين بالجلوس .

وجلس على يمين جلالة حضرات أصحاب السمو الأمراء وحضرات
أصحاب المجد النبلاء ، وعلى يسار جلالة حضرات أصحاب الدولة والمسلمات
رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس الوزراء والوزراء .

بجأى الميزانية . عمدت حكومتى الى بعض الإيرادات تزيد في غير اوقات أو شدة بعض الرسوم الجمركية ، أو تسمعه وتظمه كضريبة الخمر . وإلى كثير من المصروفات تضغطه بلا توقيت فائقة ومع ذلك فقد ظلت تنفذ الأعمال المتصلة بالمراقب المهمة كإعمال الرى والصرف والمواصلات والمشتات الصحية وغيرها ، وإطر هذا حتى في الأعمال ذات التكاليف الكبرى كتران أصوان ، فقد بادرت الحكومة الى وصل ما أقطع من أمره بسبب توقف المقاول السابق ومهدت به الى مقاول جديد وحرصت ألا يتأثر إسماءه كثيراً من الجهاد المضروب له حتى لا ينعين غيره على البلاد . ومن ناحية أخرى حلت مشكلة الميراثات حلاً مزدوجاً بوضع كادر جديد وربط امتلاكها على أساس المتوسط (تصديق) .

وبالرغم من عناية حكومتى بتوفير وجوه الإيراد لم تهدد في إلغاء رسوم الدخولية إصفاً للساكنين منها ، وحرصاً على أن تكون الضرائب غير مرفقة ولا مكروهة .

لم تتدخل هذه المجهودات حكومتى من الأخذ بأسباب الإصلاح والتجديد في المرافق الأخرى ، فقد وضعت بلاعة الأضر نظاماً ، كان البحث فيه جارياً من زمن ، فأعما حل التوفيق بين الناية بالعلوم الدينية والعربية وبين مقتضيات التطمى المصرى . والرجاء مفقود في أن هذا النظام مع حفظه تقابله الأضر وضعت المالية في البلاد الإسلامية يوفر له أسباب التوفيق والتقدم (تصديق) .

كلما أنشئت محكمة القضاة والإرام ، غسد بذلك نقص في النظام القضائى كانت الحاجة ماسة الى سده ، ولما يقرب على انشائها من توحيد الأحكام وثباتها وتحصيص المسائل القانونية لغير العظم القضاة .

وأصدرت حكومتى لاشتمالها على السريعة فيها بلالاه أسباب الشكوى من هذه الإجراءات وتقليدها أمام تلك المحاكم وبحقيق وجوه الإصلاح الذى تقتضيه المحافظة على كرامة الأسرة وحماية رواجها من أسباب الوهن والضعف .

وقد وفقت حكومتى الى توسيع أحكام نزع الملكية لتكون يديها أداة صالحة ميسرة لتعالج بها مشاكل التحسين والعمران والبرور وتوفير الصحة في المدن على وجه قليل النفقات والتكاليف عليها ، كبر الفائدة للذين قضوا وفلاك والأحبال .

وضعت حكومتى نظاماً للطلوبات يكفل لها الحرية في حدود قانون يعنى النظام العام والآداب حماية مناسبة ، ويعمل دون تنفيل فوضى خفية وسياسية ما تقي نوع من الصحافة يعمل لها جاهدًا وما فتئت البلاد تشكو من آثارها وتوق الى زوالها (تصديق) .

وقد أسست حكومتى بنكاً زراعياً اكتسبت بنصف رأس ماله ومستقره أرعة ملايين من الجنيهات ، وجعلت غرضه تسليف قنابات التاون وصنار المزارعين بشروط سهلة أتاحها لهم من أبهى المزايا وتيسيراً عليهم عند شرائهم ما يحتاجون إليه وبيع ما يبيعون ، وشذا من أذن المقابلات ، ونشرا للتعاون بين سكان القرى . والتفتت من تأسيس هذا البنك مظهرًا قياً من مظاهر

وسيكون اجتماعكم في هذا الدور الذى قضت الضرورات بأن يقع في غير فصل الأدوار السادية قصيداً بطيعة الحال . على أنه سيسمع لكم بالتعارف وتبادل الآراء وأمضاء بعض الأعمال التى ترضيها عليكم حكومتى فإذا انقضى الدور واستمرت بقية الصيف ، استأنفتم دوراً حاللاً بالأعمال والمشر ومات بما يلزم له من الهمة والشاغل (تصديق) .

وقد شغلت حكومتى طوال العام الماضى بقرار الأمن في نصابه وتأمين الأمان والأجانب على حرياتهم ومصالحهم ، واستغرق ذلك منها جهداً ليس بالليل نظراً لما قام في سبيلها من عوامل الشغب والاضطراب . على أن ذلك لم يعمل دوراً للنظر في المرافق والمصالح الأخرى وتدبيرها على أفضل الوجه وأموها بالخير والفائدة .

وفي الخريف الماضى ظهرت في البلاد بوادر آثار الأزمة التى تجتاح العالم منذ سنة ١٩٢٩ وواجهت حكومتى حالة شديدة من عسر يكاد يكون تاماً ، وقد كانت تكون أقوى بما وأضر سبياً في مكافئة تلك الشدة لو أن الاحتياطى العام ظل على وفرته السابقة ولكن جسد جانب عظيم منه في شراء كميات كبيرة من القطن وقلة ما بقي منه معاً للتداول كلف من شأنه أن يضيف وسائل الحكومة في العمل على تخفيف آثار الأزمة . على أن ذلك لم يوهن من عزيمتها فحقت تتشمس الوسائل لتلك التخفيف . وكان أول ما حثت به موارد ثروة البلاد . وقد اتخذت سلسلة من التدابير لم تكن وحى ساحتها بل أضجها التروى والتفكير في القواعد التى يجب اتباعها في سياسة البلاد الاقتصادية .

ولا شك في أن أولى هذه القواعد حياة المحاصيل الزراعية وفي صدرها القطن إنتاجاً وتصرفاً . حلت مشكلة تحديد المساحة التى كان يجب عليها الحين بعد الحين في غير نظام ثابت أو حادى أو نتيجة مرضية حلاً موقفاً وذلك بتحديد المناطق التى تزرع القطن السكاريديس والاشراف على تجارة بلوره اشرافاً خاصاً ، ونقلت ما كان مستمعياً من أمر تجارة القطن فوضت لبورصة مينا البصل نظاماً يحكم استمكتن معه الحكومة من الرقابة والاشراف على شؤون تلك التجارة ، وعملت على افتتاح أسواق جديدة للقطن ، واتخذت في شأن القطن الخزونة سياسة ترغض ضغطها على أسعار القطن مع عدم حرمان الأسواق مما تحتاجه من الأصناف غير الشائعة ، وعلى لا تزال ماضية في استنباط الوسائل المختلفة لتوفير حياة هذا المحصول الأساسى .

ثم فقت بالسكر فوضت في شأنه اتفاقاً مع شركة السكر حكقت به ، فضلاً عن حماية تلك الصناعة الكبرى التى تمتزجها بالبدى ، حياة مصالح زراعه وعملت في الوقت نفسه على حماية محاصيل القنلال وإعاقها كونه بوضع الرسوم الجمركية المناسبة .

وعلى لا تألو مع ذلك جهداً في استيعاب التعرفة الجمركية ، وفي دفع وتروء ، أداة لحماية الصناعات المختلفة فوق ما تبذل في هذا السبيل من وسائل التشجيع والارشاد والمساعدة .

ولم يكن حينا ما لفتت حكومتى من الصعوبات في ضبط التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها ، فقد أدركت الإيرادات عجزهم بسبب ضعف حركة التجارة وظلت بعض المصروفات كالمزببات تزداد فيشتد بذلك اختلال التوازن بين

وبعد انتهاء دولته من التلاوة تقدم بخطاب العرش الى جلالة الملك فتناول جلالاته وسله الى حضرة صاحب المحلى كير الأثناء الذى سلمه الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ فتهنئ دولته (بميش جلالة الملك) ثلاثا فردوا الحاضرون هتافه .

ثم نهض جلالة الملك للاصراف في الساعة العاشرة والديقية السابعة والعشرين فقام الحاضرون اجلالا بحين جلالاته بشعيق حاد .

ثم أوقفت الجلسة الى حين عودة الوفد البرلماني الذى توجه الى القصر الملكى لتقديم فروض الشكر لحضرة صاحب الجلالة الملكية .

وكان هذا الوفد مؤلفا من ثلاثة من مجلس الشيوخ وهم دولة رئيس المجلس وحضرة الشيخين المحترمين عبد الحليم البيل بك وشفيق محمد الله جلالة افندي ، أصغر أعضاء الشيوخ سنا ، ومن ثلاثة من مجلس النواب هم حضرة النائب المحترم مصطفى طاكف بك أكبر الأعضاء سنا وحضرة النائبين المحترمين السيد حبيب افندي وعبد المنعم عبد القادر للموم افندي أصغرهم سنا .

وفي الساعة الحادية عشرة والديقية الخامسة والعشرين صباحا أعيدت الجلسة .

وقد هذا المحضر فصّلته الهيئة عليه .

واقضى الاجتماع في الساعة الحادية عشرة والديقية الخامسة والثلاثين صباحا .

التعاون المتج بين المصريين وأصحاب الأموال الأجانب فقد أكتسبت البنوك الأجنبية بما يقرب من نصف رأس المال .

والواقع أن الأجانب يقرون من حكومتى كل تسهيل وحماية وهى ساهرة على راحتهم وطمانيتهم عاقلة على مصالحهم مرحبة بما يقدمون من الخدمات ويقومون به من الأعمال في ميادين الفكر والعلم والتجارة والصناعة والمال عامة على توثيق أسباب التفاهم والتعاطف بينهم وبين أهالى البلاد (تصفيق) .

وانى لمستطع بأن علاقائنا بالدول الأجنبية وبالأخص بريطانيا العظمى على خير حال من المودة والصفاء . ومستجمل حكومتى نصب عينها أن خير ما تؤكد به علاقائنا ببريطانيا العظمى وتزاد به المودة بين الأمتين الانجليزية والمصرية اتفاق شريف بين البلدين يصون حقوق البلاد وتتكامل به أسباب استقلالها ويؤمن الحكومة الانجليزية على استقرار ما بيننا من الصداقة والثقة المتبادلة (تصفيق حاد) .

وسمعتى حكومتى في أعمالها على النسق الذى جرت عليه في العام الماضى من تحمى لوجوه الاصلاح ، وعمل على زيادة أسباب الرخاء والزراعة ومستين لحضرائكم في النور المتقبل ما تنوى القيام به من المشروعات أو تأخذ فيه من الأسباب لتحقيق ما تشهده جميعا من رفعة وتقدم لبلادنا المموية .

وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطواتكم وأن يوفقني وإياكم لما فيه خير البلاد (تصفيق حاد) .

مجلس الشيوخ

محضر الجلسة الأولى

المتقدمة علنا في يوم السبت ٤ صفر سنة ١٣٥٠ الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١

ملخص

- ٦ - الرسائل :
- (أ) كتاب من حضرة صاحب المسال وزير مصر القرض في باريس بتهنئة البرلمان .
- (ب) كتاب من حضرة الشيخ المكرم مصطفى خليله باشا باعتباره ضحية مجلس الشيوخ .
- اختار مجلس النواب ذلك .
- ٧ - تحديد الجلسة المقبلة .

- ١ - تلغى المجلس المرسوم الصادر بيمين حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .
- ٢ - تلغى المجلس المرسوم الصادر بيمين حضرات الأعضاء الميمين بالمجلس .
- ٣ - أسماء حضرات الأعضاء المتشحين .
- ٤ - حفظ اليمين الدستورية .
- ٥ - كفة دولة رئيس المجلس .

١ - المرسوم

الصادر بيمين حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس

على المرسوم المذكور وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٧٨ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عين يحيى إبراهيم باشا رئيسا لمجلس الشيوخ .

مادة ٢ - حل رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم .

مدبرى القبة في ٢٨ محرم سنة ١٣٥٠ (١٥ يونيو سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

(تصديق)

اجتمع المجلس الساعة الحادية عشرة والواقعة الأربعين صباحا برئاسة

حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا :

أولا - النائبين بغير إذن :

حضرتا : محمد أحمد حيدو باشا - إلياس عوض بك .

ثانيا - المعتذرين من جلسة اليوم :

حضرات : سلطان محمود جهني بك - مصطفى خليله باشا .

محمد طلعت حرب باشا - سعد الله عبد الرحمن السيد أفتنى .

تولى السكرتيرة البرلمانية الموقوفة أصفر الأعضاء الحاضرين منا وهم

حضرات :

عبد الحليم الليل بك - إبراهيم راتب بك - شفيق سعد الله حلاجه أفتنى .

يظروب بيابوي عطيه بك .

حبيب المصري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

٢ - المرسوم

الصادور بتعيين حضرات الأعضاء المعيّنين بالمرسوم

تلى المرسوم المذکور وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المسامحين ٧٥ و ٧٦ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عين أعضاء في مجلس الشيوخ :

- | | |
|------------------------------------|------------------------------------|
| (١) يحيى إبراهيم باشا | (٣١) محمد فهمي باشا |
| (٢) عبد الفتاح يحيى باشا | (٣٢) محمد مقليل باشا |
| (٣) حافظ حسن باشا | (٣٣) حسن سعيد باشا |
| (٤) علي ماهر باشا | (٣٤) أحمد عرفان باشا |
| (٥) علي جمال الدين باشا | (٣٥) حسن مظلوم باشا |
| (٦) اسماعيل سري باشا | (٣٦) صالح حقي باشا |
| (٧) الشيخ محمد الأحمدي القواهرى | (٣٧) إبراهيم وجيه باشا |
| (٨) أحمد ذوالفقار باشا | (٣٨) محمد فهمي الناضوري باشا |
| (٩) أحمد طلعت باشا | (٣٩) محمد أحمد صوب باشا |
| (١٠) محمد شفيق باشا | (٤٠) محمد طلعت حرب باشا |
| (١١) الفريق موسى فؤاد باشا | (٤١) الدكتور فارس نمر |
| (١٢) حسين وأصف باشا | (٤٢) إبراهيم راتب بك |
| (١٣) أحمد علي باشا | (٤٣) عبد الله سمكة بك |
| (١٤) اللواء محمود عزى باشا | (٤٤) حافظ المشاوي بك |
| (١٥) محمد حبيب باشا | (٤٥) سلطان محمود بهنسى بك |
| (١٦) عبد الحميد سليمان باشا | (٤٦) إلياس حوض بك |
| (١٧) محمد صفق باشا | (٤٧) محمد فتحي يكن بك |
| (١٨) يوسف أصلان قنطاري باشا | (٤٨) سلطان السعدى بك |
| (١٩) اللواء محمد صادق يحيى باشا | (٤٩) الدكتور مصطفى صفوت بك |
| (٢٠) محمد جورجي الطميطى باشا | (٥٠) عبد خريت راضى بك |
| (٢١) الألبا يوانس | (٥١) محمد نجيب شكرى بك |
| (٢٢) حاج نعم افندى | (٥٢) الدكتور محمود عبد الوهاب بك |
| (٢٣) الشيخ عبد الحميد سالم | (٥٣) عبد الكريم شديد بك |
| (٢٤) السيد عبد الحميد البركى | (٥٤) الدكتور محمد طاهر بك |
| (٢٥) الشيخ حسين والى | (٥٥) بشاى جرجس بك |
| (٢٦) اللواء علي أحمد باشا | (٥٦) أحمد نجيب رباح بك |
| (٢٧) اللواء عبد الحميد فريد باشا | (٥٧) ادوارد قصيرى بك |
| (٢٨) قلبي فهمي باشا | (٥٨) نجيب برعى بك |
| (٢٩) جرجس زقائيرى باشا | (٥٩) مريمى محمود افندى |
| (٣٠) أمين غالى باشا | (٦٠) الدكتور أسد يوسف عليه افندى |

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ مرسومنا

هذا ما

صدر بمرأى القبة في ٢٧ المحرم سنة ١٣٥٠ (١٤ يونيو سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية

اسماعيل صدق

اسماعيل صدق

٣ - أسماء حضرات الأعضاء المنتخبين

تليت أسماء حضرات الأعضاء المنتخبين وهم :

- | | |
|------------------------------------|--|
| (١) الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك | (٢٠) محمد توفيق مهنا بك |
| (٢) مصطفى رشيد بك | (٢١) محمد مصطفى مجواه بك |
| (٣) شفيق سعد الله حلايه افندى | (٢٢) الدكتور زكى مختار بالزورى افندى |
| (٤) أحمد السيلوى بك | (٢٣) الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين |
| (٥) علي فهمي باشا | (٢٤) محمد غنيم بك |
| (٦) أمين سامى باشا | (٢٥) أبو زيد ملطافى بك |
| (٧) سليمان هلال باشا بك | (٢٦) الدكتور أحمد رشيد عبيد الله بك |
| (٨) محمود اسماعيل باشا بك | (٢٧) مقرب باوى عطيه بك |
| (٩) الشيخ عبد الباقي ماسر بدنان | (٢٨) صالح للوم باشا |
| (١٠) محمد رياض خفيفى بك | (٢٩) عبد العزيز سيف النصر بك |
| (١١) طه حسين سيد أحمد سالم بك | (٣٠) حبيب دوس بك |
| (١٢) عبد العزيز البسيونى بك | (٣١) مصطفى خليفة باشا |
| (١٣) أمين حسين يوسف افندى | (٣٢) سيد الله عبد الرحمن السيد افندى |
| (١٤) محمود أبو النصر بك | (٣٣) حسن رشوان حامدى بك |
| (١٥) حسن علي جازيه بك | (٣٤) سليم خليل بطرس بك |
| (١٦) محمد أبو النصر القنار افندى | (٣٥) كامل جرجس تكللا بك |
| (١٧) محمد منصور افندى | (٣٦) محمد محمود بك |
| (١٨) حسن مبرى بك | (٣٧) بولص حنا باشا |
| (١٩) عبد الحليم البيل بك | (٣٨) الشيخ حسين صالح خليفة |

٤ - حلف اليمين الدستورية

حلف دولة الرئيس المنتخبين المنصوص عليا في المادة ٨٩ من الدستور بالصيغة الآتية :

"أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللكل ما يحلله الدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالى بالخدمة والصدق".

(تصديق) .

ثم دعا دولة الرئيس حضرات الأعضاء الحاضرين لحلف اليمين الدستورية فحلفها كل منهم بالصيغة المتفق عليها .

ثم ألقى دولة الرئيس الكلمة الآتية :

٥ - كلمة دولة رئيس المجلس

حضرات الشيوخ المحترمين

أيها أطيب النجباء، وأمتكم جميعا ميتين ومتخفين بما حرم من ثقة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك العظيم ومن ثقة البلاد . ولا شك أنكم ستقابلون هذه الثقة بما هي أهل له من جهد صادق تبذلونه في خدمة الوطن المحبوب .

وإن البلاد لتصلح إليكم الآن بين الأمل ، وستتم لكم أو عليكم بما ترى من ثمار أعمالكم . فليست النيابة بالوطنية الهينة ولا هي بالوطنية التي فرضها الأول تشريف صاحبها . إنما النيابة وظيفية كثيرة الأبعاد تهتد إلى من تتوسم فيه الكلمة قلعة العامة ، وللقدر على تذليل الصعاب ، ولتأني في سبيل المصلحة الوطنية . فإن أتم قمم بهذه الأبعاد . وهو ما أرجوه - كتم عند حسن الظن بكم .

وليست فائقة العمل البرلمان الكبرى في ما يدور من المناقشات في الجلسات العامة . إنما العمل المتبع هنا هو عمل اللجان حيث تدرس المشاريع ومحصيها كاملا في جرحه لا أثر فيه لاتصالات الجدل . وأنا كان في أمانة أئبها وأطالبعها بما فهي أن توافوا على جلسات اللجان مواظبتكم على جلسات المجلس .

وأمانة ثانية هي أن يتسع صدر كل منكم لأخيه وأن تعلموا أنكم هنا جنود في خدمة الوطن ، فإن انتقم فلتعند وأن اختلتم فلتعند كذلك .

بقيت في ثقة هي أن الكثيرين منكم يعرفون حق المعرفة ويعرفون أذى ما يحدث من الحق يوما وأنى ما ساعدت شخصا خلافا منه في الرأي مادام الخلاف وانكم المصلحة العامة وحسن النية . وما كون هنا في هذا الكرى لأجل حزب ولا رجل جماعة بل رئيس مجلس الشيوخ .

(تصفيق) .

وسيجد كل منكم على اختلاف مذاهبكم السياسية ما يجده زيله من النطق والمودة . عمل استرشد فيه بالستور والستور وحده . ورائي حسن النظام ، وحقني الأمانة بأن رغبتم في حسن سير العمل فتسجل مهمتي سهلة لينة .

ولا يسعني إلا أن أوجه مزيد التناء إلى دولة رئيس الحكومة وزعمائه المحترمين وأن أرجو لهم تمام التوفيق في المهمة التي أخذوها على أنفسهم وأن أتمنى لهم على الأخص النجاح في تذليل الأزمة المالية القاسية التي تعانيها مصر كما تعانيها سائر البلادان . على أنه لن يتاح لهم هذا التوفيق إلا إذا تأزوت السلطان التشريعية والفسطحية تأزرا صادقا مخلصا - كل منها في دائرة اختصاصه - بروح الثقة والإخلاص وحسن التفاهم .

واقه سبحانه وتعالى يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد وفلاحها في ظل حضرة صاحب الجلالة نؤاد الأول أيده الله بروح من عنده .

(تصفيق) .

٦ - الرسائل

(١) الرسالة الواردة من حضرة صاحب الممال محمد نوري باشا وزير مصر الخوص في باريس

تلقت الرسالة المذكورة وهذا نصها :

" باريس في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١

بمناسبة الافتتاح الرسمي للدورة البرلمانية فإن جميع موظفي المفوضيات والتفصيلات الملكية والبلديات المصرية بفرنسا وأسبانيا والبرتغال ينضمون إلى في إرسال النجباء الحارة إلى البرلمان المصري وفي إبداء أصدق الأمانى لتحقيق ما ينظر لمصر من المصير الجيد في ظل مولانا العظيم ملك مصر المحبوب .

(تصفيق) .

(ب) كتاب من حضرة الشيخ المحترم مصطفى خليله باشا باعتباره عضوية على الشيوخ

أبلغ المجلس الكتاب المذكور وهذا نصه :

" حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف باحاطة دولتي يأتي انقبت لعضوية مجلس النواب كما انقبت عضوا لمجلس الشيوخ ولما فاني قدمت اليوم لزيارة مجلس النواب تنازلا مني من عضويتي متمسكا باقتضاب لعضوية مجلس الشيوخ وقد كتبت هذا للدولتي للاحاطة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ما

مصطفى خليفة "

المهمي - ينظر مجلس النواب بذلك لاجل ان خلافا لبطالة ٦٨ من قانون الانتخاب .

٧ - تحديد الجلسة المقبلة

المهمي - لدينا الآن من الأعمال انتخاب أعضاء المكتب وأعضاء اللجان، وهذه العملية تحتاج إلى وقت . فهل توافقون حضراتكم على أن تكون الجلسة المقبلة غدا أو بعد غد ؟

حضرة الشيخ المحترم صالح الموم باشا - يحسن أن تكون الجلسة يوم الاثنين .

حضرة الشيخ المحترم عبد العظيم ابي بك - جرت تقاليد هذا المجلس على ألا يستغل في يوم السبت والأحد ، وهل ذلك اذا وافق حضراتكم تكون الجلسة المقبلة يوم الاثنين الساعة السادسة مساء .

المهمي - هل توافقون حضراتكم على أن تكون الجلسة المقبلة يوم الاثنين الساعة السادسة مساء ؟

(موافقة) .

رقت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الظهر على أن يعود المجلس للافتتاح يوم الاثنين ٦ صفر سنة ١٣٥٠ (٢٢ يونيو سنة ١٩٣١) الساعة السادسة مساء .

محضر الجلسة الثانية

المتقلة علنا في يوم الاثنين ٦ صفر سنة ١٣٥٠ الموافق ٢٢ يونيو سنة ١٩٣١

ملخص

- (ب) انتخاب حضرات الشيخ المغربي أحمد نجيب براده بك
وأبراهيم راتب بك وصحيب دوس بك وشفيق سعد الله
حلايه أفندي سكويرين .
- (ج) انتخاب حضرة الشيخ المغربي محمد صبيح باشا وعلى
فهي باشا مرالين .
- ٤ - تأليف لجنة الرد على خطاب العرش من حضرات الشيخ المغربي :
محمد أبو النصر بك . أحمد ذوالفقار باشا . الشيخ محمد الأحدي
الفلواري . صالح سن باشا . أحمد عرفان باشا . أحمد علي باشا .

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تبليغ المجلس تأليف مكتب مجلس النواب .
- ٣ - تبني المجلس لحضرات أعضاء مكتب مجلس النواب .
- ٤ - تكوين المكتب الخاص بالبيت :
- (١) انتخاب حضرة الشيخين المغربيين أحمد طه باشا ومسن
صبيح بك وكبيرين .

تولى السكرتيرة الألمانية الموقفة أصغر الأعضاء الحاضرين سنا وهم
حضرات :

عبد الحليم البيل بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلايه أفندي .
يعقوب بياوي عطية بك .

جيب المصري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة
السابقة ؟

لم يقر أحد .

صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى
إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا :

أولا - العائنين بغير إذن :

حضرات : سعادته عبدالرحمن السيد أفندي . محمد أحمد حبود
باشا . مصطفى خليفة باشا . إلياس عوض بك .

ثانيا - الغائرين عن جلسة اليوم :

حضرات : أحمد السبأري بك . بولص حنا باشا . سلطان
محمود بهنسي بك . محمد طه حارب باشا . الأتيا إوانس .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمطال والسعادة : استماعيل
صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . عبد الفتاح
يحيى باشا وزير الخارجية . حافظ حسن باشا وزير الزراعة . علي ماهر باشا
وزير الحفانية . توفيق دوس باشا وزير المواصلات . محمد حلي صبيح باشا
وزير المعارف العمومية . إبراهيم فهمي كرم باشا وزير الأشغال العمومية .
علي جمال الدين باشا وزير الأوقاف .

٢ - تبليغ المجلس تأليف مكتب مجلس النواب

على المكتب الوارد من مجلس النواب وهذا نصه :

«محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بناء على المادة الخامسة من قانون النظام الداخلي للبرلمان أشرف بإحاطة دولتك على بأن مكتب المجلس في دور الانعقاد الحالي قد تألف على الوجه الآتي :

الرئيس محمد توفيق رفعت باشا

الوكيلان سعادة محمد علام باشا . ومحضره على المتلاوي بك .

السكريون الثابتون حضرات السيد حبيب أفندي . حسن محمد إسماعيل أفندي . محمد إبراهيم حلال أفندي . محمد عزيز محمد إياظه أفندي .

المراقبان حضرة محمود الطوير بك . أحمد وإلى الجندى أفندي .

فالمرجو من دولتك التحرك بإحاطة مجلس الشيوخ على ذلك .

وتفضلوا دولتك بتقبل حظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

الرئيس - أعلن أن حضرات الأعضاء يوافقون على توجيه التهيئة باسم المجلس إلى حضرات أعضاء مكتب مجلس النواب .
(موافقة)

٣ - تكوين المكتب الثنائي

(١) انتخاب فريقين

الرئيس - نشرع الآن في تأليف مكتب المجلس ولابد أن انتخاب الوكيلين .

حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضوها في الصندوق المسمى بذلك .

(محضره صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء) .

الرئيس - ألا يحسن أن تجري عملية الانتخاب المراقبين أثناء فوز الأوراق الخاصة باقتاب الوكيلين ؟

محضره الشيخ المزمع محمد نقيب برده بك - لي اعتراض على هذا وهو يحسن أن تريا عملية اقتاب المراقبين حتى تظهر نتيجة اقتاب الوكيلين إذ يجوز أن يختب أحد الأعضاء وكلا ومراقبا في وقت واحد .

الرئيس - وهو كذلك .

تحت السكريية البرلمانية الموقرة صندوق الاقتاب فوجدت ٨٨ قائمة منها واحدة بيضاء وأخرى إطلعة لأن كاتبها أثبت فيها جميع أصوات من يرشحهم لعضوية المكتب .

وبعد اتسام عملية الفرز أعلن دولة الرئيس النتيجة كما يأتي :

قال كل من حضرات أصحاب المال والسعادة والمزة :

أحمد طلعت باشا ٧٩ صوتا

حسن صبري بك ٦٠ »

أمين ساي باشا ٩ أصوات

أحمد على باشا ٦ »

محمود أبو النصر بك ٥ »

محمد شفيق باشا ٤ »

محمد عصب باشا صوتين

أحمد ذوقمقار باشا »

حسن منظوم باشا صوتا واحدا

علي فهمي باشا »

علي فهمي باشا »

محمد صدق باشا »

السيد عبد الحميد البكري »

الرئيس - أعلن اقتاب محضره صاحب المال أحمد طلعت بك . ومحضره صاحب المزة حسن صبري بك وكيلا للمجلس وأهنتهما .

(تصديق)

محضره الشيخ المزمع أحمد طلعت باشا - أخدمكم لحضراتكم بأحد عبارات الشكل تمفضلكم باقتابي وكلا لمجلسنا المزمع . وأسأل الله تعالى يوفقنا جميعا للعمل لمصلحة الوطن العزيز في ظل محضره صاحب الملك فؤاد الأول المصلح العظيم أطال الله حياته وأجاءه .

(تصديق)

محضره الشيخ المزمع حسن صبري بك - لست أمك إلا شكرا على أخدمكم به لحضراتكم وقد عرفتوني بفضلكم فأشكركم عظيم تحننكم . أسأل سبحانه وتعالى أن يوفقنا لما يرضيه فنرضي الحق والواجب عموطين به الله شمولين برعاية مولانا صاحب الجلالة مليكا المعظم .

(تصديق)

الرئيس - أعلن انتخاب حضرات : أحمد نجيب يراده بك وإبراهيم راتب بك وحبيب دوس بك وشفيق سعد الله حلايه أنشدى سكويرين برساتين فأعظم وأرجو أن يتفضلوا بإجلوس في أما كتهم .
(تصفيق) .

مضرة الشيخ محمد محمد نجيب يراده بك - أشكركم أحلا من نفس ونيابة عن حضرات زملائي .

(ج) انتخاب المرشحين

الرئيس - لنشر الآن في انتخاب المرشحين بطريق القاعة طبقا لقانون انخاس بالنظام الداخلي للبرلمان .

حذر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المصد ذلك .

(حضر حضرات أصحاب المعالي والسعادة حافظ حسن باشا وزير الزراعة وعبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية وعلي جمال الدين باشا وزير الأوقاف) .

الرئيس - ليتفضل معالي أحد طلعت باشا وحسن صبرى بك للإشراف على عملية فرز الأصوات .

(انصرف حضرات الوزراء الثلاثة بعد إعطاء أصواتهم) .

وفتحت الهيئة المكلفة بالإشراف على عملية الفرز الصندوق فوجدت به ٨٨ قاعة .

وأعلن دولة الرئيس النتيجة كما يأتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

محمد فهمى باشا	٧٦	صوتا
علي فهمى باشا	٥٨	»
أحمد علي باشا	٥	أصوات
عبد الحليم البيل بك	٥	»
موسى فزاد باشا	٥	»
حسن مظلوم باشا	٣	أصوات
صالح حقي باشا	٣	»
قلبي فهمى باشا	٣	»
إبراهيم راتب بك	٣	صوتين
أحمد ذوق الفقار باشا	٣	»
أحمد عريان باشا	٣	»
صادق يحيى باشا	٣	»
اللكسور أحمد رشيد عبد الله بك	٣	صوتا

مضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - أرجو من حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أن يسمح لي بأن أوجه خالص التهنئة باسم حضرات زملائي وباسم أيضا إلى حضرة صاحب المعالي أحمد طلعت باشا وحضرته الأصيل الفاضل حسن صبرى بك للثقة التأليفية التي نالوها من هذا المجلس الموقر .
(تصفيق) .

(انصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء) .

(ب) انتخاب السكرتيرين

الرئيس - لنشر الآن في انتخاب السكرتيرين الأربعة بقاعة طبقا للرسوم بقانون الخصاص بالنظام الداخلي للبرلمان .

حذر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المصد ذلك .

مضرة الشيخ محمد محمد صبرى بك - لي كلمة تتعلق بنظام فرز أوراق الانتخاب .

الآن وقد تم انتخاب الوكيلين فانه طبقا للمادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان التي تنص بأن الذين يرايون عملية الفرز وحصر الأصوات هم الرئيس والوكلاء لفصحة عملية الفرز يجب أن تكون المراقبة كما نصت المادة .

الرئيس - إننا ملاحظة في عملها وتطبيق القانون واجب .

(انصرف الوزراء الحاضرون جميعا) .

وفتحت الهيئة المكلفة بالإشراف على عملية الفرز الصندوق فوجدت به ٨٨ قاعة وأعلن دولة الرئيس النتيجة كما يأتي :

نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

أحمد نجيب يراده بك	٨٠	صوتا
إبراهيم راتب بك	٧٧	»
حبيب دوس بك	٧٣	»
شفيق سعد الله حلايه أنشدى	٧٢	»
عبد الحليم البيل بك	٧	أصوات
محمد خيرت راضى بك	٥	»
أحمد فهمى الرشيد بك	٥	أصوات
اللكسور محمد طاهر بك	٤	»
عمود أبو النصر بك	٤	»
أمين ساضى باشا	٣	»
ادوار قصيرى بك	٣	»
محمد غيث بك	٣	»
محمد توفيق مهنا بك	٣	صوتين

الرئيسي - المواطنون على انتخاب لجنة الرد على خطاب العرش الذي يتفضلون بالتوقف .
(وقفت أغلبية) .

الرئيسي - المجلس يقرر انتخاب لجنة الرد على خطاب العرش اليلة وأوجه نظر حضراتكم إلى ما جاء في المادة ٣٩ من المرسوم بقانون الناحه بالنظام الداخلي للبرلمان وهو أنه يجب أن يراعى في تشكيل اللجان تمثيل الأحزاب والجماعات التي يتألف منها المجلس ، وبالطبع يختار كل حزب من بينه ممثليه في اللجان .

مضرة الشيخ المنزعم صالح للموم باشا - نحن جميعا متفقون على ذلك
الرئيسي - عدد لجنة الرد على خطاب العرش ستة هذا الرئيس ، فأنا الآن تتخيرون ستة أعضاء فقط .

مضرة الشيخ المنزعم يوسف قلاوي باشا - أعطونا كشفنا مبينا فيهم من حضرات الأعضاء .

مضرة الشيخ المنزعم ادوار قصيري بك - اذا كنتم تريدون ملاحظه تمثيل الأحزاب فاعطونا الوقت الكافي للملاحظة ذلك والتدبر فيه وليكن ذلك إلى حد .

الرئيسي - الأصوب أن تتفخوا اثنين من المستقلين واثنين من حزب الشعب واثنين من حزب الاتحاد وأرى أن توقف بالجلسة حتى تتروا في ذلك

مضرة الشيخ المنزعم عبد الطمعي اميل بك - اذا كان لدى المجلس عمل له فتؤجل عملية هذا الانتخاب أيضا إلى حد .

مضرة الشيخ المنزعم صالح للموم باشا - قد اتينا من النظر في هذا المسألة .

مضرة الشيخ المنزعم محمد نجيب براديه بك - أرى أن ترفع الجلسة هذا دقائق لتتروى في اختيار أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش .

مضرة الشيخ المنزعم ادوار قصيري بك - هذا الوقت لا يكفي .

الرئيسي - ترفع الجلسة للاستراحة أربع ساعة .
(رفعت الجلسة الساعة الثامنة مساء وأعيدت الساعة الثامنة والنصف الخامسة عشرة) .

الرئيسي - لنشر الآن في انتخاب أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش بطريق القائمة .

حضر حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المده ذلك .

أحمد نجيب براده بك صوت واحد
ادوار قصيري بك »
أمين سامي باشا »
حسن سعيد باشا »
محمد شفيق باشا »
محمد عبد باشا »
الدكتور صرسي محمود افندي »
نخلة الطيحي باشا »

الرئيسي - أعلن انتخاب حضرة الشيوخين المحترمين محمد فهمي باشا وعل فهمي باشا مرشحين للجلس وأهتما بثقة المجلس جميعا .
(تصفيق) .

مضرة الشيخ المنزعم علي فهمي باشا - أقدم أنا وزميل لحضرات الأعضاء خالص الشكر وأسأله تعالى أن يوفقنا جميعا لخمسة الوطن في ظل جلالة مولانا الملك .
(تصفيق) .

٤ - تأليف لجنة الرد على خطاب العرش

مضرة الشيخ المنزعم فليح فهمي باشا - الآن تنصّب لجنة الرد على خطاب العرش .

مضرة الشيخ المنزعم ادوار محمود حمزي باشا - أقترح أن تختار هيئة المكتب تقوم بالرد على خطاب العرش .

الرئيسي - مع أن هذا جائز إلا أنه من المستحسن أن يجري انتخابا جديدا .

مضرة الشيخ المنزعم صالح مني باشا - أقترح تأجيل باقي الانتخاب إلى غد .

الرئيسي - هل يوافق المجلس على التأجيل إلى غد ؟
أصوات : موافقون .

مضرة الشيخ المنزعم أحمد رشيد حمزة بك - أرجو أن يكون انتخاب لجنة الرد على خطاب العرش هذه اليلة .

(أصوات : انتخاب لجنة الرد على خطاب العرش اليلة) .
(أصوات : يؤجل إلى غد) .

ابراهيم وجيه باشا صوتا واحدا
 أحمد نجيب يراده بك
 ادوار قصيرى بك
 الياس عوض بك
 حسن سيد باشا
 صالح للموم باشا
 علي فهمى باشا
 الدكتور فارس عمر
 محمد صديق باشا
 الدكتور محمد طاهر بك
 محمد غيثه بك
 محمد فهمى باشا
 نغله المطيعى باشا

ووجدت ثلاثة أصوات لاجية لحضرات أصحاب المسائل على ما هو باشا
 وزير الحفانية وحافظ حسن باشا ووزير الزراعة وعبد الفتاح يحيى باشا ووزير
 الخارجية .

الرئيس - أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المقترعين : محمود أبو النصر بك .
 أحمد ذو الفقار باشا . الشيخ محمد الأحمدى الطواهرى . صالح حقي باشا .
 أحمد عرفان باشا . أحمد علي باشا أعضاء لجنة الرد على خطاب العرض
 لنيلهم الأغلبية المطلقة طبقا للسادة ١٣٨ من النظام الداخلى للبرلمان .
 (تصفيق) .

مضرة الشيخ المنزوم الشيخ محمد ابراهيم الطواهرى - فشكر للجلوس فثمة
 المنظمة ونسأل الله أن يوفقنا للعمل على ما يرضيه في ظل حضرة صاحب
 الجلالة الملك .
 (تصفيق) .

الرئيس - انتخاب باقى البان سيكون فذا .
 ووقعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة واخمين
 مساء حل أنسب تمود لانتقاد يوم الثلاثاء ٧ صفر سنة ١٣٥٠ (٢٣ يونيو
 سنة ١٩٣١) الساعة السادسة مساء ٥

مضرة الشيخ المنزوم عبد العظيم ابراهيم بك - اذا كانت أعمال المجلس
 الليلية تسمى بعملية الانتخاب هذه فأرى أن ترفع الجلسة وينصرف حضرات
 الأعضاء وتعلن النتيجة فذا وقد جرت التقاليد بذلك وليس في هذا جديد .

مضرة الشيخ المنزوم صالح للموم باشا - بل نبقى حتى تعلن النتيجة
 الليلية .

(أصوات : نبقى حتى تعلن النتيجة) .

تحت المينة المكلفة بالاشراف على عملية الفرز الصندوق فوجدت به
 ٨٥ قائمة .

وأعلن دولة الرئيس النتيجة كما يأتى :

نال كل من حضرات الشيوخ المقترعين :

محمود أبو النصر بك ٧٧ صوتا
 أحمد ذو الفقار باشا ٧٥
 الشيخ محمد الأحمدى الطواهرى ٧٢
 صالح حقي باشا ٧٠
 أحمد عرفان باشا ٦٣
 أحمد علي باشا ٦٢
 كلفى فهمى باشا ٢٢
 أمين سالى باشا ٥ أصوات
 محمد شفيق باشا ٥
 محمد شيرت راضى بك ٤
 ابراهيم راتب بك ٣
 أحمد طلعت باشا ٣ أصوات
 سليم زاهوم أفندى ٣
 محمد عجب باشا ٣
 الدكتور مرسى محمود أفندى ٣
 حسن صبرى بك صوتين
 حسن مظلوم باشا
 جبد الحميد سايان باشا
 يوسف قطاوى باشا

حضر الجلسة الثالثة

المتعقبة علنا في يوم الثلاثاء ٧ صفر سنة ١٣٥٠ الموافق ٢٣ يونيو سنة ١٩٣١

ملخص

- ٦ - عدم حصول أحد من حضرات الأعضاء على الألبية المعلقة لطبوع
بلعة الرد على خطاب العرش .
- ٧ - إعادة الأتقاب بين حضرة الشيخين المقررين محمد عبد الله
ومحمد طهوت واني بك لحصولها على الألبية التسمية .
- ٨ - ألقاب حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الله .
- ٩ - إجراء عملية ألقاب أعضاء بلعة الاقتراحات والمراقض .
- ١٠ - إجراء عملية ألقاب أعضاء بلعة الخامسة .
- ١١ - اقتراح مشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم بطريق بيامي بك
بالتقيض لينة إيجار الألبان الزراعية عن سنة ١٩٢٩ المدخلة في
سنة ١٩٣٠ .
- ١٢ - إحالة إلى بلعة الاقتراحات والمراقض .
- ١٣ - إعلان نتيجة ألقاب بلعة السابعة .
- ١٤ - إرجاء إعلان نتيجة ألقاب أعضاء بلعة الاقتراحات والخامسة إلى
الجلسة المقبلة مع تكليف هيئة المكتب بفرز أوراق الألقاب هذا .

- ١ - الأجازات .
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - تبليغ المجلس المرسوم الصادر بتعيين حضرة صاحب السادة على
جمال الدين باشا وزيرا للحرية والبرية وحضرة صاحب السادة أحد
على باشا وزيرا للأوقاف .
- ٤ - ألقاب حضرة بلعة الرد على خطاب العرش بدلا من حضرة صاحب
السادة أحد على باشا وزير الأوقاف .
- ٥ - تحديد عدد أعضاء اللجان المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون
النظام الداخلي .
- بلعة السابعة - أثناء عرضها .
- بلعة الاقتراحات والمراقض - ثمة أعضاء .
- بلعة الخامسة - ثمة أعضاء .

ثانيا - المختارين :

عن جلسة اليوم :

حضرات : أبو زيد قطاوي بك . أحمد السبباري بك .
الكتور أحمد رشيد عبد الله بك .

وحضر حضرة صاحب المظلي عيد الفتح يحيى باشا وزير الخارجية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : أحمد نجيب براده بك . إبراهيم
راتب بك . حبيب دوس بك . شفيق سعد الله حلاية افندي .

حبيب المصري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

اجتمع المجلس السادة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى
إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وحضور حضرات الأعضاء ما عدا :

أولا - الغائبين :

(١) بأجازات :

حضرات : بولص حنا باشا . سلطان محمود

يحيى بك . محمد طلعت حرب باشا . الأتيا يؤانس .

(ب) غير اذن :

حضرات : الياس عوض بك . سعد الله عبدالرحمن

السيد افندي . محمد أحمد حود باشا . مصطفى

خليفة باشا .

١ - الاجازات

الرئيس - يطلب حضرات الشيوخ المحترمين الاجازات الآتية :

حامد أحرم افندي من ٢٧ يونيو الى آخر أغسطس سنة ١٩٣١ لسفره الى باريس للعلاج .
 اسماعيل سرى باشا من ٢٩ يونيو الى آخر أغسطس لسفره الى خارج القطر .
 سلطان محمود بنشى بك عشرين يوما لنيابه في لبنان .
 محمد طلعت حرب باشا اسبوعين لنيابه خارج القطر .
 فبيلة الانباريونس ثلاثة اسابيع من اليوم لاضطراره للسفر الى الاسكندرية .
 بولص حنا باشا من اليوم الى نهاية أغسطس لسفره الى الخارج .
 محمد صادق يحيى باشا من ٥ يولي الى نهاية أغسطس لسفره الى الخارج .
 قلبي فهمى باشا من أول يولي الى آخر أغسطس سنة ١٩٣١

والمكتب يوافق على منح هذه الاجازات فبعل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
 (موافقة)

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
 لم يذ من أحد .
 صديق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - تبليغ المجلس

المرسوم الصادر بتعيين حضرة صاحب السعادة لى جمال الدين باشا وزيرا لحرية والبحرية وحضرة صاحب السعادة أحمد على باشا وزيرا للأوقاف

على المرسوم المذكور وهذا نصه :

” نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٠ بتأليف الوزارة :

وعلى المرسومين الصادرين في ١٢ يولي سنة ١٩٣٠ و ١٠ يونيو سنة ١٩٣١ بتعديل تأليفها

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عين على جمال الدين باشا وزيرا للأوقاف وزيرا لحرية والبحرية ببدلا من محمد توفيق رفعت باشا الذى انتخب رئيسا لمجلس النواب .

واحد على باشا وزيرا للأوقاف .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ما

مدر برامى مبدئي في ٦ مغرسة ١٣٥٠ (٢٢ يونيو سنة ١٩٣١)

فؤاد

باسم حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

٤ - انتخاب عضو لجنة الرد على خطاب العرش

بدلان من حضرة صاحب السعادة أحمد على باشا وزير الأوقاف

الرئيس - بما أن حضرة صاحب السعادة أحمد على باشا كان عضوا مستقلا بلجنة الرد على خطاب العرش وبين وزراء الأوقاف ، فيجب أن يختص المجلس عضوا آخر يمثل عمله على أن يكون من حضرات الأعضاء المستقلين .

حضرة الشيخ المزمع محمد صدقي باشا - أياكون الانتخاب سرا كما حصل بالأس ؟

حضرة الشيخ المزمع محمد سعيد باشا - نعم يجب أن يكون الانتخاب سرا .

حضرة الشيخ المزمع صالح علوم باشا - ان فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر يمثل المستقلين في اللجنة فأرى أن تترك الحرية للأعضاء ليتخبوا من يريدون .

حضرة الشيخ المزمع محمد فخر بك - أرى ترشيح حضرة الشيخ المزمع محمد خيرت راضى بك .

حضرة الشيخ المزمع محمد سعيد باشا - يقضى بالتساوى بمرادة تمثيل الأحزاب في اللجنة المختلطة .

حضرة الشيخ المزمع مرسى محمد فخر بك - أضمت بالأس وقفا كثيرا في عملية الانتخاب والسبب في ذلك يرجع الى الخلطة التي سرنا عليها والتي لا تتفق ووقار الشيخ ، والأجدد بنا أن نبقى في أماكننا وأن يمر بنا شخص يحمل صندوق الانتخاب تحت اشراف أحد حضرات المراقبين أو الكهنة على أن يضع كل منا ورقته في الصندوق . وبذلك نوفر كثيرا من الوقت ، وأعتقد أن هذا خير من تخصيص الوقت في التردد والصعود .

حضرة الشيخ المزمع محمد سعيد باشا - تقضى المادة ٩٤ من المرسوم بقانون الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان بما أتى :

” مادة ٩٤ - تجرى الانتخابات بالكيفية الآتية :

يكاتب كل عضو اسم الشخص أو اسماء الأشخاص الذين يريد اقتحامهم في ورقة بيتر توقيع ويضعها عند نداء اسمه في الصندوق المخصص لذلك .
 ومن ثم وضع الأوراق بنصر السكرير الأذواق بمراقبة الرئيس والوكيلين .
 فالنداء بالاسم هو الذى يقتضى الانتقال على حين أننا لو أخذنا برأى حضرة الشيخ المزمع لكان في ذلك عاقلة لمرجع النص .

حضرة الشيخ المزمع صالح علوم باشا - لم يرد بالمادة ما يحتم انتخاب من أمانتنا لوضع أوراق الانتخاب في الصندوق .

مقرة الشيخ المحترم محمد مرسى محمود أفندي - لقد أضعا بالأمس ثلاث ساعات في عملية الانتخاب بسبب اتباعنا الطريقة التي أقرضت عليها .

مقرة الشيخ المحترم محمد عصب باشا - أؤيد رأى حضرة الشيخ المحترم أحد نجيب يراد بك في وجوب انتقال كل عضو إلى محل الصندوق ليضع ورقة الانتخاب على مرأى من دولة الرئيس وبقيّة حضرات أعضاء المكتب .

مقرة الشيخ المحترم صالح لوم باشا - هل كان سعادة أحد على باشا من الأعضاء المستقلين ؟ وهل لابد أن يخلفه في اللجنة عضو مستقل آخر ؟

الرئيس - نعم كان مستقلا ويجب أن يخلفه عضو من حضرات الأعضاء المستقلين .

مقرة الشيخ المحترم أحمد عرفانه باشا - ألا يحسن ، توفير الوقت ، أن يرشح دولة الرئيس أحد حضرات الأعضاء .

مقرة الشيخ المحترم محمد عصب باشا - الانتخاب سرى .

مقرة الشيخ المحترم فقيص فقيص باشا - أرى أن الطريقة التي نسير على مقتضاها ستؤدي حتماً إلى التفرقة بين حضرات أعضاء المجلس . فإنة يقال لنا اتفقوا عضواً اتحادياً ، وأخرى يطلب إليها انتخاب عضو شيعي ، وثالثة تنهه الرغبة إلى انتخاب عضو مستقل . . .

الرئيس - هذا هو القانون .

مقرة الشيخ المحترم فقيص فقيص باشا - إن الحكومة إذا كانت جلت أعضاء مجلس الشيوخ من أحزاب مختلفة فبني ذلك أنهم يكونون هيئة متضامنة في خدمة الأمة ولم يلحظ مطلقاً أن يكون منهم فريق يقوم على خدمة الحكومة وأنسبهم جهوداً إلى خدمة الأمة .

ولقد سمعت همساً يورد بين حضرات الأعضاء عن الحزبية وانتماء كل منهم إلى حزب خاص ، وهذه الروح إذا صرت بيننا فسؤدي بنا إلى التفرق بدل توحيد الكلمة .

الرئيس - إن تشييل الأحزاب في المجال مفعول على جميع برلمانات العالم .

مقرة الشيخ المحترم صالح لوم باشا - إذا كان الأمر كذلك فأرى أن يختص عضو من الحزب الوطني .

الرئيس - يجب أن تتبع نص القانون ولنبداً الآن في انتخاب عضو لجنة الرد على خطاب العرش .

مقرة الشيخ المحترم صالح لوم باشا - أودع حضرة الشيخ المحترم محمد غيته بك وهو عضو مستقل .

الرئيس - لنشرع الآن في انتخاب عضو لجنة الرد على خطاب العرش . حرو حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب وأخذوا في وضعها في الصندوق المدة لذلك .

مقرة الشيخ المحترم محمد مرسى محمود أفندي - لقد أضعا بالأمس ثلاث ساعات في عملية الانتخاب بسبب اتباعنا الطريقة التي أقرضت عليها .

مقرة الشيخ المحترم محمد عصب باشا - أؤيد رأى حضرة الشيخ المحترم أحد نجيب يراد بك في وجوب انتقال كل عضو إلى محل الصندوق ليضع ورقة الانتخاب على مرأى من دولة الرئيس وبقيّة حضرات أعضاء المكتب .

مقرة الشيخ المحترم أحمد عرفانه باشا - تنص المادة ٣٣٩ من المرسوم بقانون الخاص بالنظام الداخلي للمجلس على ما يأتي :

"في مبدأ كل دور من أدوار الانعقاد العادية وبعد تشكيل المكتبين التباينيين للجلدين يبين كل منهما الجان الأمانة اللازمة للنص وتخصير الأعمال ويحدد عدد أعضاء هذه الجان واختصاصاتها . ويجب على أي حال أن يختص كل من المجلسين بلجنة السالية ولجنة الاقتراحات والعراض ولجنة للعبارة .

ويجوز لكل من المجلسين أن يبين بحسب مقتضيات الحاجة بلجاناً خاصة لأغراض معينة .

ويجب أن يرعى في تشكيل الجان المختلفة أن تكون ممثلة على قدر الامكان للأحزاب وبالجمادات التي يتألف منها المجلس ، وتعدد الأمانة الداخلية كافية ذلك التمثيل " .

فإذا كانت الأمانة الداخلية لم توضع بعد فكيف يراد بنا تنفيذها بتشيل الأحزاب في انتخاب الجان ؟ (١)

الرئيس - لا أرى في عدم وجود الأمانة الداخلية للمجلس ما يمنع من اتباع قانون النظام الداخلي للمجلس .

مقرة الشيخ المحترم محمد عصب باشا - الجان شيان : قسم نص عليه قانون النظام الداخلي للمجلس ، وقسم يشكل بحسب مقتضيات الحاجة . ونريد الآن تشكيل الجان الثلاث التي نص عليها القانون المذكور .

مقرة الشيخ المحترم مرسى محمود أفندي - أرى وجوب أخذ الرأي على اقتراح الذي أقرض عليه حضرة الشيخ المحترم محمد عصب باشا والذي لم يبد المجلس رأياً فيه ، أني أطلب مرور شخص يحمل الصندوق بحضرات الأعضاء ما دام القانون لم ينص صراحة على وجوب استئذاننا من أماكننا لوضع أوراق الانتخاب في الصندوق .

مقرة الشيخ المحترم صالح لوم باشا - أؤيد حضرة الشيخ المحترم مرسى محمود أفندي في رأيه .

مقرة الشيخ المحترم أحمد عرفانه باشا - أوافق على الرأي الذي أبداه حضرة الشيخ المحترم مرسى محمود أفندي .

مقرة الشيخ المحترم محمد فهد بك - هناك استعانة مادية تمتع من تنفيذ هذا الاقتراح إذ لا يوجد متسع يسمح بمرور من يحمل الصندوق بيننا .

(١) جدول جلسة الاثنين ٢٩ يونيه سنة ١٩٣١ تصحح هذه العبارة (نشره عن اللجنة الدائمة) .

وعلى كل حال أرى أن نعين تحديد الصدد حتى توضع اللائحة الداخلية ويقررها المجلس لأنها أساس العمل . ويستمدد هذه اللائحة بطبيعة الحال عدد أعضاء كل لجنة .

الرئيس - هذه الدورة قصيرة بطبيعتها ولهذا ستكون أعمال لجنة المالية قليلة بحيث لا تحتاج لعدد كبير من الأعضاء . فهناك ثلاث حضراتكم الاكتفاء بهذا العدد الآن وإرجاء تحديد العدد الذي يتناسب مع أهمية لجنة المالية إلى حين يبحث اللائحة الداخلية ؟

حضره الشيخ المفزع صالح بن لثوم باشا - يحسن أن يكون ما تقرره الآن أساسا للعمل في الدورة المقبلة .

حضره الشيخ المفزع محمد عبد باشا - كنت عضوا في لجنة المالية في الأدوار السابقة وقد اضطر لتسعة الأعضاء الذين شكلت منهم اللجنة أزاء كثرة الأعمال التي توزعها على أنفسهم المتكثرت من جهاز العمل، وتقديم التقارير إلى المجلس .

ولقد عرضت صعوبات لم يتمكن من تلخيصها . والآن وقد جاء الوقت لتحديد العدد الذي يتناسب مع حالة العمل ، أقترح أن يحدد عدد أعضاء اللجنة بأثني عشر عضوا بطريق الاستثناء - وهو في مجلس النواب خمسة عشر - حل أن يوزع بالتساوي على الحزبين والمستقلين . وهذا يمكن اللجنة أن تقوم بأرجاء قيامها مرضيا خصوصا عند بحث ميزانية الدولة .

الرئيس - إذا وافقتم حضراتكم على اقتراح حضره الشيخ المفزع جد عب باشا بأن يكون عدد أعضاء لجنة المالية اثني عشر بدلا من تسعة فالمكسب لا يمانع في ذلك .

حضره الشيخ المفزع عبد القاسم بك - لم أفهم جيدا ما هي الجوانب المطلوبة تأليفها الآن ولا عدد أعضاء كل لجنة ، فإن قانون النظام الداخلي للبرلمان يقضي بانتخاب لجنة المالية ولجنة الاقتراحات والبرائض ولجنة الخاصة ، وبمخت ذلة الرئيس يذكر بلانا أننى كلجنة الحفائية ، فما هي الجوانب المطلوبة الآن انتخابها وما هو عدد أعضاء كل لجنة ؟

حضره الشيخ المفزع محمد فريد باشا - الجوانب الواجب تشكيلها الآن والتي نص عليها قانون النظام الداخلي للبرلمان ثلاث وهي : لجنة المالية ولجنة الاقتراحات والبرائض ولجنة الخاصة . أما باقي الجوانب فتعينها اللائحة الداخلية عند وضعها .

وقد رأى المكسب أن يكون عدد أعضاء كل من اللجنتين الأربع تسعة ، واللجنة الأخيرة وهي لجنة الخاصة تتكون من تسعة أعضاء . غير أن سعادة عب باشا اقترح أن يكون عدد أعضاء لجنة المالية اثني عشر للأسباب التي أبلغها أمام حضراتكم ونحن لا نرى مانعا من ذلك .

حضره الشيخ المفزع محمد عزمى باشا - يجب أن يكون عدد أعضاء اللجنة ثوبا .

٥ - تحديد عدد أعضاء الجبان

المتصور عليها في المادة ٣٩ من قانون النظام الداخلي

الرئيس - يرى المكسب أنه تكون كل لجنة من لجبان المالية ، والاقتراحات والبرائض ، والحفائية من تسعة أعضاء ، وأن تكون لجنة الخاصة من تسعة أعضاء - فإننا وافق حضراتكم على ذلك بدنا بانتخاب لجنة المالية مع مراعاة تمثيل الأحزاب بأن يكون لكل من حزبي الشعب والائحاد والمستقلين ثلاثة أعضاء .

حضره الشيخ المفزع محمد عزمى باشا - ليست لجنة الحفائية من الجبان التي نص عليها قانون النظام الداخلي .

حضره الشيخ المفزع جيب دوس بك - سعت على هذه اللجنة في اللائحة الداخلية .

حضره الشيخ المفزع محمد عزمى باشا - لكن اللائحة الداخلية لم توضع بعد .

الرئيس - الآن نرى حضراتكم أن يقصر البحث الآن على تحديد عدد أعضاء لجنة المالية وأن نرجو ، للظرف ثاب لجنة الحفائية ؟

حضره الشيخ المفزع أحمد نجيب براده بك - قوة العمل في هذه الدورة قصيرة وقد طلب بعض حضرات المرشحين لجبان الاجازات ، فهنا يرى حضراتهم التخل عن الترشيح حتى يقع الاختيار على نعيم ؟

أصرف مثلا أن سعادة قلبي نعمى باشا مرشح لجنة المالية فهل يريد سعادته أن يقضي بعد أن صرح له بالاجازة ؟

حضره الشيخ المفزع فريد باشا - أريد حضره الزميل أن يحدد مع أن الدورة البرلمانية قد لا تستغرق عشرة أيام .

أرى أرضع نفسى لجنة المالية وقد مارست مثل هذا العمل من قبل .

حضره الشيخ المفزع محمد عزمى باشا - تحتاج لجنة المالية لعدد أكثر من تسعة لأنها أكثر الجبان عملا ، ويحسن ألا يقل عدد أعضائها عن خمسة عشر .

حضره الشيخ المفزع فريد باشا - لقد كان عدد أعضاء لجنة المالية في الجمعية التشريعية أربعة وعشرين .

حضره الشيخ المفزع جيب دوس بك - لكن عدد أعضاء هذه اللجنة لم يزد في مجلس الشيوخ من تسعة .

حضره الشيخ المفزع أمين سامى باشا - الواقع أن أعضاء لجنة المالية في مجلس الشيوخ السابق كانوا خمسة عشر ، وكان مدهم في الجمعية التشريعية خمسة وعشرين .

مضرة الشيخ المزمع أحمد نجيب براديه بك - بأذن دولة الرئيس من يشار من حضراتكم مساعدة عبب باشا فيلتصل برغبه °
(ضجة)
أصوات : لا يجوز .

الرئيس - لم أقل ذلك إذ هذا لا يتفق مع نصوص قانون النظام الداخلي للبرلمان ولذلك أرى إعادة الاقتاب بينهما .

مضرة الشيخ المزمع محمد شبيب باشا - نصت المادة ٩٥ من قانون النظام الداخلي للبرلمان على أنه إذا كانت الأغلبية المطلقة مشرطة في اقتاب فردى ولم يجزها أحد جاد الاقتاب بين الاثنين الذين تالا العدد الأكثر من الأصوات
أصوات : هذا ما قلناه .

مضرة الشيخ المزمع محمد شبيب باشا - ولكن لا يشترط في اقتاب الجان الأغلبية المطلقة .

مضرة الشيخ المزمع أحمد نجيب براديه بك - أرجو حضرة الشيخ المزمع مراجعة نص المادة ١٣٨ من قانون النظام الداخلي .

مضرة الشيخ المزمع محمد شبيب باشا - المادة ٤٠ من القانون المذكور نصت على أن اقتاب أعضاء الجان يكون بطريق الاقتاب بالغامة لكل لجنة وبالأغلبية النسبية .

مضرة الشيخ المزمع مبيب روس بك - تأليف لجنة الرد على خطاب العرش نص عنه في مادة خاصة من القانون النظامي .

مضرة الشيخ المزمع أحمد نجيب براديه بك - المادة ١٣٨ من القانون النظامي خاصة بتأليف لجنة واحدة وهي لجنة الرد على خطاب العرش .

مضرة الشيخ المزمع محمد شبيب باشا - وهو كذلك .

مضرة الشيخ المزمع مبيب روس بك - إذن يتخلف الآن أحد اثنين أما مساعدة محمد عبب باشا أو حضرة محمد خيرت راضي بك .
ثم حل حضرته الصندوق وصر به على حضرات الأعضاء ونادى كلامهم باسمه لوضع القائمة فيه فوضعها .

مضرة الشيخ المزمع الشيخ محمد دهمري فطوهرى - أرجو من دولة الرئيس رفع الجلسة وج ساعته لتمكن في خلالها من تأدية فريضة صلاة المغرب .
(موافقة) .

وقعت الجلسة في الساعة السابعة والديقية العاشرة وأعيدت في الساعة السابعة والديقية الخامسة والثلاثين .

مضرة الشيخ المزمع أحمد نجيب براديه بك - القانون لا يمت ذلك والمرجو أن يراعى في اقتاب الأعضاء تمثيل الأحزاب فينتخب من كل حزب أربعة أعضاء .

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على اقتراح مساعدة عبب باشا فليبلغ يده .
(رفع أكثر الأعضاء أيديهم) .

الرئيس - يقرر المجلس أن يكون عدد أعضاء لجنة المالية اثني عشر عضواً .

مضرة الشيخ المزمع الدكتور محمد ظاهر بك - هل المطلوب الآن اقتاب الثلاث الجان ما ؟

الرئيس - يبدأ الآن باقتاب أعضاء لجنة المالية .
حضر حضرات الأعضاء قوائم الاقتاب ووضعوها في الصندوق المذكور لذلك .

٦ - عدم حصول

أحد من حضرات الأعضاء على الأغلبية المقتضية لجهة الرد على خطاب العرش - إعادة الاقتاب - اقتاب مضرة الشيخ المزمع محمد عبب باشا

مضرة الشيخ المزمع أحمد نجيب براديه بك - يجب أن يجوز العضو لجنة الرد على خطاب العرش الأغلبية المطلقة، ولكن ظهر بعد فرز الأصوات أنه لم يحصل عليها أحد بل تال اثنين أغلبية نسبية وهما حضرات محمد عبب باشا والشيخ محمد خيرت راضي بك الأول ٢٢ صوتاً ، والثاني ١٦ صوتاً .
فصلاً بالمادة ٩٥ من قانون النظام الداخلي للبرلمان يجب أن يباد الاقتاب بينهما والمطلوب من حضراتكم إعادة الاقتاب بينهما .

مضرة الشيخ المزمع محمد خيرت راضي بك - أنا مستعد للتنازل .

مضرة الشيخ المزمع مبيب روس بك - هذا غير جائز .

مضرة الشيخ المزمع محمد خيرت بك - المطلوب أن يتخلف عضو مستقل بدلاً من مساعدة أحد هل باشا ولكن فضيلة الشيخ محمد خيرت راضي بك غير مستقل .

مضرة الشيخ المزمع أحمد نجيب براديه بك - يراعى في الاقتاب صفة العضو الخيرية بقدر الامكان .

مضرة الشيخ المزمع صالح الموم باشا - فضيلة الشيخ محمد خيرت راضي بك مستقل .

مضرة الشيخ المزمع يوسف أمودو توكوي باشا - أظن أنه يمكن لدولة الرئيس أن يقرر المجلس في اختيار مساعدة محمد عبب باشا تجنباً لعملية الاقتاب .

الرئيس - يحال الى لجنة الاقتراحات .

مفكرة الشيخ المزمع صالح المزمع بلشا - زيجو أن تنظر لجنة الاقتراحات هذا الاقتراح بطريق الاستجبال .

مفكرة الشيخ المزمع يعقوب ياروي بك - إن المسألة ٧٤ تنص على أنه "إذا قرر المجلس استجبال النظر حدد المواعيد التي تنأشر فيها اللجنة لخص للمشروع أو الاقتراح . ويؤكد أيضا للجلس أن ينحصر مواجيد الاجراءات وأوضاعها" .

فذلك أرجو قبول استجبال النظر في هذا الاقتراح .

مفكرة الشيخ المزمع محمود عزمي بلشا - هذه المسألة في غاية الأهمية ويجب التاني في نظرها فتمر على لجنة الاقتراحات ، ثم تمود للجلس فيدرسها دورا وأليا .

مفكرة الشيخ المزمع يعقوب ياروي بك - لا ينبغي على حضراتكم أن الدور البرلساني الحالي قصير والمهم أن ينظر هذا المشروع فيه دون تأجيل .

مفكرة الشيخ المزمع أحمد طه بلشا - يحال إذن الى لجنة الاقتراحات .

مفكرة الشيخ المزمع عبيد دوس بك - اذا واقم حضراتكم يحال الى لجنة الاقتراحات على أن تدرس ثم تقدم تقريرها للجلس في يوم الاثنين التالي ليوم الاثنين المقبل .

أصوات : موافقون .

مفكرة الشيخ المزمع يعقوب ياروي بك - يعني ينظره المجلس بعد اثنى عشر يوما . ولكن ليست هذه هي الطريقة المستجيلة .

مفكرة الشيخ المزمع محمود عزمي بلشا - المسألة يجب أن تدرس بشأن دون تحديد الوقت .

مفكرة الشيخ المزمع عبيد دوس بك - خصوصا أن لجنة الاقتراحات لم تظهر نتيجة لان .

مفكرة الشيخ المزمع محمد خير بك - هذا الاقتراح مشروع قانون خاص بالأطيان فهو غير كاف ولا شامل فيجب أن يشمل العفار .
(خيبة)

الرئيس - هذا اقتراح خاص . قدم حضراتكم اقتراحا آخر بما تريد .

مفكرة الشيخ المزمع علي قاضي بلشا - مثل هذا الاقتراح مقدم للجلس الثواب فكيف يتفق للجلسين أن يفصلا في شروطين مختلفين في وقت واحد .

الرئيس - ثم فزاد أوراق الاقتخاب بين حضري الشيخين المحترمين عبد محب باشا وعبد خريت راضي بك لمضوية لجنة الرد على خطاب الرش ، فقال الأول ٥٤ صوتا والثاني ٣٤ صوتا . وإذا يكون العضو المنتخب هو حضرة الشيخ المزمع عبد محب باشا .
(تصليق)

٧ - اجراء عملية اقتخاب

أعضاء لجنة الاقتراحات والمرافض

الرئيس - نشر الآن في اقتخاب أعضاء لجنة الاقتراحات والمرافض وهي تتألف من تسعة أعضاء ثلاثة من كل فئة .

حرد حضرات الأعضاء قوائم الاقتخاب وفي أثناء وضها في الصندوق الممد لذلك حضرة صاحب المال عبد الفتاح يحيى باشا ووزير الخارجية وأعلى صوته وانصرف .

٨ - اجراء عملية اقتخاب

أعضاء لجنة الحاسبة

مفكرة الشيخ المزمع عبيد دوس بك - نشر الآن في اقتخاب أعضاء لجنة الحاسبة وهي مكونة من خمسة أعضاء اثنين من كل حزب وواحد مستقل .

مفكرة الشيخ المزمع أحمد عرقاوه بلشا - حلا يستحسن توحيد طريقة التبداء على الأسماء حتى يعرف العضو دوره في كل اقتخاب . وهذا أولى من تغيير ترتيب التبداء في كل مرة .

مفكرة الشيخ المزمع أحمد عبيد ياروي بك - ان التبداء على حضرات الأعضاء يكون حسب ترتيب ألقابهم بالحروف الأبجدية .

الرئيس - هذا هو المنهج .

ولنشر الآن في اقتخاب أعضاء لجنة الحاسبة ومقدم خمسة .

حرد حضرات الأعضاء قوائم الاقتخاب ووضعوها في الصندوق الممد لذلك .

٩ - اقتراح بمشروع قانون

قدم من حضرة الشيخ المزمع يعقوب ياروي بك بخفيض قيمة إيجار الألبان الزباجة من سنة ١٩٢٩ الماضية في سنة ١٩٣٠ - إياه الى لجنة الاقتراحات والمرافض

الرئيس - قدم حضرة الشيخ المزمع الاقتراح بمشروع قانون المذكور، فهل لأحد من حضراتكم اعتراض على حالة هذا الاقتراح الى لجنة الاقتراحات؟
أصوات : يحال الى لجنة الاقتراحات .

مقرر الشيخ المزمع فقيهي فخرى باشا - ليست مناقشة في الموضوع . ولكن أريد أن أذكر كل من أن المجلس الاقتصادي في وزارة المالية قد بحث هذا الموضوع وله في رأي . فافاً رأى المجلس أن يستشهد بما تم فيه اتصال بوزارة المالية .

الرئيس - لجنة الاقتراحات أن تستمد المعلومات التي تريدها من أي جهة وتستشهد برأيها .

مقرر الشيخ المزمع حسن صبري باشا - المروض علينا الآن اقتراح بمشروع قانون قبل أن ندخل في مناقشة موضوعه بأية طريقة يجب أن نتطره لجنة الاقتراحات أولاً . وهذه اللجنة لا تتطره من حيث الموضوع ، ولكن من حيث جواز نظر المجلس فيه أو عدم جواز نظره . أما الموضوع فيجبهه اللجنة المختصة التي يحال اليها بعد أن يقرر لجنة الاقتراحات قبله .

فكل بحث الآن سابق لأوانه ولاسيما أن لجنة الاقتراحات لم تظهر نتيجة اقتضاها . بعد . وما يحكى للمجلس أن يقرره الآن هو قبول عرض هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات بعد ظهور نتيجة اقتضاها ، وتكليفها حينئذ بالنظر فيه . لئلا يقرر المجلس ذلك يحال اليها . وتنتظره بطريقة مستحيلة اذا شاء المجلس في حدود اختصاصها .

هذا هو النظام وهذا هو القانون .
(تصفيق) .

١ - اعلان نتيجة اقتاب بنة المالية

تمتعت الهيئة المكلفة بالإشراف على عملية الفرز صندوق قوائم اقتباب أعضاء لجنة المالية فوجدت في ٨١ قائمة . وأعلن دة الرئيس النتيجة كما يأتي :

- نال كل من حضرات الشيوخ المحترمين :
- ١ - حسن سعيد باشا ٧٤ صوتاً
 - ٢ - فقيهي فخرى باشا ٧٤ »
 - ٣ - فخرى الطيبي باشا ٧٠ »
 - ٤ - علي فخرى باشا ٦٧ »
 - ٥ - عبد الحميد سليمان باشا ٦٦ »
 - ٦ - حسن صبري بك ٥٠ »
 - ٧ - محمد حبيب باشا ٤٦ »
 - ٨ - محمود عزى باشا ٤٣ »
 - ٩ - علي أحمد باشا ٤٣ »
 - ١٠ - جرجس زنايت باشا ٣٩ »
 - ١١ - يوسف قطاوي باشا ٣٠ »
 - ١٢ - أمين غالى باشا ٢٧ »

مقرر الشيخ المزمع حبيب دوس باشا - ان المادة ٨٧ من قانون النظام الداخلي للمجلس ونصها :

« اذا قدم لكل من مجلسي الشيخ وال النواب اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد وكان أحد المجلسين قد فلا المناقشة فيه فلا يدرج في جدول أعمال المجلس الآخر الا بعد أن يكون المجلس الأول قد اتخذ في شأنه قراراً نهائياً »

تمنع أن يبدأ المجلسان في وقت واحد في مناقشة مشروع واحد . ونحن الآن نقرر فقط حالة المشروع الى لجنة الاقتراحات ولم يبدأ المجلس بعد في نظره .

الرئيس - اذا انتهت إحدى المجلسين من نظر المشروع المروض عليها فان المجلس التابعة له يبدأ أولاً بنظره .

مقرر الشيخ المزمع حبيب دوس باشا - وانما وقفتم حضراتكم بحال الاقتراح الى اللجنة على أن يقدم المجلس يوم الاثنين التالي ليوم الاثنين المقبل .

مقرر الشيخ المزمع قلوب ياقوي باشا - بل ينظر يوم الاثنين المقبل .
الرئيس - هذا امر غير محتمل .

مقرر الشيخ المزمع محمود حمزة باشا - ارى عدم تحديد الوقت لأن المسألة مهمة ويجب درسا بتدق .

مقرر الشيخ المزمع أحمد زوافكار باشا - يحال الى لجنة الاقتراحات وانما قبل ينظر في أن يأخذ الصيغة القانونية بعد ذلك .

الرئيس - هذا اذا قبل .

مقرر الشيخ المزمع حبيب دوس باشا - المدة التي يطلبها الشيخ المزمع صاحب الاقتراح لا تكفي على كل حال لنظر المشروع .

مقرر الشيخ المزمع اوروف صبري باشا - المسألة خطية وتحتاج لعناية في الدرس .

مقرر الشيخ المزمع محمود حمزة باشا - لا زلت أسمع على عدم تحديد الوقت لنظر الاقتراح .

مقرر الشيخ المزمع أحمد عرفان باشا - المسألة في غاية الأهمية وتحتس كثيرين من المستأجرين والملاك فالأذن في الثاني في نظرها .
أصوات : موافقون .

مقرر الشيخ المزمع فقيهي فخرى باشا - لي كلمة أثير المجلس بها في الموضوع .

مقرر الشيخ المزمع حبيب دوس باشا - لا تناقش الآن في الموضوع .

مقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - أوجب أن يتفضل حضرات أعضاء لجنة المالية بالحضور غدا الساعة العاشرة صباحا لاكتساب مذكرات اللجنة وهذه الطريقة تستلج اللجنة مباشرة عملها فإيا لو أجبل إليها عمل ما .

مقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - لقد اقتست من أخواني عدم إقتناي لمضوية لجنة المالية مع استعدادي للعمل في أية لجنة أخرى . أما وقد تفضلوا بإقتناي لما فأوجب قبول احتضاري .

الرئيسي - لا يمكن قبول احتضار حضرة الشيخ المزمع الآن .

مقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - قليل حضرة الشيخ المزمع حضرا بالجنة فالدورة الحالية قصيرة .

مقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - لا مانع لدى من ذلك .

مقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - لقد قبل حضرة البقاء بالجنة هذه الدورة .

١٩ - أرجاء إعلان نتيجة انتخاب

أعضاء لجنة الاقتراحات والحاسبة إلى اللجنة المالية مع تكليف جهة المكتب بغزو أوراق الانتخاب هذا

الرئيسي - ستوضع الأوراق الخاصة باقتخاب أعضاء لجنة الاقتراحات والمراض ولجنة الحاسبة في ظرفين يتم طبعهما بالشمع الأحمر على أن يقوم المكتب بغزو أوراق الانتخاب غدا ثم تعلن النتيجة في جلسة الاثنين القادم .

مقرة الشيخ المزمع من صبرى بك - يطلب المكتب إلى حضراتكم توضيح في القيام بعملية غزو أوراق الاقتخاب الخاصة بلجنة الاقتراحات والمراض ولجنة الحاسبة في صيغة الفند . وستوضع أوراق الاقتخاب المبتين في ظرفين يتم طبعهما بالشمع الأحمر ويسلطان لحضرة صاحب الغزة السكريم السلام .

وستعلن نتيجة اقتخاب المبتين بجلية يوم الاثنين المقبل .

(موافقة) .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والستة عشرة ١٥ مساء على أن يعود المجلس للاجتماع يوم الاثنين ١٢ صفر سنة ١٣٥٠ (٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦) الساعة السادسة مساء .

وتال كل من صالح حتى باشا والدكتور صبرى محمود أفندي ٢٦ صوتا .

وكل من حسن مظلوم باشا وعبد نهي الناصوري باشا ٢٥ صوتا .

وأمين ساي باشا ٢٣ صوتا .

وموسى قزاق باشا ٢٠ صوتا .

وعبد مقبل باشا ١٧ صوتا .

وكل من عبد طلعت حرب باشا وعبد نهي باشا ١٤ صوتا .

وعبد شفيق باشا ١٢ صوتا .

وكل من شفيق سعد الله صلابه أفندي ومصطفى رشيد بك تسعة أصوات .

وكل من أحمد ذو القفلر باشا وأحمد نجيب براده بك ومحمود أبو النصر بك ثمانية أصوات .

وكل من الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك والدكتور زكى مختار البزورى أفندي وعبد الحليم البيل بك سبعة أصوات .

وكل من ادوار قصيرى بك والياس عوض بك وعبد دوس بك وسيد الله سميكه بك ستة أصوات .

وكل من أحمد عرفان باشا وعبد أبو النصر القار أفندي خمسة أصوات .

وكل من عبد غيث بك ومحمود اسماعيل أباطه بك أربعة أصوات .

وكل من سليم خليل بطرس بك وصالح الموم باشا ثلاثة أصوات .

وكل من إبراهيم وبقيه باشا وأحمد طلعت باشا وعبد خيرت وأخى بك وعبد صادق يحيى باشا والدكتور عبد طاهر بك صوتين .

وكل من إبراهيم راتب بك واسماعيل صبرى باشا والسيد عبد الحميد البكرى وحسن رشوان حادى بك وسلطان السعدى بك وعبد توفيق مهنا بك وعبد مصطفى محمود بك وعبد نجيب برى بك صوتا واحدا .

الرئيسي - أعلن اقتخاب حضرات الشيخ المقتنبن حسن سعيد

باشا ، قلى نهي باشا ، نخله الطيلى باشا ، هل نهي باشا ، عبد الحميد

سليمان باشا ، حسن صبرى بك ، عبد جاد باشا ، محمود عزى باشا ، على

أحمد باشا ، جبريس زنازى باشا ، يوسف قضاوى باشا ، أمين غالى باشا

أعضاء لجنة المالية .

محضر الجلسة الرابعة

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ١٣٥٠ الموافق ٢٩ يونيه سنة ١٩٣١

ملخص

- ١ - حلف حضرة الشيخ المحترم محمد الله عبد الرحمن السيد أئندى إيماناً المستورية .
- ٢ - الأجازات .
- ٣ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٤ - الرسائل :
- (أ) قرار من مجلس الوزراء بشأن حال حافظ حسن باشا وزير الزراعة أعماله و زارة الأشغال العمومية تلبية من سعادة أباهاهم فهي كريمة بالاجازة .
- (ب) كتاب من حضرة الشيخ المحترم عبد العزيز سيف الصربك بأخباره صورية مجلس الشيوخ .
- اختصار مجلس النواب لاجلاد خلواخل .
- ٥ - تلغ المجلس استقالة حضرة الشيخ المحترم محمد شافق باشا لعمه مدبراً طاماً لخدمة السكك الحديدية .
- اعلان خلواخل .
- أستأ المجلس على حرمته من جهوده وشكره على سابق خدماته .
- ٦ - تلغ المجلس انتخاب حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا مذكراً بمهمة السلكة .
- ٧ - اعلان تلبية انتخاب بنة الاقتراحات والرائض .
- ٨ - اعلان تلبية انتخاب بنة المحاسبة .
- ٩ - انتخاب عضوين للانضمام الى اللجنة الاستشارية التشريعية طبقاً لقادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٦ من قانون النظام الداخلي .
- ١٠ - مكتب مكتب المجلس لوضع مشروع اللائحة الداخلية باختيار اللجنة التي تمس طلياً في المادة (١٤٥) من قانون النظام الداخلي .
- ١١ - اعلان اقتراح حضرة الشيخين المحترمين أحمد طفت باشا ومحمود أبو الصربك للانضمام الى اللجنة الاستشارية التشريعية .
- ١٢ - اقتراح من حضرة الشيخ المحترم يحيى باشا بتهام الحكومة بتسديد المديون التي للبنك على الأهل وتقسيلها على تسعين سنة ثم تحصيلها مع الأموال الأخرية .
- إسائه الى لجنة الاقتراحات والرائض .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب البوابة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

ويحضر حضرات الأعضاء :

أولاً - الثانيين :

(أ) باجازات :

حضرات : اسماعيل سرى باشا . سليم تاجوم أئندى .
بولس حنا باشا . سلطان محمود مجلس بك . محمد طلفت
حرب باشا . الأثبا رؤاس .

(ب) بيزاند :

حضرات : الياس عوض بك . محمد أحمد حيدو باشا .
مصطفى خليفه باشا .

ثانياً - المعتدين :

(أ) عن جلسة اليوم :

حضرات : الشيخ حسين صالح خليفه . محمد رياض
حفي بك . محمد فهمي الناضوري باشا . محمد محمود بك .
محمد مقبول باشا .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع :

حضرة السيد عبد الحميد البكري .

أخى أن القانون يعجل على اللائحة الداخلية في تحديد التمثيل . فلاية قاعدة
نرجع لمرأة هذا التمثيل عند انتخاب الجان قبل وضع اللائحة ؟ هذا هو
سؤال الذى أجبت به فى الجلسة السابقة .

مفردة الشيخ المزمع أحمد نجيب برودة بك - أريد حضرة الشيخ المحترم
أن يقول إن فى البارة التى وردت فى المحضر قصصاً ؟

مفردة الشيخ المزمع أحمد زوافقار باشا - أريد أن أقول إن فى البارة
لها .

مفردة الشيخ المزمع أحمد نجيب برودة بك - ما هى الصبغة التى يرى
حضرة الشيخ المحترم اثباتها فى المحضر ؟

مفردة الشيخ المزمع أحمد زوافقار باشا - لقد قرأت فى الجلسة السابقة
النص الذى يشير إلى تمثيل الأحزاب ووجهت سؤالاً عن كيفية التمثيل قبل
وضع اللائحة الداخلية .

المريسي - ما هى البارة الصحيحة التى تريد اثباتها ؟

مفردة الشيخ المزمع أحمد زوافقار باشا - البارة هى : أن القانون يعجل
على اللائحة الداخلية في تحديد تمثيل الأحزاب ، فلاية قاعدة نرجع لمرأة التمثيل
عند انتخاب الجان قبل وضع اللائحة ؟

مفردة الشيخ المزمع عيب دوس بك - ما هو النص الذى يريد حضرة
الشيخ المحترم اثباته ؟

مفردة الشيخ المزمع أحمد زوافقار باشا - إن ما قلته الآن هو
التصحيح وأظن أن الأمر واضح .

المريسي - لقد دعت الضرورة إلى انتخاب الجان قبل وضع اللائحة
الداخلية .

مفردة الشيخ المزمع أحمد زوافقار باشا - جاءت البارة للمسبوبة إلى
فى محضر الجلسة السابقة - وأتى إثباتها بمناسبة تمثيل الأحزاب - فامضه
وأريد تفسيرها بخلاف الفكرة .

مفردة الشيخ المزمع أحمد زوافقار باشا - لقد أوضحت البارة
الصحيحة التى قلتها فى الجلسة السابقة وأقول ثانياً أن قانون النظام الداخلى
يعجل على اللائحة الداخلية في تمثيل الأحزاب فلاية قاعدة نرجع فى هذا التمثيل
عند انتخاب الجان قبل وضع اللائحة الداخلية .

مفردة الشيخ المزمع حسن صبرى بك - يجب ألا يكون موضوع
التصحيح قصيراً ، ولا طويلاً ، وإنما يكون تصحيحاً لما دقن فى المحضر عاكفاً
لما قيل فعلاً . وعلى ذلك لا يجوز أن نقض مبدأ أن لكل عضو محترم لاه

تولى السكرتيرة البهلانية حضرات :

أحمد نجيب برودة بك - إبراهيم راتب بك - حبيب دوس بك - شفيق
سعد الله حلايه أفندى .

حبيب المصرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - حلف حضرة الشيخ المحترم سعد الله عبد الرحمن
السيد أفندى الأمين الدستورية

دعا دولة الرئيس حضرة الشيخ المحترم سعد الله عبد الرحمن السيد أفندى
لحلف الأمين المنصوص عليها فى المادة (٨٩) من الدستور لحلفها بالصيغة
الآتية :

"أقسم بالله العظيم أن أكون خالصاً لوطن ولكم مطيعاً للدستور وقوانين
البلاد وأن أؤدى أعمالاً بالتمسك والصدق "

٢ - الإجازات

المريسي - يطلب حضرات الشيوخ المحترمين الإجازات الآتية :

يوسف أعلان طغاوى باشا من ٨ يولييه إلى آخر أغسطس لسفره إلى
أوربا . حسن سيد باشا من أول يولييه إلى آخر أغسطس لسفره الخارج
للحاجة . الله كنور عمود عبد الوهاب بك من ٨ يولييه إلى آخر أغسطس
لحضور المؤتمر الطبي فى بيروت ، ثم للسفر إلى أوربا للحاجة .

والمكتب يوافق على منح هذه الإجازات . فهل توافقون حضراتكم على
ذلك ؟

(موافقة) .

٣ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

المريسي - هل لأحد من حضراتكم ملاحظ على محضر الجلسة السابقة ؟

مفردة الشيخ المزمع أحمد زوافقار باشا - جاءت البارة للمسبوبة إلى
فى محضر الجلسة السابقة - وأتى إثباتها بمناسبة تمثيل الأحزاب - فامضه
وأريد تفسيرها بخلاف الفكرة .

لقد قلت أن قانون النظام الداخلى البهلانى يعجل على اللائحة الداخلية فى
كيفية تمثيل الأحزاب - فأى أية قاعدة نرجع لمرأة هذا التمثيل عند انتخاب
الجان ؟ لقد قرأت من المادة (٣٩) من قانون النظام الداخلى الفقرتين الخاصة
بهذا الموضوع وهى :

" ويجب أن يراعى فى تشكيل الجان المختلفة أن تكون ممثلة على قدر
الامكان للأحزاب وإجماعات التى يتألف منها المجلس . ويحدد اللائحة الداخلية
كيفية ذلك التمثيل "

حفرة الشيخ المزمع منجب دوس بك - ثبتت في محضر جلسة اليوم باعتبار أن حضرة الشيخ المقيم يصبح حياً .

حفرة الشيخ المزمع منجب دوس بك - يصبح محضر الجلسة الماضية .

حفرة الشيخ المزمع أحمد ذوقفاد باشا - أعلن أن التصحيح في هذا المحضر ينصب على الجلسة السابقة .

المجلس - صادق المجلس على محضر الجلسة السابقة مع التصحيح .

٤ - الرسائل

١ - قرار من مجلس الوزراء بتولي حال حافظ حسن باشا وزير الزراعة أعمال وزارة الأشغال العمومية نيابة عن سعادة إبراهيم فهمي كريم باشا حقه بالإنابة

على القرار المذكور وهذا نصه :

"قرر مجلس الوزراء في ٢٧ يونيه سنة ١٩٣١ أن يتولى حضرة صاحب الممالي حافظ حسن باشا ووزير الزراعة أعماله زارة الأشغال العمومية نيابة عن حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي كريم باشا مدة غياب بالإنابة .

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدق

٢٩ يونيه سنة ١٩٣١

يرسل إلى رئاسة مجلس الشيخ للاحاطة

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدق

ب - كتاب من حضرة الشيخ المحترم عبد العزيز سيف النصر بك بإخراجه المجلس في مجلس الشيخ - اعتبار مجلس النواب لإعلان طرابلس

نص الكتاب المذكور :

"حضرة صاحب المولى رئيس مجلس الشيخ

أشرف بإبلاغ دولكم أنني أقيمته عضواً في مجلسي الشيخ والنواب من دائرة مدينة ملوى وقد أحترمت المجلس في مجلس الشيخ .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

عبد العزيز سيف النصر

المجلس - يبلغ هذا إلى مجلس النواب لإعلان خلو المحل .

في جلسة عبارة لم تؤد المعنى الذي يريد أن يصبح حياً وليس له إذن أن يخرج في الجلسة التالية ويترتب على المحضر إذا كان لم يثبت فيه ما قبل فعلاً . أما أن العبارة تؤدى المعنى أو لا تؤديه فليس هذا مما يستلزم تصحيح المحضر . هذا ما يجب أن نعرفه الآن ونحن في بدء العمل . يجب علينا أن نعلم دائماً بما ثبتت هنا في المحضر اللهم إلا إذا كان ما أثبتت فيه غير الواقع فنستدركه بكونه لا حق التصحيح .

بناء على ذلك إذا كانت العبارة التي نسبت لحضرة العضو المحترم لم تكن ثبتت فعلاً فله تصحيحها بما قال . أما أنها تؤدى المعنى الذي أرادته أم لم تؤده فليس هذا من تصحيح المحضر في شيء .

حفرة الشيخ المزمع أحمد ذوقفاد باشا - اتى اصحح العبارة التي قلنا نتفق مع ما أبديته في الجلسة السابقة .

حفرة الشيخ المزمع أحمد منجب برود بك - اذن يصبح المحضر .

حفرة الشيخ المزمع أحمد ذوقفاد باشا - نعم هو تصحيح ولي الحق فيه .

حفرة الشيخ المزمع حسن صبرى بك - إذا أخطأ أحد حضرات الأعضاء المقربين وأثبت الخطأ في المحضر فلا يمكن تصحيح محضر الجلسة الذي حصل فيه الخطأ وإنما يمكن أن يثبت في محضر الجلسة التالية ما أراد أن يقوله حضرة العضو المحترم ، لأن التصحيح لا ينسحب إلا على ما دون مخالفاً لما قيل فعلاً ، فإذا لم يكن فيما دون في المحضر خطأ فليس له إلا أن يشير إلى ذلك في محضر الجلسة التالية ، لا تصحيح محضر الجلسة السابقة الذي يجب أن يبقى كما هو .

حفرة الشيخ المزمع أحمد ذوقفاد باشا - ما كنت أعلن أن المسألة تدور لكل هذه المناقشة بعد أن قلت أن ما أبديته اليوم هو ما ذكره في الجلسة السابقة .

حفرة الشيخ المزمع أحمد منجب برود بك - الثابت في المحضر أن العبارة التي قالها حضرة الشيخ المحترم هي "فإن كانت اللائحة الداخلية لم توضع بعد، فكيف يراد بنا تنفيذها بتجديد الأحزاب في تشكيل الجان" فما هي العبارة التي قالها حضرة ويريد إثباتها الآن ؟

حفرة الشيخ المزمع أحمد ذوقفاد باشا - العبارة التي أثبتت في المحضر لم ترد على لسانى . وإنما قلت "إن قانون النظام الداخلى يعمل على اللائحة الداخلية في تجديد التمثيل، فلا حاجة لتجديد الأحزاب عند انتخاب الجان قبل وضع اللائحة الداخلية" .

حفرة الشيخ المزمع أحمد منجب برود بك - يثبت هذا الكلام في المحضر باعتباره تصحيحاً .

أصوات : نواف .

٥ - تبليغ المجلس

استقالة حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا عما له صلة بالسلك الحديدي

نص كتاب الاستقالة :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

بما أنه قد صدر مرسوم ملكي بتعييني مديراً عاماً للسلك الحديدي وما يتبعها من المصالح فلذلك أرفع المجلس الموقر استقالي من عضويته أسفاً على مفارقة حضرات زملائي الشيوخ المحترمين وأرجو من المولى سبحانه وتعالى أن يوفقهم لخدمة الوطن العزيز في ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

من المجلس

محمد شفيق

٢٧ يونيو سنة ١٩٣١

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - كان مثالي محمد شفيق باشا عضواً في مجلس الشيوخ من أول إنشائه، وكان عضواً عاملاً جاداً نشيطاً مهماً يعمل المجلس أكبر اهتمام، فأرى من حق شفيق باشا أن يقرر المجلس شكره على ما قدم له من خدمات، ونسأل الله أن يوفقه في المهمة الخطيرة التي ألقيت على عاتقه وكان من أثرها أن قدم استقالته، فحرم المجلس عضواً من أحسن الأعضاء العاملين فيه.

الرئيس - أعلن حضراتكم توافقكم على أقوال حضرة الشيخ المحترم وكيل المجلس وتقرون توجيه الشكر لمعالي شفيق باشا على مايقى خدماته. (موافقة).

الرئيس - أذن يعلن المجلس خلو محل حضرة الشيخ المحترم محمد شفيق باشا.

٦ - تبليغ المجلس

انتخاب حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا سكرتيراً لهبة المسألة

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أحيط بولتكم علماً بأن لجنة المسألة اجتمعت اليوم واتخذت بالإجماع حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا سكرتيراً لها.

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

رئيس اللجنة

حسن صبري

حضرة الشيخ المحترم محمد محمد باشا - أرى أن يضاف إلى هذا التبليغ أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك وكيل المجلس هو رئيس اللجنة بنص القانون وهذه الإضافة لازمة لأنه متى أخطر المجلس بسكرتير اللجنة يجب أن ينظر أيضاً برئيسها.

حضرة الشيخ المحترم محمد حبيب دوس بك - وكيل المجلس هو رئيس اللجنة بنص القانون.

حضرة الشيخ المحترم محمد محمد باشا - إذا كان المنتج أن ينظر المجلس بسكرتير اللجنة فيأمر أيضاً أن ينظر برئيسها.

حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب برودة بك - المادة (٤١) من قانون النظام الداخلي للبرلمان صريحة في أن وكيل المجلس هو رئيس اللجنة.

حضرة الشيخ المحترم محمود حمدي باشا - القانون لا يهتم بذلك.

حضرة الشيخ المحترم محمد محمد باشا - على كل حال أرى أن التبليغ عن رئيس اللجنة واجب وأطالب بإثبات هذا في المحضر.

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - طبعاً سيثبت ذلك في المحضر.

حضرة الشيخ المحترم محمد محمد باشا - وهذا ما أطلبه.

حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب برودة بك - تنص المادة الحادية والأربعون من قانون النظام الداخلي للبرلمان على ما يأتي :

"تختب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً وسكرتيراً يساونه واحد أو أكثر من موظفي المجلس، ولكل من كل من المجلسين حق رئاسة اللجان التي يكونان فيها.

وإذا غاب الرئيس أو السكرتير تختب اللجنة من يقوم مقامه بصفة مؤقتة".

حضرة الشيخ المحترم محمود حمدي باشا - هذا النص لا يهتم أن يكون وكيل المجلس رئيساً للجنة.

حضرة الشيخ المحترم نور محمد صبري بك - تنص المادة على أن "لكل من كل من المجلسين حق رئاسة اللجان التي يكونان فيها" فالمسألة جوازية.

حضرة الشيخ المحترم محمود حمدي باشا - أرى أن وكيل المجلس يصح أن لا يكون رئيساً للجنة.

حضرة الشيخ المحترم محمد صديق باشا - رئاسة وكيل المجلس للجنة أمر حتى.

حضرة الشيخ المحترم محمود حمدي باشا - ليس حتماً.

٧ - اعلان

نتيجة انتخاب لجنة الاقتراحات والمراض

هريس - قال كل من حضرات الشيخ المقربين :

جيد المحيد فريد باشا	٦٦	صوتا
مصطفى رشيد بك	٦٦	»
عمود عزى باشا	٦٥	»
السيد عبد الحميد البكري	٦٤	»
عل أحمد باشا	٥٩	»
صالح الموم باشا	٥٧	»
محمد محب باشا	٥١	»
حسن مظلوم باشا	٤٢	»
الدكتور مرسي عمود افندي	٣٤	»
حبيب دوس بك	٣٣	»
الدكتور زكي غنار الجزيري افندي	٣١	»
جرجس زياتري باشا	١٧	»
أحمد ذوالفقار باشا	٩	أصوات
أحمد عرفان باشا	٨	»
أمين سامي باشا	٧	»
صالح حق باشا	٧	»
ادوار نصري بك	٦	»
محمد خيرت راضي بك	٦	»
موسى فؤاد باشا	٦	»
الشيخ حسين والي	٥	»
عبد الحميد سليمان باشا	٥	»
محمد محمود بك	٥	»
محمد مقل باشا	٥	»
عمود أبو النصر بك	٥	»
ابراهيم راتب بك	٤	»
محمد شفيق باشا	٤	»
محمد فهمي الناصري باشا	٤	»
محمد قاضي يكن بك	٤	»
محمد نجيب شكرى بك	٤	»
أحمد نجيب براده بك	٣	»
عبد الله سميكه بك	٣	»
الدكتور فارس عمر	٣	»
محمد فهمي باشا	٣	»

وقال صوبين كل من حضرات الشيخ المقربين : قلبي فهمي باشا .
 ابراهيم وجيه باشا . نخله المظلي باشا . حسن رشوان حمادى بك . الدكتور
 أحمد فهمي الرشيد بك . حافظ المنشاوى بك . محمود اسماعيل أباطه بك .
 حسن سعيد باشا . حسين واصف باشا . عبد الحليم البيل بك . حسن
 صبرى بك . يوسف قطاوى باشا . اسماعيل سرى باشا .

كما قال صوتا واحدا كل من حضرات الشيخ المقربين : أحمد
 طلعت باشا . سليم خليل بطرس بك . شفيق سعد الله حلايه افندي .
 يعقوب بياوى بك . كامل جرجس نكلا بك . علي فهمي باشا . سليمان
 عثمان أباطه بك . عبد العزيز البسيوني بك . بولص حنا باشا . الدكتور
 أحمد رشيد عبد الله بك . محمد صادق يحيى باشا . الدكتور محمد طاهر بك .
 محمد غيثه بك . أمين خاني باشا . محمد توفيق مهنا بك .

وقال ذلك أصبحت لجنة الاقتراحات والمراض مؤلفة من حضرات
 الشيخ المقربين :

١ - عبد المحيد فريد باشا .	٦ - صالح الموم باشا .
٢ - مصطفى رشيد بك .	٧ - محمد محب باشا .
٣ - محمود عزى باشا .	٨ - حسن مظلوم باشا .
٤ - السيد عبد الحميد البكري .	٩ - الدكتور مرسي عمود افندي
٥ - علي أحمد باشا .	

٨ - اعلان

نتيجة انتخاب لجنة الخامسة

قال كل من حضرات الشيخ المقربين :

يوسف قطاوى باشا	٦٨	صوتا
محمود أبو النصر بك	٥٨	»
صالح حق باشا	٥٥	»
أحمد ذوالفقار باشا	٣٨	»
أحمد عرفان باشا	٣٧	»
الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك	٣٣	»
موسى فؤاد باشا	٢٢	»
الدكتور مرسي عمود افندي	٩	أصوات
محمد محب باشا	٧	»
الدكتور زكي غنار الجزيري افندي	٦	»

وقال ٥ أصوات كل من حضرات : مصطفى رشيد بك . حسن
 سعيد باشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . جرجس زياتري باشا .

وقال ٤ أصوات كل من حضرات : حسن مظلوم باشا . حسين
 واصف باشا . محمود اسماعيل أباطه بك .

وقال ٣ أصوات كل من حضرات : محمد نجيب شكرى بك . عبد الحليم
 البيل بك . سليم خليل بطرس بك . أمين سامي باشا . الياس عوض بك .

القضاة قاضا الرئيس ومن أعضاء لجنة قضايا الحكومة، وبحثت اللجنة أن
نصوص التشريع توضح باللغتين العربية والفرنسية، وأن المناقشات في كثير
من الأحوال تجرى باللغة الفرنسية.

وينص قانون النظام الداخلي للبرلمان على انتخاب عضوين من الشيوخ
وأخرين من النواب ينضمون إلى هذه اللجنة بالمقروض فيمن يرفع نفسه أن
يكون ممثلا باللغة الفرنسية بدراسة يستطيع معها أن يتفاهم ويتناقش.

مقرة الشيخ المزمع شمس محمد محمد عويش - بناء على هذا أقدم
بترشيح نفسي لأنني حصلت على شهادة الليسانس بالفرنسية واشتغلت عامي
ثلاثة وعشرين عاما.

(حضر حضرات أصحاب السعادة أحمد علي باشا ووزير الأوقاف ، حافظ
حسن باشا ووزير الزراعة ، علي جمال الدين باشا ووزير الحربية والبحرية) .

مقرة الشيخ المزمع علي قاضي باشا - في ملاحظة على ما أبداه حضرة
جميل عبد الحميد البيل بك من أن لكل من يريد أن يرفع نفسه أن يتقدم
للجلسة لأنني أعلم أن صاحب المحال أحمد طه باشا مثالا لا يمكن أن
يتقدم لترشيح نفسه .

مقرة الشيخ المزمع عبد الحميد البيل بك - يمكن لسعادتك أن ترفع ماله .

مقرة الشيخ المزمع أحمد طه باشا - أغشى إذا رفع الإنسان نفسه
وخذه أخوانه يكون وقع ذلك عليه صعبا .

المهميس - هل قليل ماله أن تكون في هذه اللجنة .

مقرة الشيخ المزمع أحمد طه باشا - أجعل إذا تفضل أخواني
بترشيحي .

مقرة الشيخ المزمع شمس محمد محمد عويش - انظر رفع محالي
طه باشا فانا متنازل عن ترشيح نفسي .

مقرة الشيخ المزمع عبد الحميد البيل بك - أرفع حضرة الشيخ المزمع
إبراهيم وجيه باشا .

مقرة الشيخ المزمع صالح المزمع - وأنا أرفع حضرة الشيخ المزمع
أحمد مرغان باشا .

مقرة الشيخ المزمع عبد الحميد البيل بك - إذا أرفع نفسي خصوصا وقد
كنت عضوا في هذه اللجنة ثمان سنوات .

مقرة الشيخ المزمع عبد الحميد البيل بك - لكل عضو الحق في ترشيح
نفسه .

المهميس - هل حضرة الشيخ المزمع أحمد مرغان باشا يرفع نفسه ؟

مقرة الشيخ المزمع أحمد مرغان باشا - أنا لا أرفع نفسي ، وأنا أرفع
جميل حضرة الشيخ المزمع إبراهيم وجيه باشا .

وإلى صوتين كل من حضرات : يعقوب بياوي بك ، محمد شفيق باشا .
لجنة المطبوع باشا ، كامل جريس تكل بك ، محمد فهمي الصنوبري باشا .
أمين غالي باشا ، محمد طه حرب باشا .

وإلى صوت واحد كل من حضرات : محمد صادق يحيى باشا ، حسن
رشوان حمادي بك ، محمد أبو النصر القار اغندي ، حسن علي جازيه بك .
محمد عزي باشا ، عبد الحميد فريد باشا ، حبيب دوس بك ، إبراهيم راتب
بك . أحمد طه باشا ، الدكتور فارس عمر ، عبد الحميد سليمان باشا .

وعل ذلك أصبحت لجنة الخاصة مؤلفة من حضرات الشيوخ المقيمين :

١ - يوسف قطاوي باشا .

٢ - محمود أبو النصر بك .

٣ - صالح حق باشا .

٤ - أحمد ذوالفقار باشا .

٥ - أحمد مرغان باشا .

٩ - انتخاب عضوين

لائحة إلى اللجنة الاستشارية التشريعية

مقرة الشيخ المزمع حبيب دوس بك - المطلوب من حضراتكم
انتخاب عضوين ينضمون إلى اللجنة الاستشارية التشريعية يكون أحدهما
حميا والآخر عاديا .

مقرة الشيخ المزمع عبد الحميد البيل بك - ولم هذا التيد ؟

مقرة الشيخ المزمع صالح المزمع - ولم لا يكون أحدهما مستقلا ؟
ومع ذلك إذا سمح المجلس للجميل هذه المسألة إلى جلسة غد حتى نتفق
عليها .

المهميس - أظن أن لا حل لأجل الانتخاب . والمسألة متعلقة بانتخاب
عضوين يلاحظ أن يكونا من مجال القانون، ومن لم يلم بالم واسع بالتشريع .

مقرة الشيخ المزمع عبد الحميد البيل بك - تمثيل الهيئات الثلاث
مستحيل في انتخاب عضوين، وكما قال دولة الرئيس يجب أن يكونا من مجال
القانون . فأرى حلا لا تشكل أن من يرى من حضرات الأعضاء في نفسه
الأهلية للقيام بهذه المهمة أن يتقدم للترشيح فتوجد أمام المجلس مجموعة من
الاشياء تسهل عليه مهمة انتخاب العضوين، ولا تتعارض مع سرية الانتخاب .

مقرة الشيخ المزمع حبيب دوس بك - مع العلم بأن هذه المهمة هي مهمة
المنافسة في نصوص تشريعية تجري غالبا باللغة الفرنسية .

لقد نص الدستور على أن تعرض مشروعات القوانين إلى لجنة لضبط
مبادئها القانونية وللتوفيق بينها وبين التشريع القائم، وهذه اللجنة هي الآن
الجنة الاستشارية التشريعية وتتألف من وزير الحفانية رئيسا ومن المستشار

مقرر الشيخ المزمع محمد نجيب شكرى بك - وأنا أرفع نفسي .
لجنة واحدة، وعلى كل حال فالمكتب أولى بذلك لأن الموضوع احدى .

مقرر الشيخ المزمع محمد نجيب برودة بك - هل توافقون حضراتكم
على أن يحدد هذا العمل الى مكتب المجلس أو الى احدى اللجان ؟
أصوات : المكتب .

الرئيسى - المجلس يقرر تكليف المكتب وضع مشروع اللائحة
الداخلية .

١١ - اعلان

اتخاب حضرتى الشيخين المزمعين أحمد طلمت باشا ومحمود أبو النصر بك
للائحة الى اللجنة الاستشارية للتشريع

السيسى - فتحت الهيئة المكلفة بالاشراف على عملية الفرز صندوق
قوائم انتخاب عضوين للاضتمام الى اللجنة الاستشارية التشريعية فوجدت به
٨١ قائمة منها واحدة وضع كاتبها عضوا واحدا .

وأعلن دولة الرئيس النتيجة كما يأتى :

قال كل من حضرات الشيخين المزمعين :

أحمد طلمت باشا ٥٨ صوتا

محمود أبو النصر بك ٣٢ »

أبراهيم وجيه باشا ٢٤ »

عبد الحليم البيل بك ١٥ »

عبد الله حبيكة بك ٩ أصوات

أحمد ذوالفقار باشا ٩ »

محمد نجيب شكرى بك ٥ »

نخلة جوجرى المطيعى باشا ٤ »

شفيق سعد الله حلاية أفندى ٣ »

مرسى محمود أفندى صوتين

الرئيسى - أعلن انتخاب حضرتى الشيخين المزمعين أحمد طلمت باشا
ومحمود أبو النصر بك عضوين الى اللجنة الاستشارية التشريعية .

مقرر الشيخ المزمع أحمد طلمت باشا - أشكر حضراتكم على هذه الثقة
(تصفيق)

مقرر الشيخ المزمع محمد نجيب شكرى بك - وأنا أرفع نفسي .
مقرر الشيخ المزمع مرسى محمود أفندى - أنا أرفع حضرتى الشيخ المزمع
محمود أبو النصر بك .

مقرر الشيخ المزمع شفيق سعد الله حلاية أفندى - هل حضرة الشيخ
المزمع أحمد ذوالفقار باشا يرفع نفسه ؟

مقرر الشيخ المزمع أحمد ذوالفقار باشا - لا .

مقرر الشيخ المزمع شفيق سعد الله حلاية أفندى - هل حضرة الشيخ
المزمع نخلة جوجرى المطيعى باشا يرفع نفسه .

مقرر الشيخ المزمع نخلة جوجرى المطيعى باشا - رأيى كراى زميل
حضرة الشيخ المزمع أحمد ذوالفقار باشا .

مقرر الشيخ المزمع محمد نجيب برودة بك - المرحومون الآن هم حضرات
الشيخ المزمعين : شفيق سعد الله حلاية أفندى . أحمد طلمت باشا .
أبراهيم وجيه باشا . عبد الله حبيكة بك . محمد نجيب شكرى بك . محمود
أبو النصر بك . عبد الحليم البيل بك . أحمد ذوالفقار باشا . نخلة جوجرى
المطيعى باشا .

مقرر الشيخ المزمع شفيق سعد الله حلاية أفندى - هل يرفع نفسه حضرة
الشيخ المزمع حسن صبرى بك ؟

مقرر الشيخ المزمع حسن صبرى بك - أنا لا أرفع نفسي إذ ليس ذوقى
متسع .

(حضر حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح يحيى باشا ووزير الخارجية) .

حدد حضرات الأعضاء قوائم الانتخاب ووضعوها فى الصندوق للمع
لذلك .

١٠ - تدب مكتب المجلس

بوضع مشروع اللائحة الداخلية بأجازه اللجنة التى نص عليها فى المادة (١٤٥)
من قانون نظام المحافل .

مقرر الشيخ المزمع حسن صبرى بك - الآن فرغنا من جدول أعمال
جلسة اليوم ولم يبق الا مسألة واحدة هى تكليف لجنة وضع مشروع اللائحة
الداخلية وأرى إما إحالة هذا الموضوع الى المكتب وإما إحالة الى احدى
اللجان التى تم تشكيلها ولكن لجنة المالية .

مقرر الشيخ المزمع شفيق سعد الله حلاية أفندى - أرى أن يكلف
المكتب بالاشتراك مع لجنة المحاسبة بوضع مشروع اللائحة الداخلية .

١٢ - اقتراح

قدم من حضرة الشيخ المحترم تلقى بهيأته إمام الحكومة بتسليم الهدايا التي يوزع على الأعيان وتقسيمها على تسعين سنة تم تخصيصها مع الأموال الأميرية - أحاطه على لجنة الاقتراحات والمراض.

المجلس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والمراض ؟

(موافقة)

المجلس - المجلس يقرر إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والمراض.

(تصديق من اثنين من حضرات الأعضاء).

المجلس - هل توافقون حضراتكم على أن تكون الجلسة القادمة في يوم الاثنين ٦ يولييه للقبيل نظراً لعدم وجود أعمال لدى المجلس الآن ؟

(موافقة)

ولعت الجلسة بموافقة المجلس في تمام الساعة السابعة مساءً على أن يعود المجلس للاعتماد يوم الاثنين ٢٠ صفر سنة ١٣٥٠ (٦ يولييه ١٩٣١) الساعة السادسة مساءً.

محضر الجلسة الخامسة

المنعقدة طناً في يوم الاثنين ٢٠ صفر سنة ١٣٥٠ الموافق ٦ يولييه سنة ١٩٣١

ملخص

- ١ - الاجازات .
- ٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - الرسائل :
- (١) كتاب من حضرة الشيخ المحترم أبو زيد طهاري بك باختيار حضرة مجلس التفتيش .
- اعتراض مجلس النواب لاطلاق خلع النخل .
- (ب) كتاب من حضرة الشيخ المحترم حسن زهران حادي بك باستقالة من حضرة بلقة شياخا مشهورة بدرجة جرجا .
- (ج) تبليغ المجلس لانتخاب حضرة الشيخ المحترم محمود حوى باشا رئيسا لبلقة الانتخابات والبراقض وحضرة الشيخ المحترم الدكتور موسى محمود افندي سكرتيراً لها .
- (د) كتاب من مجلس النواب بنبذة المكتب على التخلي .
- (هـ) قرار مجلس الوزراء بتولى مساعدة توفيق دوس باشا وزير المواصلات أعمال وزارة الخارجية نيابة عن محلى عبد الفتاح يحيى باشا أثناء الغيبة التي سيقع بها في أوروبا . وتولى محلى محمد طه باشا وزير المواصلات المصرية أعمال وزارة الخزانة نيابة عن محلى في ماضي باشا أثناء غيبه بالاجازة .
- ٤ - أسئلة :
- (١) سؤال موجه الى حضرة صاحب المحلى وزير الخارجية من حضرة الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك عما اذا كانت تكشف طيا على موظفي الملك السياسيين الذين يمتحنون في بلاد ثائرة يختلف مناخها عن مصر . وإن كان قول حصل للكشف من وزيرين القوانين الذين توفوا في طهران - الاجابة طه .
- (ب) سؤال موجه الى حضرة صاحب المحلة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر بك عن مستشفيات الزيد والمفتش طيا - بتأجيل الاجابة أسيرجا .
- ٥ - اقتراحات :
- (١) اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر القصار افندي بأن تترك السكة الحديدية التي أنشئت بين سدى طرى وادفيا على بلدة قود - إحالة الى بلقة الاقتراحات .
- (ب) اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد مصدق افندي بسط الأمور والبلاد والتفر وجميع المبالغ المسحقة لشكوة في شهر يولييه سنة ١٩٣١ على بلاد كفر الشيخ والحلة الكبرى الى غير أكثر بر سنة ١٩٣١ - إحالة الى بلقة الاقتراحات .
- (ج) اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف افندي بتأجيل سطر الأمور والبلاد والتفر وجميع المبالغ المسحقة لشكوة في شهر يولييه سنة ١٩٣١ على بلاد مركزى الجمن وموت الى غير أكثر بر سنة ١٩٣١ - إحالة الى بلقة الاقتراحات .
- ٦ - الاقتراح بمشروع قانون التمدد من حضرة الشيخ المحترم بطروب يادى بك بمقتضى لائحة انهار الألمان الزراعية من سنة ١٩٢٩ الداخلة في سنة ١٩٣٠ .
- كتاب بلقة الاقتراحات والبراقض .
- اجادة الاقتراح الى البلقة .
- ٧ - عرض القوانين التي صدرت منذ ٢١ يولييه سنة ١٩٣٠ حتى اجماع البرلمان طبقا للساعة ٥ من الأمر الملحق رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ .
- ملخص رقم ١
- ٨ - تقرير بلقة الرد على خطاب العرش .
- اقتراح من حضرة الشيخ المحترم امداد نصري بك بإضافة عبارة " كما تضمنت بمقتضىها كرامة في السودان " بعد عبارة " فصول الى اتفاق شريف بين مصر وبلقيا الوطنى بصورت حرة البلاد وتنتكس به أسباب استقلالها " .
- موافقة المجلس على الاقتراح .
- موافقة المجلس على مشروع الرد سدا لاقتراح المذكور .

مقرر الشيخ المقرم عمر فريد براره بك - ليس هناك تناقض .
الشيخ - الذين ورد بأسمائهم الكلام من الترشيح حاضرون في الجلسة .
 ومن حقهم هم أن يعترضوا إذا رأوا أن هناك تناقضا .

مقرر الشيخ المقرم عمر فريد بك - لكل عضو الحق في أن يعلن ملاحظاته على المحضر لجلسة المجلس .

الشيخ - صلتق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - الرسائل

(١) كتاب من حضرة الشيخ المقرم أبو زيد ططاي بك باعتباره عضواً في مجلس الشيوخ .

نص الكتاب المذكور :

تخضرت صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
 أشرف بإعظام دولكم بأني قد اتقيت عضواً بمجلس النواب من دائرة سنورس وبعد ذلك اتقيت عضواً بمجلس الشيوخ من الدائرة المذكورة .
 وحيث أنني تمسك بصحوة مجلس الشيوخ وتنال عن عضوية مجلس النواب فلما التزمت بإعظام دولكم لإجراء اللازم .
 وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

أول يولي سنة ١٩٣١ أبو زيد ططاي

الشيخ - يخطر مجلس النواب لاجل ان خلاصه .

(ب) كتاب من حضرة الشيخ المقرم حسن رشوان حادي بك باستقالته من عضوية لجنة شياحات مديرية بربا

نص الكتاب المذكور :

تخضرت صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
 بما أنني اتقيت عضواً في مجلس الشيوخ من دائرة سوهاج ، وبما أنني كنت عضواً في لجنة شياحات مديرية بربا ، وبما أنني رأيت أن أبقى عضواً في المجلس فلذلك أعلن استقالي من اللجنة المذكورة .
 وتفضلوا دولكم بقبول باقي استقالي

٢ يولي سنة ١٩٣١ حسن رشوان حادي

مقرر الشيخ المقرم عمر فريد بك - لي ملاحظة على هذا الاستقالة . وهي أنها لا تقدم لرئاسة مجلس الشيوخ ، بل تقدم الى المديرية . لأنه جاء في المادة ٧١ من قانون الانتخاب ما يأتي : " وكذلك كل عضو في مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو بلان الشياحات اتقى أو عين عضواً بأحد المجلسين يعتبر متخلياً عن وظيفته أو عن عضويته في هذه المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل في اثنيانية الأيام التالية اليوم الذي يعبر فيه انتخابه نهائياً عن عضويته في أحد المجلسين المذكورين " .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا :
 أولاً - الثانيين :

(١) باسازات :

حضرات : اسماعيل سري باشا . حاتم تاجوم افندي .
 بولص حنا باشا . سلطان محمود بهنسي بك . محمد طلعت .
 حرب باشا . الأتيا يونس . القواء محمد صادق يحيى باشا .
 حسن سعيد باشا . قلبي نهي باشا .

(ب) بغيراذ :

حضرات : إلياس عوض بك . محمد أحمد عبود باشا .
 مصطفى خليفه باشا .

ثانياً - المحضرين :

عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : حسن رشوان حادي بك .
 الفريق موسى فؤاد باشا .

وحضرن الوزراء حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا
 وزير المواصلات ووزير الخارجية بالنيابة .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات :

أحمد نجيب براده بك . ابراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . شفيق
 سعد الله حلايه افندي .

حبيب المصري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الاجازات

الشيخ - يطلب حضرة الشيخ المقرم الدكتور فارس عمر اجازة شهرا من بعد جلسة اليوم ، والمكتب يوافق على منحه هذه الاجازة . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
 (موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الشيخ - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

مقرر الشيخ المقرم عمر فريد بك - ورد في المحضر عن حضرة الشيخ المقرم أحمد ذو الفقار باشا حيناً سئل عن ترشيح نفسه لعضوية اللجنة الاستشارية لتشريعة أه اجاب (لا) وأن حضرة الشيخ المقرم تحفه بجورجى اللطيف باشا اجاب بأن رايه كراي زميله ذو الفقار باشا . ثم ورد منهما في كلام حضرة الشيخ المقرم أحمد نجيب براده بك أنهما امرهشان لهذا اللجنة .
 وأرى أن بين الحالتين تناقضاً .

(٢) أن يتولى حضرة صاحب المسائل محمد علي عيسى باشا وزير المعارف العمومية أعمال وزارة الخفائية بالنيابة عن حضرة صاحب المسائل على ماضي باشا أثناء غيابه بالإجازة ما

رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صديق

٤ يولي سنة ١٩٣١

٤ - أسئلة

(١) سؤال موجه الى حضرة صاحب المسائل وزير الخارجية من حضرة الشيخ المحترم ابراهيم راتب بان سما اذا كان يكتشف طيا على موظفي السلك السياسي الذين يمتنعون في بلادنا بغير تخلف مناهجها عن مصر. وإن كان، فهل حصل الكشف على الوزيرين القزويني والدين توفيقا في طهران؟ - الاجابة عليه .

نص السؤال :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أرجو دولتك تبليغ سؤال هذا الى حضرة صاحب المسائل وزير الخارجية.

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

ابراهيم راتب
عضو مجلس الشيخ"

"حضرة صاحب المسائل وزير الخارجية

توفى بلغة على التعاقب وزيران مفوضان للدولة المصرية في حاصمة ثانية يبلغ ارتفاعها ألف متر تقريبا فوق سطح البحر . وكان الوزيران مصابين على التحقيق بمرض في القلب .

في هذه المناسبة الالية أرجو من معاليكم ايضا على العطف الآتية :

(١) هل يسبق تعيين موظفي السلك السياسي في مدن كالتي نجح في صحتها كشف طيا يتبين منه استطاعتهم الإقامة في بلاد يمتنع مناهجها اختلافا تاما عن المناخ الذي تعودوا المعيشة فيه ؟

(٢) إن كان الجواب إيجابا - هل كشف طيا على الوزيرين المرجوعين قبل تعيينهما في العاصمة المذكورة ؟

(٣) وإن كان الجواب سلبيا - هل لا ترى الوزارة من المناسب تقرير الأحكام اللازمة للتحقق من صحة الموظفين الذين يمتنعون في تلك الجهات ؟ وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الاحترام ما

القاهرة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٣١

ابراهيم راتب
عضو مجلس الشيخ"

مقرر صاحب الصحافة توفيق دوس باشا (وزير الخارجية بالنيابة) - الجواب على الشطرين الأول والثاني من سؤال حضرة الشيخ المحترم بالسلب. وأما اجراءات الكشف الطبي على المرشحين لوظائف الحكومة فمخصوص عنها في المسألة ٢٠ من الفصل الثاني من قانون للمصلحة المسألة .

هذا والوزارة ستسعى ببحث ما جاء به من الشطر الثالث من السؤال بكل ما يستحقه من العناية .

فإن لا عمل لتقديم الاستقالة لنا ، بل تقدم لجنة الشياحت . ويكتفى ببوله عضوية مجلس الشيخ ليختبر تعاطيا عن عضوية اللجنة .

هـ - خصوصا وأن المباد قد فات .

(ج) تبليغ المجلس انتخاب حضرة الشيخ المحترم محمود عيسى باشا رئيس لجنة الاقتراحات والبراهين وحضرة الشيخ المحترم الدكتور عيسى محمود اغني سكرتيرا لما .

نص الكتاب المذكور :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أشرف بإبلاغ دولتك أن لجنة الاقتراحات والبراهين اجتمعت في صباح يوم الثلاثاء ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ وقررت انتخاب رئيسا لها وانتخاب حضرة الدكتور عيسى محمود سكرتيرا .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

ابراهيم سنة ١٩٣١

رئيس اللجنة
محمود عيسى"

(د) كتاب من مجلس النواب بنبذ مكتب المجلس على انتخابه .

نص الكتاب المذكور :

"حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أشرف بإبلاغ دولتك بأن قد حضرت على مجلس النواب كتاب دولتك المؤرخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٣١ عن تأليف مكتب مجلس الشيخ فكلفني المجلس أن أوجه الى دولتك وإلى حضرات المترشحين أعضاء المكتب التماسي على هذا الانتخاب .

ويسرني أن أقوم بهذه المهمة وأن أضم تماسي الشخصية الى تماسي المجلس.

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

٣٠ يونيو سنة ١٩٣١

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق وقت"

(هـ) قرار مجلس الوزراء بتولية سادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات أعمال وزارة الخارجية نائبا عن سادة عبد الفتاح يحيى باشا أثناء المهة التي سيقوم بها في أوروبا . وفوق سادة محمد علي عيسى باشا وزير المعارف العمومية أعمال وزارة الخفائية نائبا عن سادة ماضي باشا أثناء غيابه بالإجازة .

نص القرار المذكور :

قصر

"مقرر مجلس الوزراء بجلسه المتقدمة في أول يولي سنة ١٩٣١ :

(١) انت يتولى حضرة صاحب الصحافة توفيق دوس باشا وزير المواصلات أعمال وزارة الخارجية بالنيابة عن حضرة صاحب المسائل عبد الفتاح يحيى باشا أثناء المهة التي سيقوم بها في أوروبا .

(ج) اقترح مقدم من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف القضي بتأجيل بحث الأموال والبلاد والتفويض لجميع المبالغ المستحقة للحكومة في شهر يولييه سنة ١٩٣١ إلى بلاد مركي أمشون ومنوف إلى شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ - إجماعه على لجنة الاقتراحات والمراض.

المريض - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والمراض ؟
(موافقة).

المريض - المجلس يقرر إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والمراض.

٦ - الاقتراح بمشروع قانون

القديم من حضرة الشيخ المحترم يعقوب يارو بك بتفويض قيمة إيجار الأحيان الزراعية من سنة ١٩٢٩ الفسخة في سنة ١٩٣٠ - كتاب لجنة الاقتراحات والمراض - بإعادة الاقتراح إلى اللجنة.

تل الكلب المذكور وهذا نصه :

محضرة صاحب اللجنة ورئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإبلاغ دولكم أنا الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة صاحب اللجنة يعقوب يارو بك بتفويض قيمة إيجار الأحيان الزراعية من سنة ١٩٢٩ الفسخة في سنة ١٩٣٠ عرض على اللجنة جلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٣٠ يونيو سنة ١٩٣١ وقررت بإجماع الآراء ما عدا حضرة صاحب السعادة محمد عجب باشا - أرجئه النظر في هذا الاقتراح حتى يتبين من نظره مجلس النواب تنفيذاً لنص المادة ٨٧ من قانون النظام الداخلي وإخطار المجلس بذلك.

أما رأي حضرة صاحب السعادة محمد عجب باشا فهو أن تنظره اللجنة وتقدم عنه تقريراً للمجلس.

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

٢٠ يونيو سنة ١٩٣١

رئيس اللجنة
عماد حمزي

محضر الشيخ المحترم يعقوب يارو عظيم بك - أرى أنه لجنة الاقتراحات والمراض قد تحطت حدود القانون لأن نص المادة ٥.....

المريض - أليس لجنة مقدر ١؟

محضر الشيخ المحترم محمد عجب باشا - ليس لجنة مقدر وهذا على اعتراض.

المريض - أين رئيس اللجنة ؟

محضر الشيخ المحترم محمد عجب باشا - لي كلام في الموضوع.

محضر الشيخ المحترم يعقوب يارو عظيم بك - لصاحب الاقتراح حق الكلام مادام لا يوجد لجنة مقدر.

محضر الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - أشكر سعادة الوزير على رده. وأكفي بذلك. وأرجو ألا أسمع بعد الآن ما سمعته من وفاة وزير مقوض في مدينة تاتية كاتي نحن صندعها ثم أسمعني لفتي أن أسأل سعادة الوزير. هل وصل إلى سماعه أن الوزير المقوض الذي توفي أخيراً في طهران كتب ثلاث مرات إلى وزارة الخارجية يستعجلاً. أقول يستعجلاً بطلب إجازة مرضية. ولم تمن الوزارة بأمره.

محضر صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير الخارجية بالنيابة) - ليس لدى علم من ذلك، على أنني أصبحت الأمر بمثابة، وأعرف من المسئول.

محضر الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - أكرر شكرى لسعادة الوزير.

(ب) سؤال وجه إلى حضرة صاحب اللجنة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر بك عن مستشفيات الرد والتفويض طبياً - تأجيل الإجابة أسبوعاً.

محضر صاحب السعادة توفيق دوس باشا (وزير المواصلات) - دولة وزير الداخلية يتسجل تأجيل الإجابة على هذا السؤال أسبوعاً.

المريض - يؤجل الإجابة إلى يوم الاثنين القادم.

٥ - اقتراحات

(١) اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أمير القهار القضي بأن ترم السكة الحديدية التي أنشئت بين سيدى غازي وأدنيا على بدة قوه - إجماعه على لجنة الاقتراحات والمراض.

المريض - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والمراض ؟
(موافقة).

المريض - المجلس يقرر إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والمراض.

(ب) اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد منصور القضي بتأجيل بحث الأموال والبلاد والتفويض لجميع المبالغ المستحقة للحكومة في شهر يولييه سنة ١٩٣١ إلى بلاد مركي أمشون ومنوف إلى شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ - إجماعه على لجنة الاقتراحات والمراض.

المريض - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والمراض ؟
(موافقة).

المريض - المجلس يقرر إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والمراض.

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - أريد ما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد حبيب باشا لأن لجنة الاقتراحات في قرارها بتأجيل النظر في موضوع هذا الاقتراح استندت إلى المادة ٨٧ من قانون النظام الداخلي التي تنص على أنه إذا قدم لكل من مجلسي الشيوخ والنواب اقتراح أو مشروع قانون من موضوع واحد وكان أحد المجلسين قد بدأ المناقشة فيه فلا يندرج في جدول أعمال المجلس الآخر إلا بعد أن يكون المجلس الأول قد اتخذ في شأنه قراراً نهائياً . وهذا الشرط الوارد في هذه المادة غير متوفر في حالتنا هذه .

المقرر - إن هذا الشرط متوفر لأن مجلس النواب قد تناقش في هذا الاقتراح بالفعل ويمكنني إثبات ذلك .

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - إن المناقشة التي ورد ذكرها بالمادة ٨٧ هي المناقشة التي تكون بعد قبول الاقتراح شكلاً وبهذه النظر في موضوعه .

والحكمة في عدم مناقشة اقتراح أو مشروع قانون بدأ أحد المجلسين المناقشة فيه هي لمنع حصول التضارب في المناقشات بين المجلسين في موضوع واحد . لذلك أرى أن ما قرره لجنة الاقتراحات والمراض في غير محله .

مقرر الشيخ المحترم محمد جوري المصلي باشا - أوافق على هذا الرأي . (حضر حضرة صاحب المأمالي حافظ حسن باشا وزير الزراعة) .

مقرر الشيخ المحترم يوسف باوي عظيم بك - تستند اللجنة إلى المادة ٨٧ من قانون النظام الداخلي للبلدان ولكنها إذا رجعا إلى المادتين ٥٨ و ٥٩ ونصهما :

"مادة ٥٤ - كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال على إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقريره عنه" .

"مادة ٥٨ - كل مشروع قانون يقره عضو واحد أو أكثر يجب أن يحال في أول جلسة يمرض فيها على لجنة الاقتراحات لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . ويجب أن تقدم لجنة الاقتراحات تقريرها في ظرف خمسة عشر يوماً .

فإذا رأى المجلس نظر المشروع اتبع في شأنه حكم المادتين ٥٦ و ٥٧" .

يتضح أن نص المادة ٥٨ يبين حدود اختصاص لجنة الاقتراحات . فليس لما أن تناظر في موضوع الاقتراح كما أنه ليس من اختصاصها أن تناظر فيما إذا كان المجلس الآخر تناقش في موضوع الاقتراح أولاً ، وإنما تقتصر مهمتها في تقريرها إذا كان الاقتراح جائزاً نظره ، وفي أنه لا يتعارض مع قوانين الدولة أو الدستور ، ثم تقدم تقريرها للمجلس ليقره ما يراه .

(حضر حضرة صاحب المأمالي محمد حلي عيسى باشا وزير المعارف ووزير الحفانية بالنيابة وحضرة صاحب السعادة أحمد علي باشا وزير الأوقاف وحضرة صاحب السعادة علي جمال الدين باشا وزير البحرية والبحرية) .
احتل حضرة الشيخ المحترم محمود عزى باشا منصة المنطاب ليقدر عن لجنة الاقتراحات والمراض .

المقرر - بحثت لجنة الاقتراحات والمراض الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم يعقوب بباوي بك ، ولما رأيت أنه قد حصلت مناقشة بالفعل في هذا الاقتراح مجلس النواب قررت بالإجماع ، على حضرة الشيخ المحترم محمد حبيب باشا ، أرجاء النظر في الاقتراح حتى يتبين مجلس النواب من نظره .

مقرر الشيخ المحترم محمد حبيب باشا - المسألة بسيطة . عرض هذا الاقتراح على المجلس فأحالته إلى لجنة الاقتراحات والمراض . ويقضي قانون النظام الداخلي للبلدان بأن تجتبه اللجنة وتقدم للمجلس تقريراً عنه وهذا ما لم يحصل .

أحيل الاقتراح إلى اللجنة فنظرته وقررت أرجاء النظر فيه حتى يتبين من نظره مجلس النواب مع أن هذا ليس من مهامها . وكان الواجب أن تقدم اللجنة تقريرها فإذا رأى المجلس أرجاء النظر في الاقتراح فذلك وإلا أحالته إلى اللجنة المختصة .

إن تصرف اللجنة بتقريرها أرجاء النظر في الاقتراح بحجة أن مجلس النواب يناقش فيه هو مع الأسف تصرف غير صحيح إذ الواقع أن مجلس النواب لم يناقش في موضوع الاقتراح .

المقرر - لقد تناقش مجلس النواب في الاقتراح بالفعل .

مقرر الشيخ المحترم محمد حبيب باشا - لم يناقش مجلس النواب هذا الموضوع . والواقع أنه لما عرض عليه اقتراح يناقش هذا الاقتراح أو في معناه أحالته إلى لجنة الاقتراحات فنظرته وقررت إحالته إلى اللجنة المختصة ولما تناقش المجلس في قرار لجنة الاقتراحات قراراته إلى لجنة المالية بعد مناقشة تناول فيها بعض حضرات الأعضاء موضوع الاقتراح مما دعا مدعي رئيس مجلس النواب إلى القول بأن المجلس لا يبحث في موضوع الاقتراح بل في شكله ، وهذا يدل على أن لجنة الاقتراحات ليس لها من الحق ما يغفلها تقرير أرجاء النظر في الاقتراح .

وبناء على ما ذكر وما دام أن مجلس الشيوخ قد أحال الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات لتقديم تقريرها عنه في جلسة اليوم ، فكان الواجب أن تقدم اللجنة تقريرها .

وبما أنها لم تقدم هذا التقرير فيجب أن نطلب إليها أن تمهد نظر الاقتراح وتقدمه تقريراً للمجلس .

محضر الشيخ المزمع دؤور قصير بك - ترجع أدوار المسألة كلها إلى نصير المادة ٨٧ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ونصها :
 "إذا قدم لكل من مجلسي الشيخ والنواب اقتراح أو مشروع قانون من موضوع واحد وكان أحد الطرفين قد بدأ المناقشة فيه فلا يدرج في جدول أعمال المجلس الآخر إلا بعد أن يكون المجلس الأول قد اتخذ في شأنه قراراً نهائياً".

فما قصد الشارع من عبارة "بدا المناقشة" ؟ هل الفرض مناقشة المشروع مادة واحدة أو طرح المشروع على المجلس للنظر فيه ؟

إنني أرى أن المقصود هو طرح المشروع وقد طرح فضلاً عن مجلس النواب وأحاله إلى لجنة الاقتراحات ثم إلى لجنة المالية لبحث الموضوع . هذا هو المقصود من "بدا المناقشة" وهو ما يصره في اصطلاح المحاكم بكلمة (Bastion) الفرنسية وليس غرض الشارع مناقشة الموضوع مادة مادة بعد بحثه من اللجنة المختصة .

الشيخ - ما الذي يقصده حضرة الشيخ المزمع أرى أنه أن تكون المناقشة في اللجنة أو أمام المجلس ؟

محضر الشيخ المزمع دؤور قصير بك - أقصد أن بدأ المناقشة هو به العمل .
 أصوات : لا ، لا .

محضر الشيخ المزمع حسن صبري بك - الخلاف قائم في تفسير ومدلول عبارة "بدا المناقشة" وما الذي يقصد بها ؟

الذي يدلنا إلى معناها وما يقصد بها هو نفس قانون النظام الداخلي للبرلمان وهو سجد الكفيل بالإجابة .

حتى يقال إن المناقشة في مشروع قانون أو اقتراح قد بدأت فعلاً أمام المجلس ؟

هذا هو الذي يجب أن نتبينه أولاً للفصل في الخلاف الذي عرض للمجلس . يجب أولاً كما قال حضرة الشيخ المزمع حمود أبو النصر بك أن تبين الوقائع . قال سعادة محب باشا إن الذي جرى في مجلس النواب هو مناقشة في حالة الاقتراح على أي الجانب ، فهل سادة القدر متفق مع سعادة محب باشا في هذه الواقعة ؟ أجبوا أن بين لنا سعادته ما قصد الجانبين "بدا المناقشة" هل هي المناقشة التي حصلت عند إحالة الموضوع على اللجنة المختصة أو مناقشة أخرى ؟

القرار - حصلت المناقشة من عضوين على الأقل في جوهر الموضوع .

محضر الشيخ المزمع حسن صبري بك - هل ينبغي أن المناقشة حصلت بعد إحالة المشروع على اللجنة المختصة ، أي لجنة المالية ؟

القرار - قبل ذلك .

القرار - رأيت اللجنة أنه ربما حصل تناقض في الرأي بين المجلسين خصوصاً وقد علمت أن هناك اقتراحاً مماثل لهذا مزمعاً على مجلس النواب وأنه تناقض فيه فعلاً . وبذلك انتهت اللجنة إلى قرارها الذي تقدمت به إلى حضراتكم إرجاءه النظر في الاقتراح حتى ينتهي مجلس النواب من الفصل فيه .

محضر الشيخ المزمع يعقوب ياروي عليه بك - لقد كانت المناقشة التي دارت مجلس النواب منصبية على اختصاص إحدى الجانبين وكان الخلاف هناك على اللجنة التي تتفرق في موضوع الاقتراح ...

الشيخ - أرى أنه يجب على حضرة الضوأن يستأنذ في الكلام خصوصاً وقد تكلم مرات عديدة .

محضر الشيخ المزمع حمود أبو النصر بك - الواقع أن هناك اختلافاً بين لجنة الاقتراحات وبين صاحب الاقتراح . يقول سعادة رئيس اللجنة إن مجلس النواب بدأ في مناقشة موضوع الاقتراح . ويقول صاحب الاقتراح إن هذا المجلس لم يناقش في الموضوع . فيجب إذن أن تبين الحقيقة حتى نفي حكا .

الواقع بإحضار الشيخ المختبرين أن مجلس النواب لم يناقش مطلقاً في موضوع هذا الاقتراح وكل ما حصل فيه - وحضراتكم يتبعون سير الاقتراح في مجلس النواب - أنه أخذت الآراء وتشتت الأفكار في غير اللجنة التي يحال إليها ذلك الاقتراح ، وانتهى الأمر بأن أحيل إلى لجنة المالية لأن من بين أعضائها رجال القانون كما أن من بينهم من هم أصرف الناس بحالة البلاد الاقتصادية . لهذا أحيل المشروع إليها فعندما فرغ الجانب من نظره وتقدم بقررها يحى دور المناقشة ، ويصح حينئذ أن يقال إن المناقشة بدأت في المشروع ، أما والحقيقة أن مناقشة موضوع الاقتراح لم تبدأ بعد ، فيجوز لحضراتكم بحكم القانون النظر فيه دون إيقاف العمل ارتكاً على سبق المناقشة فيه في مجلس النواب .

ليسمح لي سعادة رئيس اللجنة أن أسأله القول بأنه ليس من حق اللجنة مطلقاً أن تقدر إيقاف المشروع لأن مهمتها عبودية ودائرة عملها محصورة ، فكل ما تملكه هو أن تقرر ما إذا كان الاقتراح يصح قبوله شكلاً أو لا يصح ، ثم يأتي دور المجلس وله أن يقرر نظره أو عدم نظره .

لذلك أرى ألا نوافقوا حضراتكم على رأي لجنة الاقتراحات .

شيء آخر على هو أنكم تملكون أن تقرروا إرجاء النظر في الاقتراح إلى ما بعد نظره في مجلس النواب ولو لم يبدأ المناقشة فيه فعلاً .

محضر الشيخ المزمع صالح لغوم بك - عندما عرض هذا المشروع على المجلس قرر نظره بطريق الاستجبال ولما كان موضوعه يهم القلايين كما يهم المستأجرين والملوك ، أرى بصغة كوني مستأجراً وبالكا ، المرافقة على رأي سعادة محمد محب باشا وأعادة المشروع إلى لجنة الاقتراحات لينظره بطريق الاستجبال .

مناقشة، فقد حصل عليها في مجلس الشيوخ ولكن مجلس النواب استقر في نظر الاقتراح ولم يوقفه .

مقرر الشيوخ المزمع إقراره طلعت باشا - في اقتراح وهو أن يؤخذ الرأي على إعادة المشروع إلى لجنة الاقتراحات .

مقرر الشيوخ المزمع صالغ لعلوم باشا - نحن جميعا موافقون على ذلك . (حضر حضرة صاحب الدولة استعجيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) .

مقرر الشيوخ المزمع إقراره عرفه باشا - لقد تويمنا كثيرا في التفسير والمثالة في حل لجنة الاقتراحات الحق في إيقاف نظر المشروع أو أن هذا من حق المجلس ؟ والذي أراه أن المجلس هو المختص بذلك .

المقرر - الذي قرره اللجنة هو إرجاء نظر المشروع لا إيقافه، وفرق بين الإرجاء والإيقاف .

مقرر صاحب الديار محمد علي حسي باشا (وزير المعارف العمومية) - ليسمح لي دولة رئيس المجلس أن أدلي برأي في هذا الموضوع . الواقع أن الذي يجب النظر إليه في هذه المسألة هي الإجراءات المنصوص عليها في قانون النظام الداخلي للمجلس وهذه الإجراءات صريحة وبسيطة .

نص القانون على أن كل مشروع قانون يقدم من أحد الأعضاء يحال إلى لجنة الاقتراحات والمراض وهذا إجراء لا محل للشك فيه . ويجب على هذه اللجنة أن تقدم تقريراً برأيها إلى المجلس في ظرف خمسة عشر يوماً . والمجلس بعد ذلك أن ينظر في المسألة الشكلية وهي جواز النظر في المشروع أو عدم جوازه . ولهذا الرأي أهمية الكبرى ، لأنه يرتب عليه في حالة تقرير المجلس عدم جواز نظر المشروع ألا ينظر في نفس المسألة البرلمانية . فهناك إذن حكم خطير يرتب على هذا القرار .

أريد أن أستنتج من ذلك أنه لا محل للبحث فيما إذا كانت المناقشة التي بدأت في أحد المجلسين كانت خاصة بالشكل أو بالموضوع أو بالردود الخاص بإحالة المشروع إلى إحدى الجوان أو من حيث نظره من جهة مبادئه العامة أو الخاصة ، لأنه إذا انتهى البحث بنا إلى ذلك فنعرضنا في معارض لا يعيص منه ، إذ يتفق أن المجلس يكون قد أحال المشروع إلى إحدى لجانه بعد أن نظره لجنة الاقتراحات والمراض ، ويحصل أن المجلس الآخر يفرض عدم جواز نظرها المشروع ، وبذلك يكون قراره هذا قد حرم المجلس الأول من نظره في نفس الدورة . وهذا معارض أراد الشارع أن يشلله نص في المادة ٨٧ من قانون النظام الداخلي للمجلس على أنه إذا قدم لكل من مجلسي الشيوخ والنواب اقتراح أو مشروع قانون من موضوع واحد وكان أحد المجلسين قد بدأ المناقشة فيه فلا يدري في جدول أعمال المجلس الآخر ألا يجد أن يكون المجلس الأول قد اتخذ بشأنه قراراً نهائياً .

لذلك من رأيي أنه متى أحيل المشروع إلى لجنة الاقتراحات والمراض وأبدت رأيها فيه وفقر المجلس نظره وأحاله إلى اللجنة المختصة وجب على المجلس الآخر ألا ينظره

فك ما إرثت أن أجبيه المجلس توفيقاً وتفسيراً لنصوص القانون .

مقرر الشيوخ المزمع صيرى بك - إذن أستنتج من ذلك أن الواقعة التي ذكرها معادة يجب باشا هي الواضح وأن المناقشة التي جرت في مجلس النواب كانت تدور حول إحالة الاقتراح إلى اللجنة المختصة . الآن أعود لي بتحديد عبارة "بذ المناقشة" .

لأجل أن نفهم الفرض من هذه العبارة يجب أن نرجع إلى المادة الثانية والسنتين من قانون النظام الداخلي للمجلس .

هذه المادة جاءت تحت عنوان "الفصل السادس في الإجراءات الخاصة بمشروعات القوانين" ونصها هكذا :

"بعد إيداع تقرير اللجنة وتوزيعه يحدد المجلس يوم المناقشة فيه" والجنة المقصودة بهذه المادة هي لجنة الموضوع لأن هذه المادة مكررة لمواد قبلها كلها صريحة بأن اللجنة هنا هي لجنة الموضوع وأن المناقشة التي أرواها القانون في الاقتراحات ومشروعات القوانين هي تلك المناقشة التي نجى به أن تودع اللجنة المختصة بتقريرها وبعد طبعه وتوزيعه وتحديد جلسة لمناقشة فيه .

هذه هي المناقشة التي عناها الشارع في المادة السابعة والقائمين من قانون النظام الداخلي للمجلس ونصها :

"إذا قدم لكل من مجلسي الشيوخ والنواب اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد وكان أحد المجلسين قد بدأ المناقشة" ...

تلك المناقشة التي حددها في المادة الثانية والسنتين كما قدمت . تلك المناقشة التي عليها المداولات وتليها فلا القرارات التي نص القانون عليها . وليست هي إذن المناقشة التي تحصل عادة عند إحالة الموضوع إلى اللجنة المختصة لأنها مجرد إجراءات .

بناء على ما قلتم أرى إعادة الموضوع إلى لجنة الاقتراحات وتكليفها بتنفيذ قرار المجلس السابق وتقديم تقريرها .

المقرر - ليفرض حضرة الأستاذ حسن صبري بك أن المشروع حصلت المناقشة فيه فعلا ولم يمر بالأدوار التي ذكرها .

مقرر الشيوخ المزمع صيرى بك - أنا لم أفهم غرض معادلتكم .

المقرر - افرض أن المشروع نوقش فعلا وأنه لم يمر بالأدوار التي ذكرتها فهل تعتبر مناقشة أم لا ؟

مقرر الشيوخ المزمع صيرى بك - المناقشة التي أشار إليها لقانون هي التي نتج بعد بحث للموضوع فعلا وما عداه لا يعتبر مناقشة .

مقرر الشيوخ المزمع محمد خير بك - نحن الآن أمام أمرين خفيفين . الأول حل المناقشة التي قصدها القانون هي المناقشة التي بينها حضرة الأستاذ المزمع حسن صبري بك

الرئيسي - هل تنضم حضرتكم لراي حضرة حسن صبري بك ؟

مقرر الشيوخ المزمع محمد خير بك - نعم وأرى أن يعاد الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات لنظره وأنا كان الذي حصل في مجلس النواب يستدعي نظر اللجنة

الرئيس - هل يريد حضرة الشيخ المحترم الشيخ عبدالحكيم الكباري ؟

مضرة الشيخ المحترم الشيخ عبدالمجيد سليم - اكتفيت بما أبدى .

مضرة الشيخ المحترم أحمد ذوالفقار باشا - المسألة المطروحة أمام المجلس هي كلمة "مناقشة" الواردة في المادة ٨٧ من قانون النظام الداخلي . فهل حصلت حقيقة مناقشة في مجلس النواب يترتب عليها إيقاف المناقشة هنا ؟

أظن أن المادة ٨٧ المذكورة ترجع الأمر إلى رئيس المجلس . إذ من الذي يدرج للشرع في جدول الأعمال ؟ هل هو الرئيس أم المجلس ؟

مضرة الشيخ المحترم الشيخ عبدالمجيد سليم - الرئيس ينص القانون .

مضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - أظن أن المسألة انحصرت في نقطتين . هل يقصد بهذه المناقشة في المادة ٨٧

أصوات : لا .

مضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - انحصرت المسألة في نقطتين.....

مضرة الشيخ المحترم محمد محمد باشا - لا زالت أقول أن لجنة الاقتراحات لا حق لها مطلقاً أن تقرر شيئاً يتعلق بالمناقشة التي هي من اختصاص المجلس . فله وحده أن يدرج تقريراً في جدول الأعمال أولاً يدرجه . لكن الذي فعلته اللجنة بذلك ، فإنها أخذت على نفسها أن تفسر قاعدة ليس من حقها . إذ أن اختصاص هذه اللجنة ينحصر في أن تنظر في شكل الاقتراح لا جوهره ، وهل هو مقبول ويمكن نظره أمام المجلس أم لا ، وتقدم تقريرها له بذلك . وهو وحده يقرر إدراجه في جدول الأعمال أم لا . فإن رأى أن المجلس الأول بدأ المناقشة فيه قرر إدراجه للنظر في تقريره حتى يتبنى المجلس الأول منه .

أما أن تتصرف اللجنة هذا التصرف فبما أننا نكسبها حقاً ليس لها . ويكون لها بذلك فيما من أن تعطى الأعمال التي تحول إليها . ونحن لا نريد أن نكسبها هذا الحق .

مضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - الذي يستخلص من هذه المناقشة أمران :

(الأول) هل تلك لجنة الاقتراحات أن تفصل من تلقاء نفسها في معنى به المناقشة في المجلس الأول ؟

المادة ٨٧ من قانون النظام الداخلي التي نصت على هذه المناقشة هي محل الخلاف . فهل هذه المناقشة المذكورة في المادة يقصد به وقت النظر فيه لاحتالته إلى لجنة الاقتراحات . أم يقصد به وقت نظره بعد تقديم لجنة الموضوع تقريرها بشأنه ؟

مضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - المسألة أهميتها الكبرى إذ أن ما قرره فيها يسمح تقليداً برلمانياً . من أجل هذا يجب أن نحسن المسألة تحسباً كافياً فقد وفي حضرة زيل الشيخ المحترم حسن صبري بك الموضوع حق . وأبان حضراتكم من صريح القانون أن معنى هذه المناقشة ليس هو ما أرادت به لجنة الاقتراحات والمراض ولكن هذه المناقشة إنما يتحقق بعد الانتهاء من وضع تقرير عن ذلك الاقتراح من اللجنة المختصة موضوعاً وأحواله إلى المجلس وهذه المناقشة فيه . قلت إن زيل دال على هذا الرأي .

الرئيس - هذا تكرار لما قاله حضرة حسن صبري بك . ألا يصح أن نضم رأيك إلى رأيه توثيقاً للوقت ؟

مضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - ألا يجوز لي أن أؤيد زيلاً في رأيه ؟ هل أتى أزيد على ما قاله أن مجرد النظر في المادة ٨٧ من قانون النظام الداخلي فلهذا بين لحضراتكم حقيقة هذه النظرية فقد نصت على أن "كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحصل على إحدى بلان المجلس لمضمونه وتقدم تقريره" .

فالأحالة شيء والمناقشة شيء آخر .

(تصديق) .

مضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - فقد تكلم ممثل وزير المعارف في هذا الموضوع والمجلس دائماً حتى الكلام بعد الحكومة . فلهذا يريد أن يقول إن المناقشة يمكن فيها إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات والمراض ، وأنا أقول أن في هذا مخالفة واضحة لنص القانون .

مضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود - بصفتي كواحد أعضاء لجنة الاقتراحات والمراض أرجو أن أيسمع في بابها رأيي في الموضوع .

(مضمة) .

إن القوانين ليست بالقائض بل بروحها . فإ الذي يريده المشرع بقوله في المادة ٨٧ من قانون النظام الداخلي "إذا قدم لكل من مجلسي الشيوخ والنواب اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد وكان أحد المجلسين قد بدأ المناقشة فيه فلا يدرج في جدول أعمال المجلس الآخر" وما هي الحكمة التشريعية لهذا النص ؟

ظاهر جداً أنه أراد أن لا يتأخر المجلسان في التشريع ، يقول فيه أحدهما أيضاً بينما يقول الثاني فيه أسود . هذا ما يشاءه الشارع ، وهو ما فهمته اللجنة . فالتثبت بكلمة هذه المناقشة تشبث بالألفاظ دون الروح . والواجب أن تشبث بالروح لا بالألفاظ حتى لا تقع مناقشة بين المجلسين .

فالقصد إذن من هذا النص أنه إذا طرح أمام أحد المجلسين مشروع وهذه المناقشة فيه ، فالمجلس الآخر يتظر حتى يقرر المجلس الأول رأياً فيه . وهذا هو الذي يريده المشرع ، وألا فلا معنى لهذه المادة .

وبناء عليه تكون لجنة الاقتراحات أصابت في رأيها .

إتينا في سبيل التبدل على أن اللجنة يجب أن تقرر وتعمل قدامنا أدلة هذه لا يقرع عليها، والذى يقرع عليه هو هل يصاد المشروع الى اللجنة لتقدم منه تقريرها أم لا ؟

(تصفيق) .

المطوب أن يصاد خطاب اللجنة اليها لتنفيذ قرار المجلس . أما الأسباب فلا يقرع عليها .

أصوات : موافقون .

مقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - الرأى الذى يجب أن يقرع عليه هو هل يصاد المشروع الى لجنة الاقتراحات أم لا ؟

الرئيسى - ماخدت لجنة الاقتراحات قدمت من المشروع رأيا لتتقرر فيه ، فهلا نحن إحاطة بعد ذلك الى لجنة المالية ؟

مقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - هذا قص في العمل .

مقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أرى أن يحال المشروع الى لجنة الاقتراحات لتقدم تقريرها عنه فدا .

أصوات : يحال الى اللجنة .

الرئيسى - من يوافق من حضراتكم على اعادته الى لجنة الاقتراحات فليغضض بالوقوف .

وقفت أغلبية .

مقرة الشيخ المحترم الدكتور موسى محمود افندي - ماذا تعمل لجنة الاقتراحات ؟ ان هذا ليس بحل .

مقرة الشيخ المحترم صالح لغوم بك - هذا رأى الأغلبية .

الرئيسى - المجلس يقرر اعادة المشروع الى لجنة الاقتراحات .

٧ - عرض القوانين

الى صودت ٢١ برئاسة ١٩٣٠ حتى اجتماع البرلمان طبقا لقاعدة الخامسة من الأمر المؤرخ ٢٠ لسنة ١٩٣٠

مقرة صاحب المروءة رئيسى محسنى لونداء - أريد أنت أودع مكتب المجلس القوانين التى صودت في الفترة من ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠ الى وقت افتتاح البرلمان فقد تم طبعها وما هي تحت تصرف المجلس ^(١) .

الرئيسى - ليثبت هذا في محضر الجلسة .

(١) ما جاء الحق رقم (١) لهذا المحضر .

(الثانى) هل انفا كانت المناقشة بدأت حقيقة في الموضوع المطروح على حضراتكم ، فهل تلك لجنة الاقتراحات أنت توقف النظر في المشروع أم تطرحه على المجلس صاحب الشأن ؟

فالمسألة الأولى يؤخذ الرأى عليها .

أصوات : لسا بإسامين .

مقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - يقول دولة الرئيس إن من يرى من حضراتكم أن سنى به للمناقشة الواردة في المادة ٨٧ من قانون النظام الداخلى ينسب على المناقشة في الموضوع بعد تقديم لجنة الموضوع تقريرها فيغضض بالوقوف .

(ضمة) .

مقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - الواقع أن النص صريح كما قال حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك .

مقرة الشيخ المحترم عبد العظيم البيل بك - اذا كانت هناك خلاف فليؤخذ الرأى .

مقرة الشيخ المحترم الشيخ عبد الجبار سليم - الذى يرى أنت للمراد بالمناقشة الواردة في المادة ٨٧ من قانون النظام الداخلى مناقشة الموضوع يرفع يده .

مقرة الشيخ المحترم أحمد عرفان بك - أجمعا له الحق في إسقاط النظر في المشروع ، لجنة الاقتراحات أم المجلس ؟

مقرة الشيخ المحترم الشيخ عبد الجبار سليم - هذا هو الأمر الثانى .

مقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لا ضرورة لكل هذا

مقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك - دولة الرئيس يرى إجماع الرأى على الأمر الأول .

مقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - ارتكوا تتكلم فلا داعى لكل هذا ، كل كلمة قد تحمل الاشكال .

الواقع أن المطروح امامنا خطاب أوقف في اللجنة تحت مشروع اجل عليها .

على مشروع الرد على خطاب العرش وهذا نصه :

يا صاحب الجلالة

الى سديك العليا رغب المجلس اصدق آيات الولاء وأوفى عبارات الاخلاص
وتقبل بيزيل الشكر وطعم الاجلال ما أسديتموه اليه من محبة وسلام .
ويتقبل الاعتباط كله بذك التهمة السامية التي وجهت اليه من لدن جلالتكم
على ما أولته البلاد من عظيم الثقة التي تجلت راحمة في الانتخابات كما تبنت
في حسن استقبالها لتعيينات مجلس الشيوخ .

فقرة الشيخ المحترم محمد صدقي باشا - في كلام عن البشارة التي تلاها
حضره المقرر .

العيسى - أرجو أن ينظر حضرة العضو غليلا .

فقرة الشيخ المحترم محمد صدقي باشا - إن كلامي ينصب على الفقرة
التي تليت الآن .

المقرر - أليسمح حضرة العضو المحترم بأن أتلو مشروع الرد أولاً ثم نبداً
المناقشة بعد ذلك ؟

فقرة الشيخ المحترم محمد صدقي باشا - وهو كذلك .

تلا حضرة المقرر بقية مشروع الرد على خطاب العرش وهذا نصه :

إن المجلس يؤمن حقاً بأن النظام الذي اجتمعنا في ظله والذي هو دعامة
من دعائم الإصلاح الكبير جدير بما استقبلته به الأمة من تمام الرضا ووثيق
التأييد بعد ما تبين أن ما أدخل على ساجده من تنقيح لا يمس قواعد الحكم
أو كليات النظام أو الحريات العامة وأه إنا رى الى زيادة أحكام التوازن
بين السلطات حتى لا تظن إحداها على الأخرى وأن رائد هذا التنقيح لم
يكن غير مصلحة البلاد والراية الصابقة في تشييد صرح الحياة النيابية على
أقروم الأسس وأقوى الدعائم لتجني البلاد من غرامها أطيح القنرات .

يا صاحب الجلالة

إذا قامت مصر بقدوم مدتها وما ورثته من خالده الآثار الجديرة بها أن
تذكر لبيت العلى الكريم فضل أئمة الكبرى وأن تباهى بآثار ذلك الرجل
العظيم مؤسس نهضتها جدم الأمل محمد على باشا وبزهدا هزة ونفارا ما تمنع
به من حضارة واستقلال في عهدكم السيد فاته من يوم أن أذن الله لمصر
أن تتروأوا جلايتكم حريتها الملقى تصلون الليل بالنهار في تنظيم شؤون البلاد
وأعلاء مكانتها بين الأمم .

يا صاحب الجلالة

إن المجلس يتلقى بيزيد الشكر والامتنان ثقة جلالتكم به وقد وطد العزيمة
على أن يسيل كل ما أوفى من قوة ومن حول يحقق تلك الثقة في أكل
حمايتها .

وإن المجلس ليعمد الله كثيراً أن وفق حكومة جلالتكم للعمل طوال العام
المستحق على إقرار الأمن في تصابه رغم ما حاته من المصاعب وما إلى

٨ - تقرير

لجنة الرد على خطاب العرش

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر بك)

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب العولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإحاطة دولتكم علما بأن لجنة الرد على خطاب العرش اجتمعت
في أيام ٢٣ و ٢٥ و ٢٩ يونيه وأول يولييه سنة ١٩٣١ ووضعت صيغة الرد
على خطاب العرش المرافقة لهذا .

فالمرجو رضاها الى هيئة المجلس في أول جلسة مقبلة .

أما مقرر اللجنة أمام المجلس فهو حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر بك
سكرير اللجنة .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

أول يولييه سنة ١٩٣١

رئيس اللجنة

عيسى إبراهيم

فقرة الشيخ المحترم محمد الغمري ليل بك - لقد طبع تقرير اللجنة ووزع
علينا فلا داعي لقراءته بالجلسة ولينكم حضرة المقرر .

فقرة الشيخ المحترم الشيخ محمد عمر محمد النور هري - أدجو رفع الجلسة
وبع ساعة للاقتسام وإداء فريضة صلاة المغرب .

وقعت الجلسة الساعة السابعة وأجيدت في الساعة السابعة والنصف مساء .

المقرر - مشروع الرد على خطاب العرش بين أيدي حضراتكم وكان لي
الشرف أن اخذارتي لجنة الرد على خطاب العرش مقرراً لها .

أفهم أن وظيفة المقرر ليست هي أن يقف بين أيدي حضراتكم لينتو
تقرير اللجنة ولكن وظيفته أسمى من ذلك كثيراً .

مقرر اللجنة مهمته أن يبين وجهة التقرير ويشير الى المنهج الذي اختطته
اللجنة في وضع تقريرها وأن يؤيده ويناقش كل ملاحظة توجه اليه . تلك
هي وظيفة المقرر التي أعرفها والتي قرأتها في كتب الساتير ، ولذلك أردت
أن أهد بكتابة أهدم بها حضراتكم قبل تلاوة مشروع الرد .

لا أظن أن وظيفتي تكفر ، وهي التي خدمت بها الى حضراتكم ، تضطرن
أناسك سيلا خاصا أو أن أقتض صيغة معينة لأقوى تلك المهمة . في الحق
أن أبداً بتقدمه أين بها وجهة التقرير كما أن لي الحق في أن أناقش كل
من عنت له ملاحظة على ذلك التقرير .

فيراى على ما يظهر لست متفقا مع جميع حضرات أعضاء اللجنة في تحديد
الطريق الى أداء تلك المهمة . ومن أجل هذا أقف عند هذا الحد وأقتصر
بأن أتأول على حضراتكم مشروع الرد دون بين سائتي .

فان ما أدخلته على دستور سنة ١٩٣٣ من التعديلات وما أدخلته على قانون الانتخاب من التعديلات إنما فصلت به بلا شك الى وجود حكومة نيابية حقة تكفل حرية الرأي وتحول دون استبداد الجماعة وطغيانها ، كما كفلت لكل مصري حق ابداء الرأي صراحة فبمن يمكنه . وقد حصلت الأمة هذا وبقته وأظهرت رضاها به في عظمقبالها على الانتخابات الأخيرة .

وأرى أن أزيد على هذا الشرح بعد أن ظهرت نتيجة الانتخابات أن التعديلات والتعديلات التي أدخلت على الدستور وقانون الانتخاب وما سته الحكومة من القوانين الأخرى كفانون محكمة النقض والارام وما أدخلته من تعديلات على لائحة الإجراءات بالحاكم الشرعية وما تناولت به قانون العقوبات من التعديل يدل على أن الحكومة في الوقت الذي كانت تشغل فيه بإقرار الأمن والضرب على أيدي الماينين به وبقمع القوض لم تنفل أمر ترتيب حقوق الأفراد وإقرار العدالة بينهم على أم وجه فاضلت كل ذي حق حقه .

وبهذا ترى أن الحكومة قد اهتمت بكل مرافق الأمة ولم يمل كل هذا دون اهتمها بالشؤون الاقتصادية .

لقد اشارت الحكومة في خطاب العرش الى المسألة الاقتصادية كما اشارت اليها اللجنة في مشروع الرد ، ولما شك في أن هذا أثر في حياة حاصلات البلاد كما سيكون لانشاء البنك الزراعي أثر في تخفيف الأزمة بقدر الاسكان .

والى أعني بما سادت عليه الحكومة من استقرار علاقات الود وحسن التفاه بين مصر والدول الأجنبية وبخاصة بريطانيا العظمى .

هذه أمورا لا يمكن أن تذكر وليست على مناقشة لكني الاضاح أن خطاب العرش ومشروع الرد عليه لم يشيرا الى السودان مع ما له من الأهمية ، حقيقة إن عبارة صيانة حقوق البلاد تشمل السودان لأنه جزء منها وإذا ذكرت حقوق مصر شملت السودان لكني أقترح - منعا للإهمام ونفسا ليس وقفلا لباب التقييل والقتال - أن يشار في الرد على خطاب العرش الى مسألة السودان بذكرها صراحة حتى لا يكون هناك مجال للشك وذلك بإضافة عبارة " كما تحفظ بحقوقها كاملة في السودان " بعد عبارة " ويزيد المجلس غبطة أن تصح عزمة حكومة جلالكم على العمل للوصل الى اتفاق شريف بين مصر وبريطانيا العظمى بصون حقوق البلاد وتشكل به أسباب استقلالها ورفقن الحكومة الإنجليزية في استقرار ما بين البلدين من الصداقة والثقة المتبادلة .

ومر المجلس أن يرى الحكومة تعضي في أعمالها متوخية وجوه الاصلاح طاملة على زيادة أسباب الرفاهية والرخاء في ظل جلالكم .

والله سبحانه وتعالى نال أن يفيض علينا من لفته قوة وعزما ننهض بهما البلاد الى أسمى درجات التقدم والسعادة وأن يديم لكم جميل توفيقه ويعليكم ذخرا للبلاد والعباد إنه سمح مجيب .

في طريقها من المطبات كما وقفها التهور بما اقتضاه تقدم البلاد من انشاء وتجديد والقيام بمئة مشروعات كبرى لم يكن هينا أن تكون مع استعصام الأزمة لولا ما استقدمته من جلالكم من عطف وتأييد .

ومر المجلس أن اتخذت الحكومة عدة من التدابير الحكيمية في سياستها الاقتصادية تمكنت بها من تخفيف الفائقة بقدر ما في الامكان وأن تلك التدابير كان مرجعها الى العناية بشؤون السياسة القطنية وحماية الحاصلات المصرية وتنظيم موارد الثروة في البلاد .

كذلك يذكر المجلس الحكومة تثليل ما اعترضها من المصاعب لضبط التوازن بين ايرادها ومصرفها مع ما أدرك الايراد من السجور في مختلف جهاته وأن ذلك كله لم يمل دون الأخذ بأسباب الاصلاح والتجديد في كثير من المرافق الأخرى كوضع نظام بلاعة الأزهر الشريف يتفق مع تاريخه المجيد وشهرته العالمية . وكانشاء محكمة النقض والارام . وتأسيس البنك الزراعي وما الى ذلك من أعمال الاصلاح الأخرى .

يا صاحب الحلالة

إن المجلس ينظر بين الرضا والارتياح الى ما يلقاه الأجانب من الحكومة لتسهيل مصالحهم والسرور على راحتهم وطمانينتهم والعمل على توثيق أسباب التفاهم والتماطف بينهم وبين أهالي البلاد وإشراك حكومة جلالكم في الترتيب بما يقدمه الأجانب من الخدمات وبما يقومون به من أعمال في مناحي النشاط المختلفة .

وإن المجلس ليعتبط الاضاحه كما يستمرار علاقات مصر بالدول الأجنبية وخاصة بريطانيا العظمى على خير حال من المودة والصفاء .

ويزيد المجلس غبطة أن تصح عزمة حكومة جلالكم على العمل للوصل الى اتفاق شريف بين مصر وبريطانيا العظمى بصون حقوق البلاد وتشكل به أسباب استقلالها ورفقن الحكومة الإنجليزية في استقرار ما بين البلدين من الصداقة والثقة المتبادلة .

ومر المجلس أن يرى الحكومة تعضي في أعمالها متوخية وجوه الاصلاح طاملة على زيادة أسباب الرفاهية والرخاء في ظل جلالكم .

والله سبحانه وتعالى نال أن يفيض علينا من لفته قوة وعزما ننهض بهما البلاد الى أسمى درجات التقدم والسعادة وأن يديم لكم جميل توفيقه ويعليكم ذخرا للبلاد والعباد إنه سمح مجيب .

رئيس اللجنة

يحيى إبراهيم

(تصديق) .

عفوة الشيخ المحرم لودر قصبره بك - أشارك اللجنة فيما أبدته من الشانه على الحكومة في مشروع ردحا لما قامت به من الأعمال وبذلك من المجهودات .

والواقع أن ما قامت به الحكومة من هذا التقييل من يوم أن تولت الحكم الى الآن يستحق جميل الشانه ، ووافرا لحد ، سواء أكان ذلك من الوجهة الاقتصادية أم التشريعية أم السياسية .

القرار - لم تنفل اللجنة ذكر السودان في ردحا ، بل على العكس من ذلك تناقشت في هذا الأمر ورأت أن عبارة " حقوق البلاد " تشمل ولا شك كما قال حضرة المقترح أقدم حق ما وهو حقها في السودان .

فالواقع أن المقترح لمصر كالأرض من الجسم ، أو الروح من الجسد ، ولا يمكن مطلقا أن تذكر حقوق مصر إلا أثار في التهن حقها في السودان .

من أجل هذا أكتفى بجملة " بصون حقوق البلاد " ومع ذلك لا أرى مانعا من قبول الاقتراح وإضافة العبارة التي أشار اليها حضرة المقترح خصوصا

لقريبة السياسية العامة فإكان ذلك لغير من الواقع شيئا فها هو الحكم لا يزال نيايا برليانيا وها هي مبادئ الحرية والمساواة باقية على أصلها دون تغيير ولا تبديل .

إن نظام الحكم في بلادنا من سنة ١٩٢٤ نيايا أساسه الانتخابات العامة وقد جرت . وأساسه برلياني يعني أن المجلس الحق في الرقابة وصحة ذلك للمسئولية الوزارية .

أظن أنني في غنى عن التذليل والجمال لا يتسع لذلك لأننا جميعا متفقون عليه واعتقد أن الحكومة توافق على التمديل الذي اقترحه لأنه مطابق لما جاء على لسان حضرة صاحب البولة رئيسها .

وقبل أن أترك الكلام في ملاحظة أخرى خاصة بتعديل قانون العقوبات فيما يتعلق بجرائم النشر .

رجبت هذا التمديل في نفس كل الترحيب لأنه بدأ عهدا جديدا تصان فيه الآداب العامة .

والذي أرجوه ألا يكون حيرا . على ورق أعني أن يطبق تطبيقا عادلا على أنصارنا وخصومنا على السواء لأننا إن لم تفعل ذلك تكون قد أردتاه في المكان الصحيح الذي ذهبت إليه نصوص قانون العقوبات القديم والذي لم تركه القضاء تطبيقه حتى تسارى بين جميع المتقاضين خصوم الحكومة التي تقدمهم للماكة وأنصارها الذين لا تقدمهم إليها .

المقرر - سمعت حضراتكم ما أدلى به حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك في مشتل كلامه وذلك الاقتراح الذي تقدم به إليكم طالبا به تعديل الفقرة الثانية من خطاب الرش .

وإني أرى من المخالفة في القول ومن تصوير المسائل تصويرا بعيدا عن حقيقتها كل البعد أن يقال إن النظام الجديد هو هو عين النظام القديم . هذا على إطلاقه غير صحيح .

هناك جديد وهناك قديم .

ترجع إلى ذلك الخطاب الذي تقدمت به الحكومة إلى السدة العليا ترع إليها ما أدخلته في الدستور السابق من تنقيح وتعديل فهاذا ترون ؟

ترون هذه البشارة . "لم يقل إذن إلا أن يحيى المسأني بماله وما عليه وأن يصدر دستور جديد تستفتح به صفحة جديدة في تاريخ مصر ترجوها الوزارة مجيدة .

وإذا كانت الضرورات تلهم الوزارة إلى إنتاج هذا السيل فالتاريخ العلم الحياة النياية حافل بمثل هذه الظاهرة ، "ظاهرة إبدال دستور بدستور .

لا أعود الحقيقة إذا قلت في صراحة إن من المخالفة الكبرى أن تقول إن ذلك الدستور القديم الذي عني بهذا الدستور الجديد هو هو بعينه وبينه لا يزال باقيا .

إنما الباق منه هو أصوله العامة . هو قواعد النظام الكلية . هو أصول الحريات . هو أصول الصمايم العامة على إطلاقها . ولكن إذا تنبهت حتى مرض من أراضها أصبح شيئا جديدا .

وقد قرر مجلس النواب اضافتها في رده ووافقت الحكومة على ذلك . ولحضراتكم الرأي الأعل .

حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك - جاء في الفقرة الثانية من خطاب الرش ما يأتي :

"وأحد الله أولا وأخرا أن استقر قرار الحوادث التي اضطرت بها البلاد زما بتأييد الأمة للنظام الذي يجتمعون اليوم في ظلها تأييدا بدأ أولا حين نشر الأمر الصادر بالنظام الدستوري الجديد بالثقة المطلقة إلى نيل مقاصد ذلك النظام والسكينة المتفائلة بحضرة الكبير وغناه الطيبات وأهله أعيا بذلك اليقين الحادئ المستير وتلك الإرادة الحازمة الحاسمة اللذين نطق بهما صوت الانتخابات طالبا نفل من أن الأمة ارتضت النظام الجديد أساسا للحكم فيها ورأته وأيا بماجاتها محققا لمطامحها مهنما لسيل عزها ومجدها .

إن الذي يتلو هذه العبارة يستنتج أن البلاد قد تغير نظام الحكم فيها ، وأن الحكومة قد قلبه رأسا على عقب ، لذلك فهي ترجو من هذا النظام الجديد أن يكون وأيا بماجاتها الأمة محققا لمطامحها مهنما لسيل عزها ومجدها .

والواقع أحضرنا السادة أنه ليس هناك دستور جديد ولا دستور قديم وإنما هو دستور واحد أدخلت عليه بعض التعديلات التي لم تخبره عن جوهره ولم تبدل من حقيقته ولا شكله .

ليس هذا رأي العاجز المسائل أمام حضراتكم وإنما هو رأي حضرة صاحب البولة رئيس الوزارة في رده على سؤال وجه إليه في مجلس النواب عن حلف جلالة الملك الأمين .

جاء في هذا الرد ما يأتي :

"ولا شك في أن ما أدخل من التمديل على الدستور لا يتجاوز في مدحه أو أهميته ما يدخل عادة على البساتير ، ولا في أن استعمال عبارات الدستور الجديد ، والدستور القديم ، وإبطال الدستور القديم ، واستبدال الدستور الجديد به ، لا يخرج الأشياء من حقيقتها ولا ييسل التمديل أصلا منفصلا .

وجاء في هذا الرد أيضا العبارة الآتية :

"فأعين التي أقسمها الملك في سنة ١٩٢٤ على احترام الدستور ظلت - نيا عدا ما أسته الضرورة من تعديل - واقفة على كأن لم يتغير خلقه ولم يتقطع وجوده لحظة من اللحظات .

لذا أعتقد أن القول الذي خط وديج خطاب الرش قد تجاوز للمعنى الذي في ذهن الكاتب ولذلك أقترح إبدال الفقرة المتقدمة بالعبارة الآتية :

"أي صاحب الجلالة

لقد كان حقا على البلاد أن تستقبل النظام الذي اجتمعت في ظلها بالثقة المطلقة رغم ما اضطرت به من حوادث طامسة لأنهم في الواقع ليس نظاما جديدا وإنما هو بعينه النظام الأول في جوهره وفي مظهره وإذا كانت ضرورات الصياغة الفنية قد اضطرت للشرح إلى وضع مشروع كامل دون الاكتفاء بتعديل ما مست الحاجة إلى تعديله لأحكام التوازن بين السلطات ، والتعهد

أريد بهذا أن أقول لحضرة المقرر إن ما أشار إليه من أن تعديلات أدخلت بالفعل لا يمكن أن تكون مجرداً لهذه التسمية كما أريد أن أقضي بقرار من حضراتكم على الفوضى التي استحدثت فويتنا من هذا الخلاف .

أتمنون ما هو هذا الخلاف ؟

يقولون إننا نريد أن نعيد إلى البلاد دستورها وحرياتها ثم يستجيب ذلك زيارات ومقاطعات وأيمان وفوضى أعتقد أنكم بقراركم الذي تستصحبونه في هذا الشأن تفضون على كل ذلك ويكون له الأثر الطيب في البلاد .

لهذا اسم على ما اقتصره من تعديل .

المقرر - فهمت من كلام حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك أنه يرى إلى فرض بيد المال جدا .

أحسب أنك إذا أخذت قراراً من هذا المجلس بأن النظام الذي تجتمع اليوم في ظله هو هو ذلك النظام القديم وأنت إذا أخذت هذا القرار وكرهه مرة بعد مرة هل تظن أنك تستطيع أن تمنع عبداً لا يرضى ولا يرضع الحق ؟ هل تريد أن يرضع قرار تصدده أنت الذي قرر مقاطعتك في كل شيء حتى في السلام عليك ؟ هل تريد بذلك أن تصل إلى هذه الغاية ؟

كلا !!

على أن هناك ما يكفيك مؤونة كل هذا . هناك كلمة عليا هي كلمة الأمة . هي صوتها الزمان . هي إجماعها رأياً على الرضا بهذا النظام الجديد ويقول ذلك التعديل الذي أشرت إليه في غضون كلامك حيث تسابق التاجيرين إلى إعطاء أصواتهم فكان هذا هو القول الذي لا مرد له ولا مناقشة فيه .

هذه هي كلمة الأمة قائلها في هذا النظام وثني . فليقل أذن من شاء ما شاء فكلمة الأمة هي العليا وقد قائلها .

ليست النساير تلك المواد التي تنحصر في صفحات معدودة فيقف عندها بعضهم جامداً فلا يفهم لها مغزى ولا يصل إلى حكمة التشريع فيها .

إنما النساير روح دستورية - أخلاق دستورية . النساير عقائد دستورية وعرف دستورية . النساير تربية دستورية تنشأ عليها الأمة وتتقوى في نفسها فتستقر فيا مقر العنيدة ، وسواء عليها بعد ذلك غيرت بعض أحرها أو بدلت بعض صيتها ما دام الجوهر باقياً .

إنذا فالمرش الذي يرى إليه حضرة الشيخ المحترم لا يمكنه أن يصل إليه بالوسيلة التي يقترحها ، فليكن كل شيء على أصله ، وليكن كلمة الأمة التي قائلها حالية في أدوار الانتخابات هي الكلمة الألفية ، هذه بيعة على هذا الدستور فليكن عندها .

محضر الشيخ المحترم على قضيته باشا - جاء في آخر مشروع الرد على خطاب العرش ما يأتي :

"وزير المجلس فيعلم أن تصح حزمة حكومة جلائك على العمل للوصول إلى اتفاق شريف بين مصر وبرطانيا العظمى يصون حقوق البلاد إلى آخر ما ورد فيه .

في قاله بعد ذلك دولة رئيس الوزراء وأتم تصلون - ولا وإخافتي دولته - مبلغ دعائه ومبلغ اقتداره على أساليب الكلام أنكتم تختصون مني بأنه لا ينبغي أن هناك شيئاً جديداً وشيئاً قديماً غير أنهما لا يختلفان كما جاء بحق في خطاب العرش .

"وأذا كان الدستور الجديد يختلف من سابقه في شيء فليس الاختلاف في قواعد الحكم ، أو كليات النظام أو الحريات العامة ، وإنما يختلف في أن الجديد يرى بما أدخله على القديم من تنقيح إلى زيادة أحكام التوازن بين السلطات وهول النظام الثنائي وجوهه ، وإلى تمهيد وتصحيح أساليب التربية السياسية العامة ، وهي غفلة هذا النظام ومادة قوته ."

كلمة بالغة أؤكد لحضراتكم أنها أعجبتكم كثيراً وأؤكد أنني كنت اليوم أريد أن أتيسر فيها بما أعتقد أنه يروق لأسماعكم .

ومع كل حال لا أرى مطلقاً علما لقبول اقتراح حضرة زيلنا المحترم البيل بك لأن الواقع أن الذي جاء في خطاب العرش هو الذي يطابق الحقيقة وإذا كان هناك شيء جديد وثني قديم فهما ترأمان متفقان تماماً في الجوهر .

المجلس - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم محمد صدق باشا .

محضر الشيخ المحترم محمد صدق باشا - أذا تتناول من الكلام .

محضر الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك - يظهر أن الناحية العملية من اقتراح قد غابت قليلاً من فكرة المقرر . فالواقع أن ما مر على البلاد من ثورة واضطراب ومما حثت من قلق إنما كان لهذا الأذى الخفيف من أن دستور الأمة قد ذهب وصل على دستوره صدق . فهذه الدعوة يجب أن يقضى عليها ويجب أن يقضى عليها في هذا المكان .

أصرف الفرق بين الدستورين تمام المعرفة وأعرض أنها ترأمان تماماً كل الاتحاد في التفاصيل .

ولكن ذلك لا يمنع من قبول التعديل الذي طليت أدخله . على أن قول حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك إن هناك دستوراً قديماً ودستوراً جديداً فيه تجوز ظاهرة في التمييز .

بأننا نمتاز الدستور الجديد (أقول الجديد نموذجاً) من الدستور القديم ؟ ليس في الدستور الجديد ما يخرج النظام من أن يكون نظاماً برلمانياً . فالمسئولية الوزارية باقية على حالها والانتخابات باقية أيضاً على حالها مطلقاً في الدرجة الأولى .

يقولون إن الدستور الجديد قد سلب من السلطة النيابية بعض حقوقها فمنها من اقتراح القوانين المالية فمثل هذا الاعتراض لو بحث في شيء من الروية لكان صحيحاً معبراً ما اعترضوا به على المسؤولية الوزارية . فإن كل الذين تناولوا النساير من أقدم البلاد الدستورية وهي التجزأ أخطأوا في هذا . فلي تلك البلاد حرم على أعضاء البرلمان من قرنين وروح قرنت اقتراح القوانين المالية وفيها أيضاً من نحو قرن نص هو بين النص الذي وضعه المشرع المصري في الدستور الجديد .

فيظهر من هذا النص أن الذي كبته يعتقد أن الحكومة عازمة على التسول في المفاوضات .

والذي نعرفه أن حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة لم يظهر هذه الزفة ، ولم تدمه ، بل احتاط في أحداثه السياسية ، وقال : متى جعت ظروف الحال إلى مفاوضة .

فاستدركا على هذا الخطأ الوارد في المشروع والذي اعتقد أنه خطأ في الفهم يصح أن يضاف الاحتياط الذي احتاطه صاحب الدولة رئيس الحكومة بإضافة نفس عبارته إلى عبارة المشروع حتى لا يقال إن الحكومة عازمة وإن المجلس ازداد خطبة بما عزمته عليه الحكومة من التسول في المفاوضات .

ولذلك أرى أن تضاف إلى الفقرة المذكورة العبارة الآتية : "متى دعت ظروف الحال إلى المفاوضات" .

القرار - يسمح لي حضرة الشيخ المحترم أن ألقت نظره إلى جملة جاءت في خطاب العرش إذا جمع بينها وبين الجملة التي عليها تبين حقا أن ما جاء في مشروع الرد لا يتعدى فكرة الحكومة مطلقا . والكلام أنا فسر لا يؤخذ مقتضا . ولا تؤخذ معانيه إلا بالجمع بين الأسلوب والجمل . فقد جاء في خطاب العرش ما يأتي :

"وستعمل حكومتى نصب عينها أن خير ما تؤكد به علاقتها برطانيا العظمى وتزداد به المودة بين الاثنين الإنجليزية والمصرية اتفاق شريف بين البلدين يصون حقوق البلاد وتشكل به أسباب استقلالها" .

ودولة رئيس مجلس الوزراء حينئذ تلك الكلمة أمام مجلس النواب التي يشير إليها حضرة الشيخ المحترم ، وقال إنه انشأها بعد الاتفاق عليها مع حضرات زملائه ، هو نفسه الذي تقدم بهذا الخطاب . وخطاب العرش كما قدمت هو عهد بين الحكومة والأمة . هو يفتق خضعت به الأدوار البرلمانية العادية . وهو عمل حكوى . وقد جاء في هذا الخطاب "وستعمل حكومتى نصب عينها" إلى آخر الجملة .

وأرجو حضرة الشيخ المحترم أن يقدر هذه العبارة قدرها . فإدام هذا نصب عينها ، وما دام ذلك غير وسيلة ، فهي ولا بد مستعدة للمفاوضة متى حان الوقت وسمحت الظروف . ونحن نشاطرهم هذا الرأي . ولا عمل لتغيير أو تبديل .

حضرة الشيخ المحترم على فهمي بلحا - لا يفتق ومالك في المهيئة (شيئا إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء) .

حضرة صاحب الدولة امرونة اسماعيل صدق باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) - تتبسط الحكومة كل الاحتياط بما بدأ من جهة المجلس المؤقت سواء في الرد على خطاب العرش أو فيما سمعنا اليوم من خطباء المجلس . تتبسط بما بدأ من حضراتكم من عبارات التناء والتشجيع للحكومة على ما قامت به وعمل ما تنوى أن تقوم به من إصلاحات في شتى المرافق .

تم تتبسط الحكومة وبما الحق أن تتبسط إذا جاء هذا التناء من جهة قال عنها خطاب العرش بحق إنها تبدأ بما بدأ من شأن الأمة على كيفية انتخاب هذا المجلس وتعيينه .

أقول ردا على حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الحليم البيل فيما يتعلق بمسألة ذكر الدستور الجديد ومعارضته للدستور القديم . أقول أن حضرة العضو المحترم وحضرة مقرر اللجنة متفقان لا عتقافان ولم يقصد خطاب العرش ولا مشروع الرد عليه أن يقول من الدستور إنه جديد بمعنى أنه يختلف في مبادئه عن الدستور القديم ، وإنما ذكر ذلك من قبيل الصياغة الفنية . فإن الدستور الجديد جديد فقط في أنه صحيح وقصص ولكنه ليس بجديد في أنه اشتمل على قواعد عامة انتصفت أو خرجت عما في الدستور القديم من حقوق للأمة . بل الدستوران محتفظان بهذه الحقوق كاملة متفقان في هذه القواعد وليس بينهما من خلاف .

(تصديق)

وإذا ما كانت هناك اختلافات فهذه لاتصعب إلا على بعض القواعد والأنظمة التي لم يقصد بها كما قال خطاب العرش إلا الانسجام والتوازن بين السلطات وبعضها وضع فليان سلطة على أخرى أو أفراد على جماعة . هذا ما قصده الدستور . إذن العبارة التي جاءت في خطاب العرش هي عبارة صحيحة أرجو حضراتكم ألا تحيروا بتدليلها خصوصا وأن خطاب العرش ، كما جاء في فقرته التي تلاها حضرة الشيخ المحترم ، فيه الكفاية فيما يتعلق بحقيقة مرمى الدستور الجديد .

يحيى أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ الدوار قصير بك طلب أن يضم إلى مشروع الرد على خطاب العرش عبارة تتعلق بالسودان - أكرر ما فاته في مجلس النواب من أن الحكومة فتشكل تعديل يراه به أن يحتفظ بحقوق مصر في السودان كاملة . (تصديق حد) .

ولذلك فلا مانع ليسا من أن نقول النص الذي عرضه حضرة الشيخ المحترم .

أما الملاحظة التي ذكرها سعادة على فهمي باشا فيما يخص بما جاء في مشروع الرد على خطاب العرش من عبارة ربما يفهم منها أن المقصود أن الحكومة عازمة فصلا على السيف في المفاوضات مع الحكومة الإنجليزية فأريد أن أذكر أن عبارة مشروع الرد على خطاب العرش كإشارة خطاب العرش نفسه هما متفقان في الحقيقة .

هناك مسائلان : مسألة ضرورة المفاوضات ، ومسألة وقت المفاوضات . أما ضرورة المفاوضات فكذلك متفقون عليها : خطاب العرش ومشروع الرد على خطاب العرش وما جاء في الانطباعات التي أقيمت في مجلس النواب وما جاء في رد الحكومة ، كل ذلك متفق في أنه لا بد من تسوية ما بيننا وبين حكومة إنجلترا من مسائل لم تسوينا .

أما وقت هذه التسوية فهو ما ميرت عنه أمام مجلس النواب بأنه متى حلت الظروف للتسوية فنحن مقدمون عليها .

(تصديق حد) .

مقرر الشيخ المقرم محمد غنيم بك - بعد أخذ رأى المجلس .

مقرر صاحب المردرة رئيس مجلس الوزراء - زدت على هذا في مجلس النواب جارة لا أريد أن أخفها وقد ذكرت بها وهي أن أقدم الحكومة على المناقشة لا يأتي إلا بعد عرض الأمر عليكم وأخذ الثقة منكم والتفويض بها .

(تصفيق)

المقرر - أصبحوا حضراتكم أن أعلن نص جارة الرد الذي قبلتم تعديله وهو " وزيد المجلس خطلة أن تصح عزبة حكومة جلالكم على العمل للوصول الى اتفاق شريف بين مصر وبريطانيا العظمى يصون حقوق البلاد وتستكمل به أسباب استقلالها كما تحفظ بحقوقها كاملة في السودان الخ " .

فهل توافقون حضراتكم على هذا التعديل ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع الرد على خطاب العرش مع هذا التعديل ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس - انضمت ممثا لجنة الرد على خطاب العرش على أن يقدم الرد غذا في منتصف الساعة الثانية عشرة صباحا .

هناك بعض مشاريع قوانين مالية . منها مشروع بفتح اعتماد يبلغ نصف مليون جنيه لبيك الزواحي . وآخر بإنهاء القانون الخاص بوضع لأئحة مؤقتة لتقاعد موظفي الحكومة الزواحي من الحاجة . وسينظر مجلس النواب هذه المشاريع في هذا الأسبوع وربما انتهى من نظر بعضها الية فهل توافقون حضراتكم على إحالتها الى لجنة المالية عند ورودها ؟

مقرر الشيخ المقرم محمد غنيم بك - يمكن أن نحال الى الجانب بطريقة غير رسمية ويتر حابة الى اخبار المجلس .

الرئيس - إن ما يعرض على المجلس هو احالة هذه القوانين الى لجنة المالية بمجرد تليينها الى الرئاسة .

مقرر الشيخ المقرم محمد غنيم بك - في هذا مخالفة صريحة للقانون ويمكن للرئاسة أن تحيلها لجنة دون اخبارنا بذلك .

الرئيس - وما عيب هذا الطلب ؟

مقرر الشيخ المقرم محمد غنيم بك - مخالفة للقانون .

الرئيس - حتى مع أخذ رأى المجلس فيه !

مقرر الشيخ المقرم محمد غنيم بك - المسألة سهلة الحل . إن مشاريع القوانين لم ترد الى المجلس لآن ، ومعروف أنها مشاريع مالية . ويصطفى رئيسا لجنة المالية أضغ نضى تحت تصرف دولة الرئيس ، كما أن اللجنة مستعدة لبحث هذه المشاريع بصفة غير رسمية بمجرد وصولها لأعداد رايها فيها حتى لا تضيق وقتا عند ما يحول اليها من المجلس .

مقرر الشيخ المقرم محمد غنيم بك - تنص المادة من قانون النظام الداخلي للبرلمان على أن " تعرض المشروعات المقعدة من الحكومة أو المرسلة من المجلس الآخر على المجلس ليقرر في أول جلسة إحالتها على اللجان المختصة " فالمجلس هو الذي يحيل هذه المشاريع ، لكن دولة الرئيس يأخذ رأى حضراتكم الآن فيا اذا كنتم توافقون على أن تحيلها الرئاسة الى اللجان المختصة مباشرة .

مقرر الشيخ المقرم محمد غنيم بك - لا يملك دولة الرئيس ذلك لأن مشاريع القوانين لا تحال الى اللجان الا بعد وصولها للمجلس وأخذ رايه في الاحالة .

الرئيس - لقد طلبت رأى المجلس في ذلك فهل في هذا مخالفة للقانون ؟

مقرر الشيخ المقرم محمد غنيم بك - هذه إجراءات مخالفة للقانون .

الرئيس - سأحيل مشاريع القوانين الى اللجنة عند ورودها وسأخطر المجلس في الجلسة القادمة .

مقرر الشيخ المقرم محمد غنيم بك - في عله .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في منتصف الساعة التاسعة مساء على أن يعود المجلس للاجتماع يوم الاثنين ٢٧ صفر سنة ١٣٥٠ (١٣ يولييه سنة ١٩٣١) الساعة السادسة مساء .

محضر الجلسة السادسة

المنعقدة طناً في يوم الاثنين ٢٧ صفر سنة ١٣٥٠ الموافق ١٣ يولي سنة ١٩٣١

ملخص

(ج) اقترح مقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد وشيه مداقك بتأجيل الأقطار المستعدة لجلسة العومين باليوم —
أما أنه الى بنة الاقتراحات .

٨ - تشكيل بنة المحاسبة .

٩ - أسئلة :

(١) سؤال موجه الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر بك عن مستشفيات الريد والفقيش طية — الاجابة طيه .

(ب) سؤال موجه الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخين المحترمين الدكتور زكي مختار الجريسي الفندي والدكتور أسد يوسف طيه الفندي عن سبابة مرضي المختبرات وعنهم في أمكة خاصة بمستشفيات السجون أو المستشفيات العامة — الاجابة طيهما .

(ج) سؤال موجه الى حضرة صاحب السعادة وزير الخارجية بالنيابة من حضرة الشيخ المحترم طيه ياشا من مفككتا المصريين بالجمهورية التركية — تأجيل الاجابة طيه الى جلسة الأوماء المقبل .

١ - حلف حضرات الشيخين المحترمين سلطان محمود طيه بك ، عدولت حرب ياشا ، مصطفى خليفة ياشا الجيين الدستورية .

٢ - الاجازات .

٣ - التصديق بمل محضر الجلسة السابقة .

٤ - مشروع قانون واردة من مجلس النواب بإلغاء المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ ، بإلغاء يرضع لأخنة موقفة لقطاع موظفي الحكومة الزائمين على الحاسبة — أما أنه الى بنة المحاسبة .

٥ - مشروع قانون واردة من مجلس النواب بأخذ مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه من مال الاحياء على السام لاكتساب الحكومة في أسمم بنك السلف الاوام — أما أنه الى بنة المحاسبة .

٦ - جز الأسئلة الى حين حضور حضرات الوزراء .

٧ - الاقتراحات :

(١) اقترح مقدم من حضرة الشيخ المحترم طيه ياشا ينظم المدير ياشا على أساس المساهمة ينها يوضع المخرجين في درجة واحدة — أما أنه الى بنة الاقتراحات .

(ب) اقترح مقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر القار الفندي بالتمسح بزيادة التقاضي الفردي بجمع بلاد موكوة في البلاد التي تقع شمال المسكة الزاوية بمرجى مسوق وكفر الشيخ — أما أنه الى بنة الاقتراحات .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة محيي ابراهيم ياشا رئيس المجلس وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا :

أولاً - الفائتين :

(١) بإجازات :

حضرات : اسماعيل مري ياشا ، سليم تاحوم الفندي .
بولس حنا ياشا ، ألبا يوازي ، سليمان ميثان أباطه بك .

ابراهيم وجيه ياشا ، اللواء محمد صادق ياشا ، حسن سعيد ياشا ، قليني فهد ياشا ، الدكتور محمود عبدالوهاب بك .
الدكتور فارس بحر ، أحمد ذو الفقار ياشا ، يوسف قضاوي ياشا .

(ب) بغير انذ :

حضرات : إلياس عوض بك ، محمد أمد صبود ياشا .

ثانياً - المتدوين :

(١) من جلسة اليوم حضرات :

سعد الله عبد الرحمن السيد القنديل . بشاى جريش بك .
عمره اسماعيل أبانته بك . يقوب يباوى عليه بك .
سلم خليل يطرش بك .

(ب) عن جلستى اليوم ولقد :

معادة صالح الموم باشا .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : أحمد نجيب براده بك . ابراهيم
راتب بك . حبيب دوس بك . شفيق سعد الله حلايه افندى .
حبيب المصرى بك (سكرتير عام) .
أمان حضرة صاحب الدولة الرئيس احتاج الجلسة .

١ - حلف حضرات

الشيوخ المعترين : سلطان محمود جيسى بك . محمد طهت حرب باشا .
مضى عليه يداً اليين المستورة

دعا دولة الرئيس حضرات الشيوخ المعترين : سلطان محمود جيسى بك .
محمد طهت حرب باشا . مصطفى خليفه باشا لحلف اليين المنصوص عليهما
في المادة ٨٩ من الدستور خلفهما كل من حضراتهم بالصيغة الآتية :
"نقسم بالله العظيم أن نكون غلباً لوطن ولملك معطياً للدستور ولقوانين
البلاد وأن أؤدى أعمالنا بالنزاهة والصدق".

فنهائهم دولة الرئيس وسامهم حضرات الأعضاء بالتصفيق .

٢ - الاجازات

الرئيسى - يطلب حضرات الشيوخ المعترين الاجازات الآتية :

أحمد ذو الفقار باشا لآخر شهر يولي سنة ١٩٣١ لأسباب صحية . سليمان
عثمان أبانته بك . ابراهيم وجيه باشا . لمدة أسبوع لكل منهما .

والمكتب يوافق على منح هذه الاجازات ، فهل توافقون حضراتكم
على ذلك ؟

(مواظفة) .

٣ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيسى - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة
السابقة ؟

لم يترضى أحد .

مضى المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٤ - مشروع قانون

وراد من مجلس النواب بإلغاء الرسم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص
بوضع لأجرة موقعة لتقاعد موظفى الحكومة الزائمين على الحاجة - إحالة الى
بلنة المالية

تل الكاتب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا
نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب (بصفة مستعجلة) بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء
٧ يولي الحاضر في تقرير بلنة المالية عن مرسوم بمشروع قانون بإلغاء
الرسم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع لأجرة موقعة لتقاعد
موظفى الحكومة الزائمين على الحاجة ، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .
فأتشرف بأن أرسل مع هذا الوثيقة مشروع القانون وقرر بلنة المالية
ومضبطة الجلسة التي نظرها ، وأجبا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .
وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب

٨ يولي سنة ١٩٣١

محمد توفيق رنست

الرئيسى - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون
الى بلنة المالية ؟
(مواظفة) .

الرئيسى - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور الى بلنة المالية.

٥ - مشروع قانون

وراد من مجلس النواب بأخذ مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه من مال الاحتياط العام
لاكتساب الحكومة في أسمهم بنك التسليف الزراعى - إحالة الى بلنة المالية

تل الكاتب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور
وهذا نصه :

محضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب (بصفة مستعجلة) بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء
٧ يولي الحاضر في تقرير بلنة المالية عن مرسوم بمشروع قانون بأخذ مبلغ
٥٠٠٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطى العام وتخصيصه لاكتساب الحكومة
في أسمهم بنك التسليف الزراعى .

ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا الوثيقة مشروع القانون وقرر بلنة المالية
ومضبطة الجلسة التي نظرها ، وأجبا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .
وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب

٨ يولي سنة ١٩٣١

محمد توفيق رنست

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون الى لجنة المالية ؟
(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون الى لجنة المالية ؟
(موافقة)

٨ - تشكيل لجنة الحفانية

مقرر الشيخ المحترم من صري بك - أحيل الى لجنة الحفانية مجلس النواب مشروع قانون وقد انتهت من بحثه وينظر أن ينتهي منه المجلس الليلة ويسمى به اليها غدا . وبما أنه لم تشكل بعد لجنة الحفانية مجلس الشيوخ فاقام جميع المجلس اجري تشكيلها الآن بدلا من اضافة الوقت في جلسة الغد لكثرة الأعمال بها . واقترح أن يكون عدد أعضائها تسعة .

مقرر الشيخ المحترم من صري بك - اذا شكلت لجنة الحفانية فسوف لا تنظر غير المشروع الذي أشار اليه حضرة الشيخ المحترم حسن صري بك ثم تنفض البعثة ، لهذا استصوب أن يحال هذا المشروع الى لجنة من الجان التي شكلت بالمجلس فعلا .

مقرر الشيخ المحترم من صري بك - لا محل لاحالة المشروع الآن الى لجنة لأنه لم يرد من مجلس النواب . وما طلبته هو أن يقوم المجلس بتشكيل لجنة الحفانية ، وتشكيل الجان على العموم من حقنا وكان علينا أن نشكلها فعلا ولكننا اكتفينا بالجان التي نص عليها قانون النظام الداخلي للبرلمان .

ان الجان الأخرى ومن بينها لجنة الحفانية تشكل عند الحاجة . والحاجة متبينة الآن ، كما أسلفت ، لتشكيل هذه اللجنة . ولدينا من الوقت ما يسمح بالقيام بذلك .

مقرر الشيخ المحترم من صري بك - يمكن إحالة المشروع الى لجنة المالية .

مقرر الشيخ المحترم من صري بك - لا تستطيع لجنة المالية بحال - وهي مهتلة بالأعمال - أن تنظر في غير المشروعات المالية الحالية بها .

مقرر الشيخ المحترم من صري بك - ان تشكيل باقي الجان التي نص عليها قانون النظام الداخلي موقوف حتى نوضح اللجنة الداخلية للجلس ولهي لم توضح بعد وكان من الواجب وضعها أولا ثم اقترح الجان ثانيا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة نصف ساعة للاتفاق فيما بينكم على من يرشحون لعضوية لجنة الحفانية وهذا استئناف انفراد الجلسة تجري عملية الانتخاب ؟

مقرر الشيخ المحترم من صري بك - اذناك الأمر كذلك أفلا يصح أن تعطى الاسماء في هذه الجلسة ونعزض مصالح الغد ؟

٩ - جزر الأسئلة

الى حين حضور حضرات الوزراء .

الرئيس - تمحيز الأسئلة الى حين حضور حضرات الوزراء .

١٠ - اقتراحات

(أ) اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم على نصي باشا بتسليم الميراثات على أساس الحسابات بينا بوضع الميراثين في درجة واحدة - إحالة الى لجنة الاقتراحات والمراض

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح الى لجنة الاقتراحات والمراض ؟
(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح الى لجنة الاقتراحات والمراض .

(ب) اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد أبو النصر القارفاضي بالتسريع بزراعة تقطن الطر في جميع بلاد مراكفوه وفي البلاد التي تقع شمال السكة الزراعية يركوي سدوف وكفر الشيخ - إحالة الى لجنة الاقتراحات والمراض

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح الى لجنة الاقتراحات والمراض ؟
(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح الى لجنة الاقتراحات والمراض ؟

(ج) اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك بتأجيل الأسماء المستعجلة لجلسة المدين بالقيام - إحالة الى لجنة الاقتراحات والمراض

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح الى لجنة الاقتراحات والمراض ؟
(موافقة)

وكل من عهد نجيب شكرى بك وأحمد نجيب براد بك وعط فهى باشا وأبراهيم باب بك وموسى فؤاد باشا وسليمان بهنى بك والشيخ عبد الاحدى الطواهرى والسيد عبد الحميد البكرى — صوتين .

وكل من عهد فهى باشا وأمين خالى باشا وجيب دوس بك ومصطفى رشيد بك وأمين سامى باشا ومصطفى خليفه باشا ومحمد محمود بك والدكتور حسنى محمود افندى — صوتاً واحداً .

وبناء على ذلك أعلن انتخاب حضرات الشيوخ المحترمين : أحمد طلعت باشا . وصالح حى باشا وأحمد عرفان باشا وأدوار قصيرى بك ونجمله جودى المطيى باشا والشيخ عبد الحميد سليم ومحمد خيرت راضى بك ومحمود أبو النصر بك وعبد الحليم البلى بك أعضاء لجنة الحفائية .

٩ — أسئلة

(١) سؤال موجه الى حضرة صاحب الدعوة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر بك عن مستشفيات الرمد والفتش عليها — الاجابة

نص السؤال :

محاضرة صاحب الدعوة رئيس مجلس الشيوخ الجليل

أرجو عرض سؤالى الآتى على حضرة صاحب الدعوة وزير الداخلية للاجابة عليه في الدورة البرلمانية الحالية .

وتفضلوا بقبول احتراماتى

دكتور

عبد طاهر

أولاً — ماذا كان عدد مستشفيات الرمد الثابتة والمتنقلة التابعة لمصلحة الصحة والى المدارس وعدد المدارس التى يجرى فيها الفتحش والعلاج بواسطة قسم الرمد : (١) سنة ١٩١٤ (ب) وما يقابل ذلك في سنة ١٩١٣ ؟

ثانياً — ماذا كلفت عدد المفتشين القائمين بالعمل بقسم الرمد (١) سنة ١٩١٤ (ب) وفي سنة ١٩١٣ ؟

ثالثاً — ما هى الأعمال الباطنة في اختصاص كل مفتش بالتفصيل ومعد الزيارات التى تعيىب كل مستشفى أو مدرسة في السنة وما هو متوسط الزمن الذى يقضيه المفتش في كل زيارة ؟

رابعاً — اذا تبين بالمقارنة النسبية بين عدد المفتشين والمستشفيات في الماضي وبينهم في الحاضر أن هناك نقصاً فإ سبب هذا النقص ؟

٢ يوليو ١٩٢١

دكتور

عبد طاهر

محاضرة الشيخ المحترم جبر الطير ابي بك — وما المانع من أن يجرى عملية الانتخاب والفرز في جلسة الند ؟

رفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة السابعة عشرة وأعيدت في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين .

الرئيسى — نعرض الآن في انتخاب أعضاء لجنة الحفائية وهى مكونة من تسعة أعضاء ثلاثة مستقلين وثلاثة شعيين وثلاثة اتحاديين .

حضر حضرات الأعضاء نواتم الانتخاب ووضعوها في الصندوق المصد لذلك .

محاضرة الشيخ المحترم الشيخ محمد احمدى الطواهرى — أرجو رفع الجلسة روح ساعة تأدية فريضة صلاة المغرب .

(موافقة) .

رفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والخمسين وأعيدت في الساعة السابعة والدقيقة الثامنة عشرة .

(حضر حضرة صاحب الدعوة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والسالية) .

الرئيسى — تمت عملية فرز قوائم انتخاب أعضاء لجنة الحفائية وقد وجد بالصندوق ٧٠ قائمة وآل كل من حضرات الشيوخ المحترمين :

(١) أحمد طلعت باشا ٦٨ صوتاً

(٢) صالح حى باشا ٦٨ »

(٣) أحمد عرفان باشا ٦٧ »

(٤) ادوار قصيرى بك ٦٥ »

(٥) نجمله جودى المطيى باشا ٦٢ »

(٦) الشيخ عبد الحميد سليم ٦١ »

(٧) الشيخ محمد خيرت راضى بك ٦١ »

(٨) محمود أبو النصر بك ٥٨ »

(٩) عبد الحليم البلى بك ٥٨ »

ونال عبد الله سميك بك — عشرة أصوات

ونال كل من رياض حفيى بك وعبد طلعت حرب باشا وحسن صبرى بك — أربعة أصوات .

وكل من عهد صدق باشا وأحمد ذوالفقار باشا وأبراهيم وجيه باشا وعبد هب باشا — ثلاثة أصوات .

(ر) - مولانا موهبان الى حضرة صاحب العدة وزير الداخلية من حضرة
الشيخين المبرزين الدكتور ذكي غنار الجزيري المفدى والدكتور أحمد يوسف
عليه المفدى من مائة مرضى الصدقات ومنهم في أكمة خاصة بمستشفيات
السجون والمستشفيات العامة - الإحابة عليها

نص السؤال الأول :

حضرة صاحب الدولة الجليل رئيس مجلس الشيوخ الانتم
مع تقديم عظيم احترامى أرجو دولتكم تبليغ مؤالى هذا الى حضرة صاحب
العدة وزير الداخلية .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق احترامى

في ٤ يولي سنة ١٩٣١ الدكتور ذكي غنار الجزيري

ضحايا المفدرات الذين يتماطون هذه السموم القتالة هم قوم ربي لهم ،
لأنهم في الحقيقة ليسوا مجرمين ولا متجربين بها ، ولم يضرروا الهيئة الاجتماعية
في شيء . هم مرضى المفدرات لا أقل ولا أكثر . وقد يكفي لاصلاح
شأنهم قليل من الساية والعلاج .

وقد جرى العمل في كثير من البلاد المتحضرة على معاملتهم معاملة خاصة
ترى الى معاملتهم فأفردت لهم عجلات خاصة حتى لا يخلطوا بالمجرمين .

فهل جرت الحكومة المصرية على ما جرت عليه بعض الحكومات الأخرى
من جهة عزلهم عن باقي السجونيين وتخصيص مكان خاص لهم في مستشفيات
السجون تحقيقا لفرض الأكر من اعتقالهم وهو العمل على شفائهم من شأنهم
الويل ، وذلك الى أن ينسى إنشاء مستشفى خاص لهم . وإذا كانا جوابا
بالنفي أفلا يرى دولة الوزير أن تعمل الحكومة على تنفيذ هذه الفكرة ولو
في بعض السجون على سبيل التجربة حتى اذا أسفرت عن النتائج عملت
الحكومة على تنفيذها في باقي السجون ؟

الدكتور

ذكي غنار الجزيري

٤ يولي سنة ١٩٣١

معرضة صاحب الدولة اسماعيل صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير
الداخلية والمالية) .

أولا - الإجابة على الجزء الأول :

وحدات ومديّة تابعة للحكومة : سنة ١٩١٤ سنة ١٩٣٠ عدد عدد

ثابتة ٨ ٢٧

متقلّة ٧ ١١

وحدات ومديّة تابعة لهيئات المديرّات :

ثابتة ٧ ٥

متقلّة ٢ ٣

مخيمات ومديّة بالمدارس الأميريّة ٨ ٣٢

المجموع ٢٢ ٧٨

ثانيا - عن الجزء الثاني :

عدد المفتشين ٤ ٣

ثالثا - عن الجزء الثالث :

اختصاص المفتشين هو التفتيش على الأعمال الإدارية والفنية بوحدة
الزبد ومخيمات الزبد بالمدارس وأعطاه النصارى والأرصادات اللازمة لأطبائها
وتحقيق الشكاوى وأعطاه دوروس فنية للأطباء المقيمين حديثا بقسم الزبد
وتزوين الأطباء بمستشفيات القاهرة عند وجوده بما كما أن أقدم المفتشين
يقوم فوق ذلك بأعمال وكل القسم .

أما متوسط عدد الزيارات التي تصيب كل مستشفى أو مدرسة في السنة
فهو زيارتان ومتوسط الزمن الذي يقضيه في كل زيارة ثلاثة أيام .

رابعا - عن الجزء الرابع :

يثبت من المفارقة بين نسبة المفتشين للمستشفيات في الماضي وبينهم
في الحاضر أن هناك نقصا ضيفا ، والوزارة تسعى لثلاث هذا النقص
بمعرض مقترحاتها في هذا الشأن بمناسبة الميزانية المقبلة (تصفيق) .

معرضة الشيخ المحترم الدكتور محمد طاهر بك - أشكر حضرة صاحب
الدولة الوزير على هذه الإجابة ويكفي وعد دولته بتلاقي هذا النقص
في المستقبل .

معرضة صاحب الدولة اسماعيل صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية والمالية) - لم يمض زمن طويل على تنفيذ المرسوم بقانون
الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بنظام الأجور بالمفدرات واستعمالها
حتى استعج من مشاهدات الأطباء أن بعضا من الحكماء عليهم بسبب إخراجهم
المواد المفردة بصفة الشامل يتعاجون عند بدء جسمهم إلى المعالجة في مستشفى
السجون ولمنعاه . والبعض - بسبب ضعفهم - يخطون بفرق الضعفاء
من المسجونين أو القرف التي تكلف بأعمال خفيفة . وبعض آخر يبالغ في
البادة الخارجية .

وقد أخذت السجون تعامل دائما هذه الفئة معاملة من يوزو التعطيل
والملاحق أكثر مما يوزو التأديب والعقاص .

بعض الأقسام بالعلوم الطبية يعلم أن المدمن النمس لا يستطيع الاستماع عن تعاملات المخدرات من قضاء نفسه لأن له من دأبه دائما قهريا يرغمه على مداومة تناوله، ولذلك نراه يدفع ثمنا باعظا للحصول عليه حتى أن الجرم الواحد من المهر، - مثلا يعان بجناي يماوى عشرين ضعفا عنه الأصل .

فهل لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية أمت يحيط المجلس علما بالإجراءات التي تتخذها الحكومة الحالية لمكافحة هذا الداء من وجهة المداولة التقنية الطبية ؟

وهل خصصت الحكومة أى مستشفى أو أى جناح من مستشفى عام لمداولة المدمنين الفقراء أو من اضفروا على أثر تفتيتهم بهذا الداء ؟

أما إذا كان الجواب سلبا فإلى نياتنا في المستقبل القريب نحو هذا الموضوع الذى يستحق عناية كبرى ؟

٦ يولية سنة ١٩٣١

الدكتور أحمد يوسف عطية
عضو مجلس الشيوخ

حضرة صاحب المرونة سماهين صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والسياسة) - قد خصصت مصلحة الصحة العمومية بعض الأسرّة في مستشفى الأمراض العقلية بالمساحة للعلاج المدمنين على تناول المخدرات الذين يتقدمون للعلاج من هذا الداء، ويمكنهم دفع مصاريف علاجهم. كما خصصت بعض الأسرّة في مستشفى الأمراض العقلية بالمحاكمة للمدمنين الفقراء للعلاج مجانا .

أما المدمنون الذين صدرت ضلهم أحكام تطبيقا لقانون المخدرات الصادر في سنة ١٩٢٨ فيعالبون بالسجون. وكانت مصلحة الصحة قد وضعت في ميزانيتها لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الاعتماد اللازم لإنشاء مصلحة خاصة كتجربة للعلاج المدمنين . ولكن نظرا لما تبين الفصلة من صعوبة حراسة هذه المصلحة وإجراء وقاية وإفلية للمدمنين وعدم ضمان تسرب المخدرات إليهم وكذلك عدم إمكان حجزهم بالمصلحة بصفة إجبارية لمدة الكافية لتشفائهم مما يستتبع علاج الداء - فقد اكتفت بالوسائل السابق ذكرها . (تصديق)

حضرة الشيخ المرحوم المرحوم محمد يوسف عطية - أشكر حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية على الإيضاحات التي أحاط بها المجلس علما وأرجو أن يتابع هذا الموضوع الخطير بنفس المصلحة والمهمة التي عالج بها مشاكل الدولة سياسية كانت أو اقتصادية أو مالية أو إدارية ، لأن الداء من المخدرات أصبح داء دنييا يخرجه جسم الأمة ثمرا طغيانا ، ويضعها إلى الوراء بل وإلى الخراب .

وإلى بعد ما وجهت سؤالى إلى دولتكم وجعلت بالبحث زيادة مما سروده في سؤالى مما تكيده البلاد من الضحايا - أن هناك عشرين ألفا من شباننا يموتون سنويا بسبب تناول المخدرات، كما أن الأيدي العاملة التي أصبحت ماطلة بسبب الفسادات تريد إلى أربعمائة ألف الفسكرة تنقلب البلاد بهذا

ومن أجل هذا اقترحت مصلحة السجون منذ مايو سنة ١٩٢٧ في تقرير رخصته لوزارة الداخلية والحفانية إيجاد مكان خاص بؤلاء المسجونين يطلق عليه اسم "مصلحة المدمنين على المخدرات" يجمع نحو ١٥٠٠ شخص تناول فيها أجسامهم ونفوسهم بطرق العلاج الصحية الملائمة وطرق التهذيب المؤثرة في نفوسهم لأن السجون على ما أقيمت عليه قبل معرفة البلاد تلك السموم ومن القوانين لمكافحة الاتمم بؤلاء المسجونين، ويصعب تطبيق ما يستلزم من نظم خاصة بهم في هذه السجون، تلك النظم التي ترى إلى براء الشخص من الملل النفسية التي اشتابته من الداء وإلى استمادته توازن عقله يقوى بعد ذلك على الكسب الشريف ويقوى على مقاومة عادة الداء من نفسه كذلك .

ولكن مع الأسف حالت الحالة المالية دون إمكان تنفيذ المشروع الذى قدرت نفقاته بأدى ذى بده حول ١٢٥.٠٠٠ جنيه بخلاف قيمة الأرض .

على أنه منذ البدء ولحين إنشاء تلك المصلحة تفصل مصلحة السجون تلك الفئة من المسجونين عن غيرها من فئات المسجونين الأخرى بل تحسم فوق ذلك فأتت الفئة إلى قسمين أحدهما بين حكم عليهم لأول مرة والأخرى بين ما جازى به . ولكل فئة نظامها ومعاملتها .

هذا وقد سبق تقديم أحد أطباء المصلحة براسة أمام المؤتمر الطبي المنعقد في القاهرة في ديسمبر سنة ١٩٢٨ اشتملت على المشاهدات والاحصائيات والاستنتاجات والمقترحات التي رؤيت للعلاج مرضى المخدرات .

(تصديق) .

نص السؤال الثانى :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام أرجو التكرم بمرض سؤالى المرسل طيه على حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية لإجابة طيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

سرف ٦ يولية سنة ١٩٣١
الدكتور أحمد يوسف عطية
عضو مجلس الشيوخ

من المعلوم أن الوطن العزيز مصاب بكارثة اجتماعية أخلاقية مائلة لا تهل هولا عن الكارثة الاقتصادية الحالية بل هي أشد أذى منها . وهذه الكارثة هي إدمان المخدرات . فاقا تصفعا التقارير السنوية لمكتب المخدرات ترى أن عدد المدمنين يبلغ نحو نصف مليون، وأن الذين دخلوا السجون منهم يبلغ مددهم سنة آلاف من أربعة وعشرين ألف مجرمين، وأن المبالغ التي تنفق ثمتا لهذه المخدرات لا تقل من ثلاثة عشر مليون جنيه سنويا ، وهذا المبلغ لا يستهان به لأنه لو صرف في غير هذا الباب المشغول لكن علامات كبر في تخفيف الأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد الآن .

نحن نعلم أن الحكومة تتكلم بجمعة عطى استيراد المخدرات ومناقب بشدة مستوردتها ومن يرضونها أو يتناولونها الأمر الذى تشككوا طيه بجزيل الشر . لكن هذه المكافحة الاعارية غير كافية وسنحتاج لاستئصال الداء لأن كل من له

الرئيس - هل يوافق دولة رئيس الوزراء على أن تؤجل الإجابة عليه إلى جلسة الغد ؟

مفرد صاحب المرونة اسماعيل ص. ق. باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) - إن سعادة وزير الخارجية بالنيابة سيكون غداً بالاسكندرية ولذلك أرجو أن يكون تأجيل الإجابة إلى جلسة الأرباء القادم.

الرئيس - تؤجل الإجابة على هذا السؤال إلى جلسة الأرباء القادم.

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في منتصف الساعة الثامنة مساءً على أن يعود المجلس للانعقاد غداً الساعة السادسة مساءً.

الشكل المربع تستحق أعظم اهتمام من حكومتنا السنية، وأرى أنه من الواجب على كل مصري محاربة هذه الآفة بكل ما أوتي من قوة كل في دائرة عمله حتى تستأصل شأقتها ويؤول خطرها، وسجناً لو بحثت جهات الاختصاص عن النتائج التي وصل إليها الأطباء الذين يعانون هذا الوباء سواء أفي القطر المصري أم في الخارج للتعلم من هذه النتائج واختيار الأفضل منها لتطبيقه في معالجة المدمتين .
(تصفيق)

(ج) سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الخارجية بالنيابة من حضرة الشيخ المحترم علي فخر باشا من مفككات المصريين بالجمهورية التركية - تأجيل الإجابة عليه إلى جلسة الأرباء القادم

مفرد صاحب المرونة اسماعيل ص. ق. باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) - أرجو تأجيل الإجابة على هذا السؤال .

دعا دولة الرئيس حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا لحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ٨٩ من الدستور لحفظها حضرة بالصيغة الآتية :

" أقسم بالله العظيم أن أكون خالصا للوطن وللك مطيعا للدستور ولقوانين البلاد ، وأن أؤدي أعمالى بالذمة والصدق " .

فنهأ دولة الرئيس وحياء حضرات الأعضاء بالتصفيق .

٤ - مشروع قانون

وادة من مجلس النواب بإلغاء الاحباطى الزاوى - إحالة الى لجنة المالية

تل الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

" حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب يجلسه المنعقدة في يوم الاثنين ١٣ يولييه الحاضر في تقرير لجنة المالية من مرسوم بمشروع قانون بإلغاء الاحباطى الزاوى - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لودلكم مشروع القانون وتقرر لجنة المالية ومضبطة الجلسة الى نظرتيا رايها عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

ومرسل مع هذا ايضا ملف المشروع . وأرجو التكرم بإعادة مجلس النواب بعد الانتهاء منه .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
عبد توفيق رحمت

١٤ يولييه سنة ١٩٣١

الرئيسي - حل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع قانون الى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

الرئيسي - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور الى لجنة المالية .

٥ - مشروع قانون

وادة من مجلس النواب بفتح اعتمادات إضافية بمجموع ٨٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - إحالة الى لجنة المالية

تل الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

" حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب يجلسه المنعقدة في يوم الاثنين ١٣ يولييه الحاضر في تقرير لجنة المالية من مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتمادات إضافية

(ج) عن جلستي الأسس واليوم :

سعادة صالح للموم باشا .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات :

أحمد نجيب يراده بك . ابراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . شفيق سعد الله حلايه افندي .

حبيب المصرى بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الاجازات

الرئيسي - يطلب حضرة الشيخ المحترم سليم خليل بطرس بك اجازة لآخر هذا الأسبوع . والمكتب يوافق على منحه هذه الاجازة . فهل توافقون حضراتكم عليها ؟

(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيسي - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

لم يتردد أحد .

صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - كتاب

من وزارة الماخطة بالكتاب حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا حضرا مجلس الشيوخ عن دائرة الباط رقم ٢ (بمدرية الجيزة) - حلف سعادته اليمين الدستورية

نص الكتاب المذكور :

" حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بناء على المادتين ٥٧ و ٣٣ من قانون الانتخاب أصدرنا قرارا بتحديد يوم ١٣ يولييه الجاري ميحادا لانتخاب عضو مجلس الشيوخ عن دائرة الباط رقم ٢ (بمدرية الجيزة) .

وقد أسفرت نتيجة للانتخاب عن فوز حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا المرشح الوحيد بهذه الدائرة والذي وضع نفسه مستقلا .

فتشرف باخطار دولتك بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٤ يولييه سنة ١٩٣١

وزير الداخلية
اسماعيل صدق

٧ - تقرير لجنة الاقتراحات والبرائض

من الاقتراحات التي خصها في ٧ يولييه سنة ١٩٣١ (١)

(القرض للشيخ المحترم عبد الله بن عبد الله)

محضر الشيخ المحترم عبد الله بن عبد الله - وزعت عليا التقارير. وهي بين أيدينا. فلا أرى عللا لتلاوتها. ونحن جميعا قد قرأناها.

الرئيس - قد يكون هناك من حضرات الشيخ المحترمين من لم يقرأها. وفي تلاوتها قائمة على كل حال.

قلى تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ٢).

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم يعقوب بن أبي بك بتخفيض المصارف الأخطيان الرابعة من سنة ١٩٢٩ الداخلة في سنة ١٩٣٠ إلى لجنة المالية ؟ لم يعترض أحد.

الرئيس - يحال الاقتراح بمشروع قانون المذكور إلى لجنة المالية.

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم قلبي فهي بأشأ رقم ١ إلى لجنة المالية ؟

٨ - هل يجوز لحضرات الأعضاء

تقديم الاقتراحات برقيات في المسائل المالية التي انصبت الحكومة ومعداها باقتراح القوانين المختصة بها طبقا لقاعدة ٢٨ من الدستور ؟

محضر الشيخ المحترم عبد الله بن عبد الله - الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم قلبي فهي بأشأ اقتراح لم يوضع في صورة قانون. وإنما وضع في شكل اقتراح برقية. والاقتراحات برقيات أمور كانت جائزة للقبول فيها. لأن اللامعة الداخلة السابقة لمجلس الشيوخ كانت تتيح بنصها أن يتسلم حضرات الأعضاء المجلس برقيات. لكن القانون النظامي الداخل للبرلمان الذي يجري العمل عليه الآن حظرت المادة ١٤٢ منه تقديم اقتراحات بأجره أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية سواء أكانت على صورة برقية أم توصية أم أمر تلك السلطة.

فالبرلمان ليس من شأنها اقتراح الرغبات، وإنما لها الاشتراك في التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية، والتقدم برقيات ليس ملازما للحكومة وليس مقيدا بإياها فهو إذن غير مفيد.

تناقشت مع حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة في هذه المسألة فأحاطني على الباب الخاص بالبرائض وقال إن مثل هذه الاقتراحات يمكن أن تدخل في القسم الخامس من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان.

(١) يراجع الملحق رقم ٢

مجوعا ٢٣٤٠٠ جنيه في ميزانيته وزارة المواصلات لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ووافق عليه بالجمعية المراقبة لهذا بعد استبعاد مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه المطلوب لإنشاء الفندق وملكاته بالسويس.

فأنتدرف بأن أرسل مع هذا لدولتك مشروع القانون وتقرر لجنة المالية ومضبطة الجلسة التي نظر فيها وأجبا مرضه على هيئة مجلس الشيوخ.

ومرسل مع هذا أيضا ملف بالمشروع وأرجو التكرم بإعادته لمجلس النواب عند الانتهاء منه.

وتفضلوا ودولتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق نصحت

١٤ يولييه سنة ١٩٣١

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى لجنة المالية ؟ (موافقة).

الرئيس - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية.

٩ - مشروع قانون

بالإلغاء المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ لتلخيص بوضع لائحة موقفة لتقاعد موظفي الحكومة الزائمين على الحاجة - جزء من حين حضورهم من يمثل الحكومة

قلى كتاب اللجنة المقدم به تقريرها وهذا نصه :

محضر صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أنتدرف بأن أرفع لدولتكم مع هذا تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون بالبناء المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ لتلخيص بوضع لائحة موقفة لتقاعد موظفي الحكومة الزائمين على الحاجة وأجبا التكرم بمرضه على هيئة المجلس.

وقد أقتبعتي اللجنة مقررا لها.

وتفضلوا ودولتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

حسن صبري

١٤ يولييه سنة ١٩٣١

محضر الشيخ المحترم عبد الله بن عبد الله - لا يمكن النظر في مشروع هذا القانون والحكومة غائبة لأنه مقدم هنا. فذلك أقتح أن ننظر التقارير الأخرى الواردة في جدول الأعمال.

الرئيس - يصح هذا المشروع إلى حين حضور من يمثل الحكومة.

إيضاحية ، وكل اقتراح لم يشتمل على مذكرات إيضاحية كان يتردده ، ويكون حكم الاقتراح المقدم على هذا النحو حكم الرتبة التي يتقدم بها أي فرد للجلس .

أتريدون حرياً أنفسكم من تقديم أية رغبة للجلس حتى تسن اللائحة الداخلية فختبوا ما يجب أن يقع من الاجراءات ؟

إنه لا يصح مطلقاً أن يحرم عضو ينوب عن دائرة انتخابية من حق تقديم الرغبات في الوقت الذي يستطيع فيه أي فرد من أفراد هذه الدائرة تقديم مثل هذه الرغبات .

إن عضو البرلمان أقدر من غيره على التعرف ما يعود بالمنفعة على البلاد . ولذلك أرى أن يحال هذا الاقتراح إلى اللجنة المالية لبحثه وتقديم تقرير عنه . وأن رأيهم أن الاقتراح جاء خلواً من نصوص مخصصة ، فلنكن أن نحيلوه إلى وزارة المالية - طبقاً لما ورد بالمادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان - لبحثه عليها فبعد فيه منقحة فأسد بأسباب تنفيذه .

يرى سعادة طيني باشا باقتراحه أن تقوم الحكومة بتسديد ديون الأهالي كما حصل سابقاً . وهل فرض اعتبار هذا الاقتراح عرضة فلا مانع من إحالته إلى وزارة المالية ، وهي حرة في قبول ما جاء به أو رفضه . أما حرمان هذا العضو من تقديم اقتراحه فغير جائز .

عشرة الشيخ التزم صصرى بك - كل غير محظور مباح . موضوع الرغبات التي يتقدم بها أعضاء البرلمان بحثه رجال الثقة المستوى هو لا ، ولم يقل واحد منهم مطلقاً أن العضو البرلاني ممنوع من تقديم اقتراح رغبة . إنما الذي قام في الخلاف بين بعض رجال القانون هو في حق الرغبة التي يتقدم بها أحد الأعضاء ويعرضها للجلس تكون مازمة للحكومة أم لا ؟ هنا فقط موضع الخلاف . قال بعضهم مدامات رغبة بالحكومة أدب تنجيها أو لا تنجيها . وبما أن المجلس هو الذي يؤيد هذه الرغبة فالمفهوم والمقول أن الحكومة لا تخرج مطلقاً عن رغبة يؤيدها جلس ، لأن الحكومة كل المصلحة في أن لا تنضب جلساً بأكمله .

لا خلاف مطلقاً في أن لكل عضو من أعضاء البرلمان - شيئاً كان أو شيئاً - أن يتقدم بالرغبة التي يريد . اللهم إلا أن تكون محظورة بنص صريح . هناك نص واحد يمنع تسديد الرغبات ، ذلك هو نص المادة ١٤٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ، فإن كانت الحالة التي عرضت لنا الآن تطبق على هذه المادة ، فالرغبة محظورة نظراً ، وإلا فهي مباحة وتحال إذن إلى اللجنة المختصة ، وهذه لا تفصل بين حادثة إلا بعد بحثها في جلسة تنقل فيها الحكومة . ويمكن اللجنة أن تتفق مع الحكومة على العمل الذي يصلي لهذه الرغبة .

نص المادة هو "محظر - أعني على الأعضاء طبعاً - تقديم اقتراحات بإجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية سواء كانت على صورة رغبة أم توصية أم أمر تلك السلطة" . إذن الاقتراحات التي لا تتضمن إجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية غير محظورة .

فرداً على حضرة أقول إن باب العرائض خاص بغير حضرات الشيوخ المحترمين . إذ العرائض إنما تقدم من الأهالي . فيجب علينا أن نرجع إلى حقوق الأعضاء ، وهؤلاء لا يقدمون إلا اقتراحات بشرط . ولم فيما يخص بمراقبة شؤون السلطة التنفيذية حق السؤال والاستجواب . هذا كل ما للاعضاء حسب قانون النظام الداخلي ولا يمكن أن نخرج عنه .

قد يكون اقتراح حضرة الشيخ المحترم طينى باشا جبلاً جبلاً ومفيداً . ولكن ما هي نتيجة العملية ؟ ما الفائدة أن يقدم العضو اقتراحاً رغبة قد تهمله الحكومة ؟ ويكون هذا غير متفق مع كرامتنا . وكرامتنا تقتضي أن يكون لعضو نتيجة . ولا نتيجة لهذا الاقتراح لأنه يخالف صراحة نص المادة ١٤٤ من قانون النظام الداخلي .

بناءً على هذا أرجو عدم جواز قبول هذا الاقتراح .

عشرة الشيخ المحترم محمد طه طه بك - أريد أن أعقب بكلمة على ما قاله حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك وهي أنه قد تكون هناك نتيجة عملية لهذا الاقتراح بأن تنتج الحكومة به فتتقدم إلى المجلس بمشروع قانون بمقتضاه . ولا خلاف في أن مشروعات القوانين المالية يلزم أن تكون من جانب الحكومة وسدداً طبقاً لنص المادة ٢٨ من الدستور .

عشرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - في كلمة وجيزة . لقد أيدان معالي طلمت باشا عما كتبت أريد أن أدله به ، إذ الواقع أني لا أنظر الأستاذ عبد الحليم البيل بك رأيي في أن هذا الاقتراح مما تنطبق عليه المادة ١٤٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان . إنما هذا الاقتراح يرى إلى أن تحت الحكومة إذا ما زادت هي الأخذ به أن تقدم إليها مشروع قانون لا نستطيع نحن أن نقدمه . ومن أجل هذا أرى أن نحرر اللجنة في عمله .

المقرر - الواقع أن لأعضاء مجلس الشيوخ حق تقديم اقتراحات بمشروعات قوانين وذلك طبقاً للمادتين ٥٧ و ٥٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان . والواقع أيضاً أن لكل فرد من أفراد الأمة الحق - بمقتضى هذا القانون - في أن يطلب من المجلس النظر في بعض الأمور النافعة بعرائض تقدم من هؤلاء الأفراد . وهذه العرائض في مجملها - أي كانت - تحال على لجنة الاقتراحات لتتقرر فيما فيه فائدة منها مما يفتقر إحالة بعضها على الوزارات للتصرف فيها والبعض الآخر يحفظ طليفاً للقرارات ١٠٣ و ١٠٤ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

هناك اعتراض على تقديم مثل هذا الاقتراح ، ولكن ألا يجوز أن ترى فيه اللجنة المختصة أو الحكومة - بعد بحثه - مصلحة لامة ؟ إن حرمان الأعضاء من تقديم مثل هذه الرغبات ينافي بإيجاد تقديم مثلها من الأفراد أمر غير معقول .

لم يضع المجلس لائحة الداخلية إلى الآن حتى يتسنى معرفة الاجراءات التي تتبع في مثل حالتنا هذه . فقد كانت اللائحة الداخلية للجلس السابق تتيح للأعضاء تقديم اقتراحات بمشروعات قوانين مدامات مصحوبة بمذكرات

الاقتراح الذي أدى بنا إلى هذا البحث موضوعه مسألة أخرى تفتيحها لا يكون بجملة السلطة التنفيذية وحدها لأنه لو قبل الاقتراح ماذا تكون النتيجة ؟

يقول الاقتراح يستلزم أن تقتض الحكومة لتدفع ديون الأهالي .

والافتراض ليس من أعمال السلطة التنفيذية وحدها بل لا يمكن أن يكون الافتراض إلا بإجراء تشريعي بقانون مالي .

ينص الدستور على أن اقتراح القوانين المالية خاص بالحكومة وهذا لا يكون للأعضاء حق اقتراح هذه القوانين .

هذا المحصر يعمل بتقديم الرغبة أمراً واجباً . لأنني إن كنت قد حرمت حقاً من أقدس حقوق وهو اقتراح القوانين المالية فأنما كان ذلك لطرف عرضت حقاً . هذا الحق . وهذا لا يسترهم حرماناً من إبداء رغبة قد قبلها الحكومة لتقديم تشريعاً مالياً يحققها .

يخص بما تقدم أن إجراءات تحقيق هذا الاقتراح ليست من أعمال السلطة التنفيذية وسددها وإنما تشترك فيها السلطة التشريعية ، لأن الذي يملك حق الاقتراض هو الحكومة بقانون يقره المجلس ، وهو عمل من الأعمال التي اختصت بها الحكومة لا بصفتها سلطة تنفيذية بل كشرعية الهيئة التشريعية في التشريع .

ليس تنفيذ الاقتراح إن قبل من اختصاص السلطة التنفيذية ، بل من اختصاص السلطة التشريعية . ولكن تحقيقه موكول للحكومة لامتيازات خاصة .

فيقول الاقتراح أمر واجب لأن في عدم قبوله حرماناً لم يقل به أحد من رجال الفقه الدستوري .

(تصديق)

مقرر الشيخ المزمع أمرت بمحب براده بك - أرى ، بعد الذي سمعناه من حضرة الشيخ المقيم عبد الحليم البلي بك ، أن سعادة المقدر يعلم بأن اقتراح سعادة قلبي فهمي باشا غير مستوف للشرائط التي اشترطها القانون ، ولذلك يمتنع كمرضية من أحد الأفراد . وحكم المراضين أن تتحال إلى لجنة الاقتراح والمراضين ، فأنما ما رأيت قبولها أحييت إلى الوزارة المختصة لا إلى المجلس .

إن المراضين التي تتحال إلى الوزارات المختصة هي التي نص عليها في الفقرتين ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

سلم بهذا حضرة المقدر ولكن اللجنة لم تعتبر هذا الاقتراح كمرضية .

مقرر الشيخ المزمع محمود عزمي باشا - ليس هذا رأى اللجنة ...

الرئيسي - أرى حضرة الشيخ المزمع أن يستأذن قبل الكلام .

مقرر الشيخ المزمع أمرت بمحب براده بك - لقد قوت اللجنة بإجماع الآراء اعتبار هذا الاقتراح اقتراحاً برغبة ومقبولاً وشكلاً ومن الجائز نظره أمام

المجلس لإحالة إلى لجنة المالية في حين أنه لم يستوف للشرائط التي اشترطها القانون ، لأنه لم يقدّم في شكل مشروع قانون . وإذا اعتبره رغبة فإن موضوعه ليس أمراً مالياً ، والدستور صريح في أن اقتراح القوانين المالية لا يدخل في اختصاص المجلس .

أما إذا اعتبر هذا الاقتراح عرضية على اعتبار أن العضوفرد كسائر الأفراد وجبت إحالته مباشرة إلى وزارة المالية لئلا يبدى رأياً في قبول الرغبة أو عدم قبولها . هذا هو رأي .

(حضر حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية وحضرة صاحب المال حافظ حسن باشا ووزراء المالية ووزير الأشغال العمومية بالنيابة وحضرة صاحب السعادة أحمد علي باشا وزير الأوقاف) .

مقرر الشيخ المزمع من مصرى بك - إنني ما جاء عن المراضين في الفصل الثاني عشر من قانون النظام الداخلي للبرلمان خاص فقط بمن لا يكن عضواً في الهيئة النيابية . ولا يلحق مطلقاً أن يقال عن عضو أنه قدّم عرضية كسائر الأفراد لتحال إلى الوزارة المختصة .

هذا ليس من الدستور ولا من القانون في شيء بل لا يتفق مع كرامة الأعضاء .

المضوء أن يقدم اقتراحاً وقد يكون هذا الاقتراح مقبولاً أو غير مقبول . أما أن يسمى بين الاقتراحات والمراضين المنصوص عليها في الفصل الثاني عشر من القانون فهذا ما لا يتفق مع أحكام الدستور والقانون ولا مع كرامة حضرات الأعضاء .

(تصديق) .

المقرر - لم أقل إن مثل هذا الاقتراح كتل المرضية ، إنما تساملت هل يجوز أن تكون الرغبة التي تقدم من أحد الأفراد برؤية على بحث ونظر بينما تحمل هذه الرغبة إذا قدمت باقتراح من أحد حضرات الأعضاء المراضين ولم يقدم بها مشروع قانون طبقاً للسادة " ٥٨ " من قانون النظام الداخلي ؟

ماذا تخولون حضراتكم في اقتراح رغبة يقدمه عضوه كل الحقوق التي للفرد - ومنها تقديم الرغبات - لينظر فيها المجلس ويعملها إلى اللجنة المختصة ؟ هل ترون حضراتكم أن يحمل اقتراح العضو إذا لم يقدم في صيغة مشروع قانون ويحرم العضو من حق اكتسبه الأفراد في حين أنه إذ يبدى الرغبة قد يسجلها باسم البازرة التي يتوجب عنها ويكون أعلم الناس بحقيقة الموضوع الذي يقدم عنه الاقتراح ، وفي حين أن المجلس النيابية السابقة كانت تتقبل مثل هذه الاقتراحات من حضرات أعضائها ؟

قد بحث لجنة الاقتراحات هذا الاقتراح فرأته مقبولاً شكلاً ولم بحث موضوعه . وعرضت تقريرها على حضراتكم مقترحة إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية . فأنما رأيتم حضراتكم أنه لم يستكمل للشرائط التي شرطها القانون فلا

بقيت فكرة دقيقة نوه بها حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك وهى كيف وقد حرمنا حق اقتراح القوانين المالية بحرم كذلك من رغبة تين ما تمكنه أخسنا في هذه الشؤون ؟ لكن إذا كان القانون حرم علينا اقتراح القوانين المالية لحكمة لها وبلغتها أخذ بها الشرع الانجليزى من قريبى فلا يمكن أن نتعامل مع هذا المنع بمحيلة ما .

لقد استدلت حضرة تأييدا لنظريته بأنه يجوز لمجلس النواب مثلا أن يجمع على رغبة تقتضطر الحكومة أن تحقق الرغبة أمام هذا الاجماع . فعلا ترون حضراتكم خطرا في هذا ؟ هو الخطر الذى أراد الدستور منه . وهلا ترون أنه إذا جاء أحد حضرات الأعضاء باقتراح برغبة ووضعه في صيغة خالية كاقتراح سادة قلنى فهى باشا فقد يقبله المجلس دون دروس موضوعه تحت تأثير خطابة بارعة كالتي سمعناها الليلة وتضطرب الحكومة الى تقديم تسريع قد يخالف المصلحة المالية .

والواقع أن هذه الرغبة تخالف النص الذى يحظر على الأعضاء الاقتراحات المالية . وبناء عليه تكون كل رغبات مالية محظورة على الأعضاء .

مفكرة الشيخ المحترم عبيد دوس بك - نحن نعمل هنا على أساس نصوص الدستور وقد نص في المادة الثامنة والعشرين منه على أن اقتراح القوانين المالية خاص بالملك .

هذا أمر مقرر . والمسالمة المطروحة أمامنا الآن والى يجب أن يحصر المناقشة فيها هي : لمن ممنوعون من تقديم اقتراح برغبة قد يرتب عليه - كما قال حضرة الأستاذ البيل بك - أن الحكومة تقدم مشروع قانون بناء على هذه الرغبة وهو الأمر الذى ينص عليه الدستور ؟

في اعتقادي والحكومة تعمل أيضا بنصوص الدستور أن من حق المجلس أن يحال الاقتراحات برغبات إلى الحكومة . وهى لها الحق في أن تقبلها أو ترفضها . يبرسج إذ أن الدستور نص على أن اقتراح القوانين المالية من حقها فهو بذلك قد أولاه السلطة العليا فاندرأت المصلحة في قبول الرغبة فيها رالا فراجها بالأعلى .

المريسي - الكلمة لحضرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد عرفان باشا - لى متفق في الرأى مع حضرة زبيل الأستاذ البيل بك وما فادت المادة ٢٨ من الدستور تمنا من تقديم اقتراحات مالية فلا تبنى نتيجة لقبولها .

مفكرة الشيخ المحترم محمود أبو نصر بك - لازلت على رأي الذى تقدمت به لحضراتكم بادئ ذى بدء من أن الاقتراح مقبول وأن لكل عضو الحق في أن يقدم مقته ولو تناول موضوعا ماليا .

كل ما يشناه حضرة زميلنا المحترم البيل بك من إياحة التقدم لحضراتكم يمثل هذا الاقتراح أنه إذا قبل كان حاملا حكم الدستور الذى نص عليه في المادة الثامنة والعشرين وأما لا يشاركه الرأى في هذا لأن كل ذلك لو كانت الرغبات على إحلالها أو في بعض الأحيان ملزمة للحكومة .

أقول من أن نحدد إياحة إلى الوزارة المختصة للنظر فيه . وفى أواخر حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك في رأيه فقد بين للمجلس بياناً كافياً .

(حضر حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات ووزير الخارجية بالنيابة) .

مفكرة الشيخ المحترم داور قصري بك - ترجع المسألة إلى تفسير مواد القانون وقد سمعنا من حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك أن كل خير محظور مباح ومند ما طبق حضرته هذه النظرية قال إنه لا يجوز أن يقدم الاقتراح برغبة في الوقت الذى يمكن فيه تقديم الاقتراح بمشروع قانون . (خاتمة) .

مفكرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - لم أقل ذلك .

القرار - لم يقل ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم داور قصري بك - الواقع أن المصادين ١٤٢ و ١١٠ من قانون النظام الداخلى لم يفرقا على الإطلاق بين أعضاء المجلس وبين أفراد المصريين .

أصوات : لا . لا .

المريسي - لا تلتس الألتمة الداخلية .

مفكرة الشيخ المحترم داور قصري بك - يعطى النظام الداخلى للبرلمان لكل عضو من أعضاء المجلس حق تقديم العرائض فإذا احبر اقتراح قلنى فهى باشا كمرضة فهو مقبول شكلا .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الحميد البيل بك - الواقع أنى عند ما أطلقت الحظر الخاص بتقديم الاقتراح برغبات عن أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية لم يحل في خاطرى الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم قلنى فهى باشا ولكن مع ذلك أدخله ضمن هذا الحظر .

لقد قال حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك الذى أدلى بالشرح الرافق إنه لم يجد في لفظه الدستور ما يمنع عضوا من التقدم برغبة . هذا صحيح إلى حد ما ولكن إذا كان التشريع ينص على الحظر فبغيره : أن تقف أمامه قليلا .

تحظر المادة ١٤٢ من قانون النظام الداخلى بتقديم اقتراحات بإجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية ولو كانت في صورة رغبة . وتحقيق هذه الرغبات إما أن يكون في اختصاص السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية . فان كان في اختصاص الأولى فالحظر صريح وإن كان في اختصاص السلطة التشريعية نكلا ما يملك المصو هو أن يقدم مشروع قانون برغبة ولا شك في أن من تلك تحقيق رغبة بمشروع قانون لا يلجأ إلى تحقيقها باقتراح رغبة .

٩ - تصريح حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

برئاسة الحكومة المصرية حديثاً على لجانها نصيا في التوضيحات الألمانية التي ترفع باسم الامبراطورية البريطانية بذلك على الاقتراح الذي وضعه رئيس جمهورية الولايات المتحدة بالحق في الحركات

الفرنسية - لينتفضل حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالاعلاء بما يريد .

حضرة صاحب الدولة (رئيس مجلس الوزراء) - أشكر حضرة صاحب الدولة الرئيس إذ سمح لي أن أدخل بياناً ولو جاءه أثناء مناقشات الأعضاء المزمعين .

"الحكومة المصرية بتفضي الاختلافات التي أديت في ١٧ مارس سنة ١٩٢٩ بين الحكومتين المصرية والبريطانية بتسليم في التوضيحات الألمانية التي تقدم باسم الامبراطورية البريطانية يبلغ هذا العام ٨٩٠٣٠٠ جنيه، وقد أكد اللورد لويد في كتاب موجه إلى رئيس الحكومة المصرية بأنه لن تتنازل الحكومة البريطانية عن ذلك التسليم بغير موافقة الحكومة المصرية .

وقد أبلغتنا الحكومة البريطانية بتاريخ أسس غير الاقتراح الذي وضعه رئيس جمهورية الولايات المتحدة بالحق في الحركات، ومن بينها دفع التوضيحات المستعجلة في أول يولي سنة ١٩٣١ إلى ٣٠ يولي سنة ١٩٣٢ . وأشار الكاتب البريطاني إلى الاختلافات المتضمنة ذكرها بين الحكومتين وطلب فيه إلى الحكومة المصرية الموافقة على تأجيل تسليمها وأن تكن التنازلات المشار إليها قسمت عن حالة التنازل لا عن حالة الإيقاف . فأجابت الحكومة المصرية بتكرار الحكومة البريطانية على تسليمها من تفضاه نصياً بوجوب موافقة الحكومة المصرية على القرار الخاص بالإيقاف وهل ما أبلغته من الثقة بصادق رغبتي في توثيق أسباب التضامن والتعاون الدولي . وأعلنت عظم استعجالها لفكرة التي تفضل بها رئيس جمهورية الولايات المتحدة وتام استئذانها لقيام بكل ما يوجه التضامن الدولي وسرورها بالاشتراك في العمل الجليل الذي بدأه رئيس الولايات المتحدة وتعاظله بحسن نتائجه من تخرج الأزمة العالمية وإعادة أسباب الرضاء والسلام . ولذلك فقد أبلت الحكومة البريطانية موافقتها حديثاً على الإيقاف وطلبت إليها أن توافيها بتطورات المفاوضات في هذا الشأن . وقد أودع نص الكاين في مكتب الرئاسة ليطلع عليها من شاء من الأعضاء ."

(تصديق)

حضرة الشيخ المرحوم محمد عبد الله - مصر وقد أصبحت دولة

مستقلة ذات سيادة لا يسعها إلا أن تشارك دول العالم في السبل التي تزيها لاستتباب السلم الاقتصادي . لذلك أؤيد حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في التصريح الذي تفضل بإخطار المجلس به نائياً عن الحكومة المصرية وزيجاً أن تكون مصر دائماً عضواً فعالاً في مجموع دول العالم لمصلحة السلم والنظام .

(تصديق)

أما وقد عرقت حضراتكم من تقاليدنا البريطانية المسكنة وما دار عليه الجدل في هذا الموضوع أن الرغبات التي تقدم من الأعضاء والتي يقرها المجلس ليست ملائمة للحكومة مطلقاً فليس ثمة الخطر الذي يخشاه حضرة الأستاذ البيل بك .

لهذا أرى أن الاقتراح مقبول وأن لكل عضو الحق في تقديم مظهره وأن رأى لجنة الاقتراحات هو الرأي الواجب الأخذ به .

حضرة الشيخ المرحوم المرحوم رشيد عبد الله بك في المجلس تبارك من اقتراحات تبارك يريد الانتفاع من تفسير القانون فيكتب شيئاً جديداً وتبارك آخر يريد التضييق من هذا التفسير . ومن رأيي كعضو مجلس الشيوخ أنه يجب علينا ألا نترك أية فائدة أو منفعة يمكن الوصول إليها ما دام القانون لم يمتصها بشكل واضح .

اقتراح القوانين المالية وإن كان قد حرمت منه إلا أنه إذا وجد منفذ إليه فأن لا أتربد في الوصول إليه .

ولا أخفى على حضراتكم أنه يؤمن أن الذي يقول بالتضييق هو الذي كان لا يريد أن يغير الدستور الحالي دستوراً جديداً في يده والتقدم واحداً ما فيه من الحاسن . فهل من الحاسن أن نضيق على أنفسنا وأن نحد من اختصاصاتنا إذا وجدت منفذاً ؟

(تصديق)

أرجو ونحن في بدء حياة نيابية جديدة ألا نكون في تفسير الدستور أخذين بكل هذه المبادئ، والتقاليد النيابية هي غالباً كسب لا عن طريق القانون بل عن طريق التقاليد ذاتها . ولعلنا نحن الشيوخ نتنزه هذه الفرصة فنكتسب شيئاً من هذا الطريق .

(تصديق)

حضرة الشيخ المرحوم إبراهيم راتب بك - أرجو حضرات الشيوخ

المحترمين ألا يسرعوا في أخذ الرأي لأن المناقشة انتقلت من مناقشة الاقتراح إلى مناقشة في الدستور .

يجب علينا قبل أخذ الرأي أن يرجع كل منا إلى نفسه فيما إذا كان من حقه أن يناقش في المبادئ الدستورية التي انتقد عليها أم لا ؟ ويظهر لي أن بعض حضرات الأعضاء اقتلاداً بمهارة إخوانهم في تكييف الموضوع إلى رأي وربما كان بعيداً عن الحقيقة .

هنا ، أودعت التصريح به قبل أخذ الرأي في الموضوع .

١٠ - إحالة موضوع

جواز تقديم اقتراحات برقيات في مسائل مالية إلى لجنة الحفانية لدرسه من الناحية القانونية

عقرة الشيخ المحترم عبد العظيم لبيب بك - إذا كان هناك أخذ رأى في هذا الشأن فاني أريد الكلام في كيفية أخذ الرأي .

عقرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا - إنه فيما يتعلق بالمسألة الباتر البحث فيها الآن ربما كان من المستحسن - وهي من البقية يمكن لاصحابها مبدأ قانوني هام ، أو على الأصح مبدأ دستوري هام - أن يفضل المجلس فيقرر إحالة هذه المسألة إلى لجنة الحفانية لدرستها ثم إعادتها للمجلس مشفوعة بحسب مستوى ، وبذلك يمكن من إصدار قرار فيها عن ثأن وروية .
(تصنيق)
أصوات : وهو كذلك .

عقرة الشيخ المحترم عبد العظيم لبيب بك - إنني ينبغي لإيفاء النظر في تقرير لجنة الاقتراحات حتى تفصل لجنة الحفانية في هذا الموضوع .

الرئيس - إنني من رأى حضراتكم إحالة الموضوع إلى لجنة الحفانية للنظر في المبدأ ذاته .
أصوات : نعم .

عقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - إن هذا الموضوع قد قتل بمنا قبل الآن في البوروات البرلمانية الساخية .

الرئيس - ولكن المادة ١٤٢ التي نحن بصددها كانت غير موجودة .

عقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - أعارض في الفكرة التي أبدأها حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ولا أرى حلا لإحالة هذا الموضوع إلى لجنة الحفانية لأن التقاليد البرلمانية الساجدة وأضاق آراء رجال الفقه الدستوري صريحة في أن مثل هذا الموضوع لا يحتمل جدلا وكل ضووله هذا الحق والتشريع الجديدي يؤيد ذلك .
على أن حظر تقديم الاقتراحات بمشروعات قوانين مالية من شأنه أن يعطل الباب مفتوحا لتقديم اقتراحات برقيات .

الرئيس - الفرض من الإحالة إلى لجنة الحفانية هو حل يجوز النظر في هذه الاقتراحات أولا بمجوز .

عقرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - ليس هذا ما أريده . إنني أرى صاحب السعادة توفيق دوس باشا هو الإحالة إلى لجنة الحفانية لتقرر مبدأ دستوريا في هذا الموضوع . وأنا أقول أن هذا المبدأ سبق تقريره أكثر من مرة في البوروات البرلمانية الساجدة وهو أن لكل عضو الحق في تقديم الاقتراحات .

عقرة الشيخ المحترم عبد العظيم لبيب بك - أؤيد رأى حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا لأن المسألة أهميتها الكبرى .

الرئيس - هل حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا يتسكلم في هذا الموضوع عن الحكومة ؟

عقرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا - نعم .

عقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - يجب أن يؤخذ الرأي على التأجيل أو عدم التأجيل فإذا قبل التأجيل كان بما أولا فيؤخذ الرأي على الموضوع .

الرئيس - هل يعتبر وقف النظر في الموضوع تأجيلا ؟

عقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - إن معنى إحالة الموضوع من لجنة الاقتراحات إلى لجنة الحفانية ليحس قانونا هو تأجيل نظره وهذا ما يريد به حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا فيجب إذن أن يؤخذ الرأي أولا على التأجيل ثم بعد ذلك يقرر على الموضوع .

الرئيس - الموانع على إحالة الموضوع إلى لجنة الحفانية لدرسه من حيث المبدأ يفضل بالوقوف .
وقعت أغلبية .

الرئيس - قرر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الحفانية لدرسه من جهة المبدأ .
وبناء على ذلك يتعين لإيفاء النظر في اقتراح حضرة الشيخ المحترم قلبي فهمي باشا .
(مواظفة)

عقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - لدينا الآن تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون بالنسبة للمرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع لائحة مؤقتة لتقاعد موظفي الحكومة الزائمين على الحاجة . وهذا التقرير مقدم برتيمة الطبيب إلى الاقتراحات ، وقد سبق أن أرجأنا النظر فيه مؤقتا حتى تخبر الحكومة أما والحكومة حضرة الآن فينبغي أن ننظره قبل الاقتراحات .

عقرة الشيخ المحترم محمد محجب باشا - لدينا الآن اقتراحان يصح أن نقضى منهما أولا .

عقرة الشيخ المحترم حسن صبري بك - إن الحكومة حاضرة الآن ويجب أن تقدم مشروعاتها على غيرها ، خصوصا وقد سبق أن أرجأنا النظر فيها لعدم وجود من يتبعها .

عقرة الشيخ المحترم عبد العظيم لبيب بك - لا فائدة من النظر فيها في من الاقتراحات مادام يتناولها المبدأ الذي تفصل فيه لجنة الحفانية .

مقرر الشيخ المحترم محمد عبد الله - إن النرض الذي يرى إليه حضرة الشيخ المحترم من اقتراحه هو المصلحة العامة . فقصده أن يحصل تأجيل سداد الأموال إلى زمن معين وهذه ليست بدعة جديدة بل هي قاعدة سبق أن قررتها وزارة المالية مرات عدة في ظروف استوجبت ذلك وما دام أن فرضه أن تصل هذه الرغبة إلى الحكومة فنتقرر إحالتها مباشرة إلى وزارة المالية .

مقرر الشيخ المحترم محمد الطيبي - يحسن أن نقرر إحالة هذين الاقتراحين إلى لجنة المالية لينظرهما وتقدم تقرير عنهما .

مقرر الشيخ المحترم محمد عبد الله - هذا هو ما نقرره لجنة الاقتراحات والمراض .

الرئيس - هل ترون حضراتكم إيقاف النظر في الاقتراحين رقم ٤٠٣ أو إحالتها إلى لجنة المالية ؟
أصوات : " بـحلال إلى لجنة المالية " .

الرئيس - الموافق من حضراتكم هل إيقاف النظر فيما يتفضل بالوقوف .
وقفت أغلبية .

الرئيس - الموافق من حضراتكم هل إحالتها إلى لجنة المالية يتفضل بالوقوف .
وقفت أغلبية .

الرئيس - بحال الاقتراحين رقم ٤٠٣ إلى لجنة المالية .

١٢ - مشروع قانون^(١)

بالإضافة إلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع مجلة لوائح موظفي الحكومة للزائمين على الحاجة - إقراره

تلى تقرير اللجنة ومشروع القانون (راجع الملحق رقم ٣) .

(المقرر: الشيخ المحترم حسن صبيح بك)

المقرر - الموضوع في غاية البساطة . والذي يهمنا منه أن الحكومة رأيت أن تسع الزائمين على حاجة العمل من موظفيها وستستخدمها على أن يطلبوا الإحالة إلى الماش بشروط هي في مصلحتهم ، إذ يضاف إلى مدة خدمتهم مدة أقصاها خمس سنوات . وأن يعملوا في الماش على أساس المرتب الذي يمكن أن يصلوا إليه لو بقوا في الخدمة خمس سنوات واستعفوا فيها البلاوات فلا .

(١) راجع الملحق رقم ٣

١١ - عود إلى تقرير لجنة

"الاقتراحات والمراض من الاقتراحات التي خصتها في ٧ يولييه سنة ١٩٣١

تلى تقرير اللجنة عن الاقتراح رقم ٢

مقرر الشيخ المحترم محمد عبد الله - لقد قررت اللجنة إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات لأن النص القانوني الذي يجرم تخديم مثل هذه الرغبة؟ أمر بدون أن نحال مثل هذه الرغبات إلى لجنة الحفانية لتقرر أنها رغبة وأنا وأسط في تبليها للوزارة ؟

مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم البيلى بك - المجلس قرر أن يبحث لجنة الحفانية بشأن جميع الاقتراحات .

مقرر الشيخ المحترم محمد عبد الله - بحث لجنة الحفانية مقصود على الاقتراحات الخاصة بمسائل مالية .

مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم البيلى بك - عموما .
(سجبة) .
أصوات : لا ، لا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة إحالة الاقتراح رقم ٢ إلى وزارة المواصلات ؟
(موافقة) .

أحيل الاقتراح المذكور إلى وزارة المواصلات .

تلى تقرير اللجنة عن الاقتراحين رقم ٤٠٣ و ٤٠٤

مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم البيلى بك - أنا أعارض رأى اللجنة لأن المسألة تنتهي إلى أمرين إما أن تكون هذه الاقتراحات داخلية في اختصاص السلطة التنفيذية تقع تحت نص المادة ١٤٢ من القانون النظامى الداخلى للبرلمان ، وإما أنها غير ذلك فيجب تقديمها بمشروع قانون .

الرئيس - هل من رأى حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيلى بك أن يحال هذا الموضوع أيضا إلى لجنة الحفانية ؟

مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم البيلى بك - رأى هو إما عدم قبول مثل هذه الاقتراحات أو وقف الفصل فيها حتى تقدم لجنة الحفانية تقريرها عن المبدأ القانونى .

الرئيس - هل توافقون على الإيقاف حتى تفصل لجنة الحفانية في الموضوع ؟

أصوات : " بالإحالة إلى لجنة المالية " .

المقرر - أن الموظف استفاد والحكومة خسرت . وفائدة الموظف وخسارة الخزانة متلازمان . فيقدر ما استفاد الموظف خسرت الخزانة . ولذا لا يمكن ما أصاب الخزانة من الخسارة .

مفكرة الشيخ القرم عبد الرحمن رضا باشا - لم لا تراعى الحكومة فائدة الموظف .

المقرر - إذا كان هذا الموظف يشغل وظيفة موجودة فعلا ، فما معنى أن تضم له خمس سنوات ببلدياتها الوهمية ووظيفته التي ستركها باقية . ولكن إذا كانت الوظيفة ستبقى فإن هذا شيء آخر . والاسراف إنما جاء من بقاء الوظيفة مع حالة شاغلها إلى المآل المتعطل هذا التشريع ، فصعقت الخزانة مبلغا من الفرق بين معاشه الذي يستحقه وما رتب له بمقتضى هذا التشريع . يضاف إليه مرتب من يتخلله فيها . من جراء هذا الاستثناء خسرت الخزانة .

أصوات : « موافقون على تقرير اللجنة » .

الرئيس - نتقل الآن إلى ثلاثة المشروع مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قد جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يحل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ المحتل بالمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣١

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه المادة ؟

لم يعترض أحد .

أقرت المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - لا يسرى حكم المادة السابقة على الطلبات المقدمة لداية ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ . تركت اللجنة على مقتضى المرسوم بقانون المذكور والتي لم يكن فصل فيها قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه المادة ؟

لم يعترض أحد .

أقرت المادة المذكورة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - على وزاراتنا تنفيذ هذا القانون . كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بمقتضى الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مصدق

هذا هو الغرض من هذا المرسوم . ولكن يظهر أنه توسع في تطبيقه فألقى بهؤلاء الذين يجب الاستثناء عنهم فعلا . ألحق بهم بناء على قوى قسم قضائيا الحكومة الموظفون الذين يتقاضون مرتبا مخصصا أكبر من مرتب الوظيفة التي يشغلونها .

ترتب على هذا أن المرسوم لم يأت بالغرض المطلوب منه ، فقدمت الحكومة مشروعا بقانون تطلب فيه إلغاءه ولكنها قيدت الإلغاء في مشروعها الذي يراد التصديق عليه اليوم بالمادة الثانية التي نصت على أنه « لا يسرى حكم المادة السابقة على الطلبات المقدمة لداية ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ » تركت اللجنة على مقتضى المرسوم بقانون المذكور والتي لم يكن فصل فيها قبل تاريخ العمل بهذا القانون » .

هنا اضطرت اللجنة أن تستفسر من الحكومة عما إذا كان هذا الاستثناء الوارد في هذه المادة يشمل الحاليين للتين بحيث بالشكوى منهما . أعني حالة الموظف الذي تلقى وظيفته فعلا وحالة الموظف الذي يأخذ مرتبا مخصصا أكبر من مرتب وظيفته ولا تلقى وظيفته . فجاوبت الحكومة : « لا إني أريد بهذا الاستثناء أن يشمل الاثنين معا » .

ورأت لجنة المالية بالمجلس مخالفة هذا التوسع في تفسير هذا الاستثناء الوارد بمشروع القانون وألا تأخذ برأي الحكومة في هذا الأمر . وأنا أصرح أن حضرة صاحب الدولة ووزير المالية قال لي : « إن الحكومة توافق على رأي لجنة المالية » .

وبناء على ذلك يكون هذا الاستثناء الوارد في المادة الثانية من المشروع خاصا فقط بالموظفين الذين تلقى وظائفهم فعلا ويكون ما طلبته لجنة المالية قد قبلته الحكومة . (تصفيق) .

مفكرة صاحب المعالي حافظ حسن باشا (وزير الزراعة والأشغال العمومية بالنيابة) - باسم الحكومة أريد طلب لجنة المالية وأعلن موافقتها على ما رآه .

وأتى في هذه الجلسة أريد ما قاله حضرة المقرر من أن حضرة صاحب الدولة ووزير المالية وافق على ما رآه وطلبته لجنة المالية .

(تصفيق) .

المقرر - أشكر الحكومة كل الشكر .

هذا وأنا لم تكن هناك معارضة للشروع نتقل إلى ثلاثة لأن الحكومة طلبت نظره على وجه الاستئصال .

مفكرة الشيخ القرم عبد الرحمن رضا باشا - سمعت من حضرة الشيخ المحترم مقرا اللجنة أن هذا المرسوم لم يكن له فائدة .

المقرر - الحكومة هي التي تقول هذا .

مفكرة الشيخ القرم عبد الرحمن رضا باشا - فيعتقد أن الموظفين قد استفادوا من هذا المرسوم .

أسماء حضرات الأعضاء الذين اقتصروا على مشروع القانون بإنشاء المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع لائحة مؤقتة لتقاعد موظفي الحكومة الزائرين على الحاجة .

عدد الأصوات التي أعطيت ٩٩ صوتاً كلها بالموافقة على المشروع .
أقر للمشروع بالإجماع .

إبراهيم راتب بك . أبو زيد ططاوي بك . أحمد السباري بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد طلعت باشا . أحمد عرفان باشا . الدكتور أحمد فهمي الزيد بك . أحمد نجيب براده بك . ادوار قصير بك . الدكتور أحمد يوسف عطية أفتدى . أمين حسين يوسف أفتدى . أمين سامي باشا . أمين غالي باشا .

برجس زياتري باشا .

حافظ المنشاوي بك . حافظ حسن باشا . حبيب دوس بك . حسن رشوان حادى بك . حسن صبرى بك . حسن علي جازيه بك . حسن مظلوم باشا . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا . الشيخ حسين والي .

الدكتور زكي مختار الجزيري أفتدى .

سلطان السدي بك . سلطان محمود بهسي بك .

شفيع سعد الله سلايه أفتدى .

صالح حق باشا .

طلعت سيد احمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقي عاصر بدوان . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحميد البكري . عبد الحميد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البسيوني بك . عبد الكريم شديد بك . عبد الله سميكه بك . الشيخ عبد الحميد سليم . القواء عبد الحميد فريد باشا . القواء علي أحمد باشا .

كامل برجس تكلان .

عبد أبو النصر القار أفتدى . عبد توفيق مهنا بك . عبد خيرت راضي بك . عبد راض صفيي بك . عبد صدق باشا . عبد طلعت حرب باشا . عبد غيثه بك . عبد فتحي يكن بك . عبد فهمي باشا . عبد فهمي الناصوري باشا . عبد محب باشا . عبد محمود بك . عبد مصطفى عبده بك . عبد مقبل باشا . عبد منصور أفتدى . عبد نجيب شكري بك . محمود أبو النصر بك . القواء محمود حمزي باشا . مرسى محمود أفتدى . مصطفى خليفة باشا . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . الفرقي موسى فؤاد باشا .

نجيب برعي بك . نخله جورجى المطيعي باشا .

يحيى إبراهيم باشا .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على هذه المادة ؟

لم يترشح أحد .

أقرت المادة المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يؤخذ الرأي النهائي الآن على مشروع القانون ؟

(موافقة) .

أخذ الرأي على مشروع القانون المذكور بإنشاء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وصادم ٩٩ .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بالإجماع .

٩٣ - قرار المجلس

بأن ينظر هذا طريق الاستعمال مشروع القانون الخاص بأخذ مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه من مال الاحتياط العام لاكتتاب الحكومة في أسهم بنك التليف الزراعي

مقرر صاحب المال حافظ حسن باشا (وزير الزراعة) - أحيل الى المجلس المشروع الخاص بأخذ مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه من مال الاحتياط العام لاكتتاب الحكومة في أسهم بنك التليف الزراعي وتطلب الحكومة إلى هيئة المجلس الموقر أن ينظر مشروع هذا القانون بطريق الاستعجال لأن الوقت قد أزف .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبرى بك - إن لجنة المالية مسعدة لرفع تقريرها عن مشروع القانون المذكور إلى المجلس غذا ولكن بشرط عدم التئيد بالمواعيد ولا فيما يختص بالبيع والتوزيع لأن التقرير مطول وتستطيع اللجنة أن تقدمه للجلس غذا .

مقرر الشيخ المحترم عبد الظاهر ابريل بك - إذا كان المجلس منبقد بعد قد فلا مانع من إرجاء النظر في هذا المشروع إلى تلك الجلسة .

الرئيس - ان وصل التقرير إلى المجلس حتى الساعة الواحدة بعد الظهر أمكن توزيعه .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبرى بك - لا مانع من أن يكون موعد جلسة الغد الساعة السابعة .

مقرر الشيخ المحترم ادوارد قصير بك - إن المشروع هام ويحتاج لعناية فاحصة تأجيل النظر فيه إلى جلسة تعقد بعد الغد .

الرئيس - لا مانع من نظر هذا المشروع غذا .

وفت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السابعة والديقيقة ٣٥ مساء على أن يعود المجلس للاعتداد غذا الساعة السادسة مساء ٤

محضر الجلسة الثامنة

المتعددة علنا في يوم الأربعاء ٢٩ صفر سنة ١٣٥٠ الموافق ١٥ يولييه سنة ١٩٣١

ملخص

- ١ - الإجازات .
- ٢ - تصديق مل محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - جهر الأسماء إلى حين حضور حضرات الوزراء وإرجاء القرار في مشروعات القوانين الواردة بمعدل الأعمال لعدم وجود مثل الحكومة .
- ٤ - تقرير لجنة الاقتراحات والرائض عن الررائض التي لحقت في جلسة ٧ يولييه سنة ١٩٣١
- إرجاء القرار فيه إلى بعد الفراغ من المسائل الأخرى التي كانت مهيئة إلى حين حضور مثل عن الحكومة .
- ٥ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بأخذ مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه من مال الاحتياط العام لاكتتاب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعي .
- ٦ - تقرير لجنة المالية (رقم ٤)
- إقرار مشروع القانون .
- ٧ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الخارجية بالنيابة من حضرة الشيخ المحترم مل مجلس باشا عن ممتلكات المصريين بالجمهورية التركية - الإجابة عليه .
- ٨ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بالمال - الإجابة عليه .
- ٩ - تقرير لجنة المالية (رقم ٥)
- إقرار مشروع القانون .
- ١٠ - تقرير لجنة الاقتراحات والرائض عن الررائض التي لحقت في الجلسة ٧ يولييه سنة ١٩٣١ (رقم ٦)

(ب) بتوليذذ :

حضرات : إلياس عوض بك . محمد أحمد هويد باشا .
شاي جريس بك . صالح للموم باشا . الشيخ عبد الحميد
سليم . الألبا يوانس .

ثانيا - المحتويين :

(١) من جلسة اليوم حضرات : أوزيد طنطاوي بك .
حافظ المنشاوي بك . محمد الله عبد الرحمن السيد أفندي .
عبد العزيز الهسيوني بك . الشيخ محمد الأحمدى
الظواهرى . نخلة جورجى المطيبي باشا .

(ب) من جلستى الأسس واليوم : حضرة يعقوب بيساوى
عليه بك .

(ج) من جلستى اليوم والاند : حضرات : سلطان محمود بنمى
بك . محمد طلعت حرب باشا .

اجتمع المجلس السابعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب النوبة يحيى
إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا :

أولا - الغائبين :

(١) بإجازات :

حضرات : اسماعيل سرى باشا . حليم تاحوم أفندي .
بولس حتا باشا . سليمان شتان بأبله بك . سليم خليل
بطرس بك . إبراهيم وبيد باشا . اللواء محمد صادق يحيى
باشا . حسن سعيد باشا . قلى قهى باشا . الدكتور
عمود عبد الوهاب بك . الدكتور فارس نمر . أحمد
ذو الفقار باشا . يوسف قنواى باشا . محمد نجيب
شكرى بك .

٤ - تقرير لجنة

الانقراضات والرائض من الرافضين الى لجنة ٧ يولييه سنة ١٩٣١

(المقرر خضرة الشيخ المحترم محمد عبد باطا)

شرح في ثلاثة التقارير .

(حضر خضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء
ووزير الداخلية والمالية) .

٥ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بأخذ مبلغ من المال الاحياطي العام
لاكتساب الحكومة في اسمهم بنك التليف الرأسي - تقرير لجنة المالية -
لقرار مشروع قانون (١)

خضرة الشيخ المحترم من صبره بك - بين أعمال جلسة اليوم مشروع
مستعمل خاص بأخذ مبلغ من المال الاحياطي العام لاكتساب الحكومة
في اسمهم بنك التليف الرأسي وهذا المشروع مقدم بمقتضى ترتيب الجداول
على التقرير الخاص بالرائض وقد حضر الآن دولة رئيس مجلس الوزراء
ووزير المالية فلا يسن نظر هذا المشروع الآن ؟

(موافقة) .

على تقرير اللجنة (راجع الملحق رقم ٤) .

القرار - هذا هو التقرير وقيل أن انتقل الى تبسيه رأيت حاجة لأن
أدلى بتصريح يثبت في محضر الجلسة وهو :

انه جاء بمحضر الجلسة السابعة لمجلس النواب المنعقدة في يوم الثلاثاء
٢١ صفر سنة ١٣٥٠ الموافق ٧ يولييه سنة ١٩٣١ بالصفحة الخامسة من
المحضر المطبوع وفي السطر الثاني من النهر الثاني من تقرير لجنة المالية
لمجلس النواب - وارتباطها بذلك لمدة ٩٩ سنة . وهي مدة امتياز .

وجاء بهذا المحضر أيضا بالصفحة السادسة وبالمطابقين الثامن عشر
والثاني عشر من النهر الثاني على لسان خضرة مفرد لجنة المالية :
"مدة امتياز البنك" .

وبما أن التبع "مدة امتياز" و "مدة امتياز البنك" لا يمكن ان
ينصرفا الى مدة عقد الشركة وهي التي حددت بنسب وتسعين سنة في عقد
التأسيس لئلا امتياز لشركة بنك التليف الرأسي - وبما أن عدم الإحارة
الى ذلك قد يسبغ في المستقبل بعض اللبس ، لذلك رأيت بصفتي مقسرا
لجنة المالية بمجلس الشيوخ أن أثبت هذا التصريح قبل أن يبتع على مشروع
القانون حتى لا يكون ثم عمل لتأويل .

(١) راجع الملحق رقم ٤

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات : أحمد نجيب براده بك . ابراهيم
راتب بك . حبيب دوس بك . شفيق سمد الله حلايه أفندي .

حبيب المصري بك (سكرتير عام) .

أعلن خضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - يطلب خضرة الشيخ المحترم نجيب براده بك إجازة لمدة
أسبوع اعتبارا من ٢٠ يولييه الجاري . ويطلب خضرة الشيخ المحترم عد
نجيب شكرى بك إجازة لمدة أسبوع من اليوم والمكتب يوافق على معهما
هايين الإجازتين فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

خضرة الشيخ المحترم محمد عبد باطا - لى ملاحظة صغيرة. جاء على لسانى
في الصفحة الثامنة ما يلى : (بحث لجنة الحفانية مقصور على الاقتراحات
الخاصة بمسائل مالية) وما قصدت - على ما أذكر - هو (بحث لجنة
الحفانية مقصور على الاقتراح الخاصة بالمسألة المالية) وسياق الكلام يدل
على هذا فأرجو تصحيح المحضر .

خضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - أيقصد خضرة الشيخ
المحترم تفسير العبارة أم اصلاح خطأ في المحضر ؟ لقد سمعنا هذه العبارة كما
أثبتت في المحضر .

خضرة الشيخ المحترم محمد عبد باطا - قلت العبارة الصحيحة على ما أذكر
ويستوى عندى تصحيحها أو إثباتها بمحضر جلسة اليوم بإختارها تقيما .

الرئيس - المجلس يعلق على محضر الجلسة السابقة مع إثبات هذا
التفسير في محضر جلسة اليوم .

٣ - حجب الأسئلة

الى حين حضور حضرات الوزراء ، وإذ جاءه الفظرف مشروعات القوانين الواردة
بجدول الأعمال لعدم وجود مثل الحكومة

الرئيس - تحجب الأسئلة ومشروعات القوانين الى حين حضور
الحكومة .

ونصت المادة الأولى من هذا القانون نفسه على ما يأتي :

"يرخص للحكومة بأن تشترك في تأسيس شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك زراعي يتولى على وجه الخصوص العمليات الآتية ذكرها :

التسليف لتفقات الزراعة والحصاد وشراء الآلات الزراعية والمساكنة وإصلاح الأراضي والتسليف على المحاصيل وتقديم سلفيات للمبيعات التعاونية وبيع الأسمدة والبذور لأجل والمساعدة على إيجاد المنشآت التي تعمل لمفعة الزراعة والتسليف الزراعي وانتشار تلك المنشآت .

واشتراك الحكومة يكون بالاكتساب في أسهم البنك بما لا يزيد على قيمة نصف رأس المال على ألا يتجاوز قيمة ما تكتسب به مليون جنيه ."

أودع هذا القانون مع القوانين الأخرى التي أودعت بالمجلس فأصبح قانوناً قائماً نافذاً . وقد أراح للحكومة ألا يجاوز اكتسابها في أسهم البنك الزراعي بما لا يزيد على نصف رأس مال البنك أي بنصف مليون جنيه كما نص على اشتراكات أخرى مبيتة في هذا القانون .

فإذا ما نظرنا إلى القانون المطروح على حضراتكم الآن وجدنا أنه يشتمل على مادة واحدة نصها كما يأتي :

"يؤخذ من مال الاحتياطي العام مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه (خمسمائة ألف جنيه مصري) . ويخصص لاكتساب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعي ."

هذا النص هو ذاته النص الوارد في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ الصادر في ١٢ يولي سنة ١٩٣٠ . فإما هي الحكمة في وضع هذا القانون وتقديمه للبرلمان . لذلك رأينا حضرة مندوب وزارة المالية يصرح كما ورد في التقرير الذي تلاه حضرة المقرر أن ليس هناك موجب لاستصدار قوانين يفتح امتيازات عن السنة الملايين من الإنجنيات إلا إذا رأى قسم القضاء غير ذلك وهذا التصريح يتفق مع نصوص المرسوم بقانون الأول وإن ظل ذلك بأن القروض ليست إلا نوما من توظيف المال الاحتياطي .

يقول حضرة المقرر إن المادة (١٣٦) من الدستور تنص على أنه لا يجوز عقد قرض عمومي إلا بموافقة البرلمان .

هذا حسن إذا لم يكن هناك قانون قائم وثابت فلا حل إذن لأن هر قانونا لم يأت بجديد .

المقرر - مرسوم القانون الذي يشير إليه حضرة الأستاذ حبيب دوس بك هو الذي رخص فيه الحكومة بالاشتراك في تأسيس البنك الزراعي في وقت لم يكن فيه برلمان .

وقد صدر هذا المرسوم في سنة ١٩٣٠ ولم ينفذ ولم يشرع في تنفيذه بتوظيف المال فلا إلا بعد العمل بالاستور .

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - لي طلة تتجلى بالشكل ...

المقرر - لم أنته من تقريري بعد ، فلذا كانت الإيضاحات التي أبدأها لا تحتاج لشرح وقت هذا الحد ، وإلا فاني أتولى شرح ما جاء في التقرير حسب إرادتكم .

مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم ايل بك - يحتاج الشطر الأخير من التقرير زيادة الشرح .

الرئيسي - أوجب الاستئذان قبل الكلام .

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - يجب إبداء الاعتراضات المتعلقة بالشكل قبل البدء في مناقشة الموضوع .

مقرر رئيسي - يريد حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك أن يتكلم في مسألة خاصة بالشكل .

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - سأنتكلم عن عدم جواز نظر هذا المشروع .

المقرر - إذا كانت الأمر يرجع إلى عدم جواز نظر المشروع أصلاً فكان واجباً إبداء هذا الاعتراض قبل ثلاثة تقرير لأن البدء في التلاوة هو بدء في المناقشة .

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك - الاعتراض الشكلي الذي أردت عرضه على حضراتكم لا يتعلق بموجز القانون وإنما يختص بالسبب في تقديمه .

قامت في ذهني وقعن بعض أخواني اعتراضات على حكم تقديم هذا القانون في الوقت الذي لا حاجة فيه لتقديمه إذ القوانين القائمة التي أودعتها الحكومة فلام مكتب المجلس فيها ما يفي عن وضع هذا القانون .

نص الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستوري للبلاد في المادة الخامسة منه على ما يأتي :

"تعرض القوانين التي صدرت منذ ٣١ يونيو سنة ١٩٣٠ حتى اجتماع البرلمان على المجلسين في دور الانعقاد الأول للبرلمان . فإن لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل .

ولا يجوز أن تنسخ القوانين المعروضة أو أن تعدل إلا بقانون ."

بعد هذا صدر المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالتخصيص للحكومة بالاشتراك في إنشاء البنك الزراعي ونصت المادة الثالثة منه على ما يأتي :

"تؤخذ المبالغ اللازمة للاكتساب وتقدم القروض المنوه عنها بالمادة السابقة من المال الاحتياطي للدولة ."

مقرر الشيخ محرم محمود أبو النصر بك - أريد أن أستعمر من حضرة المذرع عما يأتي :

تمهت الحكومة بقروض ستة ملايين جنيه ليك التسليف الزراعي . واستقر الرأي على أن هذا الاقتراض لا يكون إلا بقانون فإذا فرضنا وتمتد الحكومة لكي طلب فتح اعتماد بأي مبلغ من هذه الستة الملايين ولم يوافق المجلس أو البرلمان موافقتها من هذا الطلب فإننا نكون الحال مع وجود هذا الصمد من جانب الحكومة في عقد الشركة الذي نص فيه على أن "تخدم الحكومة قروضا للبيك لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات" .

أقول ماذا يكون الحال بين تمهتها المزمع وبين رفض البرلمان ؟ وما هي النتائج التي تترتب على ذلك ؟

مقرر صاحب المردود اسماعيل صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ومدير المالية والداخلية) - تشبه الحالة التي يثير إليها حضرة الشيخ المحترم الحالة الآتية :

تقرر فتح شارع في مدينة من المدن بقانون ولا بد من نزع ملكية المقاربات التي يستلزمها فتح هذا الشارع ونزع ملكية المقاربات لا يكون إلا بقانون حتى ، وهنا يكون على سؤال أيضا ماذا نصنع بالقانون الأول إذا رأى البرلمان ألا يوافق الحكومة على الاعتمادات اللازمة لنزع عن المقاربات التي اقتضاها فتح الشارع بناء على ذلك القانون ؟

هذه تمهات يجب على الحكومات أخذها ومفروض في الهيئات البرلمانية أن تنظر إلى هذه التمهات بين هذه التمهات بين هؤلاء الاحترام .

ومع ذلك تصمد الحكومة ولا أن لا يزيد مجموع المبالغ التي تقرضها ليك التسليف الزراعي عن ستة ملايين من الجنيهات وربما يرى البرلمان أن خمسة ملايين كافية وحيدة تكون المسألة على بحث بين الحكومة والبرلمان يجعل الحق في نهايته والمفروض أن الحكومة والبرلمان والبيك لا بد وأصلون في النهاية إلى ما فيه المصلحة دون ضياع الوقت في جدل .

مقرر الشيخ محرم محمود أبو النصر بك - الذي أنهى أن التمهات لها آثارها سواء أكانت من الحكومة أم من الأفراد .

فإذا كانت هذه المسألة يكتفي فيها أهل من الآمال الطيبة التي أبدعها حضرة صاحب المذرع رئيس الحكومة من أنه سوف لا يحصل خلاف بين البرلمان والحكومة في المستقبل - والمستقبل بيد الله - فاني لا أؤقن بهذه الآمال أنا أعشى أن تترتب نتائج غير متوقعة من مجرد آمل قد لا تحقق لأن المستقبل غير معروف لأحد .

المقرر - لقد فات حضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك أن تمهات الحكومة مزلة أدنيا ولكن ينبغي ألا يؤخروا أن يترك التسليف الزراعي الذي أسس بمرسوم والذي اشتركت فيه الحكومة قد أسس بمصر . وفي مصر دستور يصريح في جلاء ويوضح بأن تمهات الحكومة في مثل هذا الموضوع يجب أن يعجزها البرلمان .

ولما كانت المادة (١٣٦) من الدستور تقضي بالإخذ مال من أموال الدولة إلا بموافقة البرلمان - ولم تقل بقانون - أعني أنها حمت أن هذا الأمر لا يكون إلا بموافقة البرلمان وإن كان وجود البرلمان يتم إلا يصدر قانون إلا بعد مرور مجلسه .

فالدستور هو الذي جعل الحكومة تتقدم المجلس بمشروع القانون المطروح على حضراتكم فلا يفهم مطلقا أن عضوا من البرلمان الذي أعطى حق الموافقة بهذه المادة يعنى . ويقول إن مرسوم القانون الذي لم ينفذ هو الواجب الأخذ به .

مقرر صاحب المردود اسماعيل صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ومدير المالية والداخلية) - إن الموضوع الذي طرحه حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك لا يخلو من وجاهة غير أنه قد فات حضرة أن القانون الذي صرح فيه للحكومة بالاشتراك في رأس مال البيك الزراعي إنما قرر التواعد العامة فقط .

أما القانون المعروض الآن على حضراتكم فالغرض منه تنفيذ وتطبيق هذه القواعد .

صرح القانون الأول للحكومة بالاشتراك في رأس مال البيك بمبلغ لا يتجاوز مقداره مليون من الجنيهات فإذا ما أبادت الحكومة تنفيذ هذا القانون ورأت أن يكون اشتراكا بمبلغ مقداره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه عمدت إلى مشروع قانون بفتح اعتماد بهذا المبلغ أي أنها فصلت ما أحله القانون الأول .

هذا هو السبب الذي من أجله قمنا مشروع القانون بفتح اعتماد بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه للاشتراك في أسهم البيك الزراعي .

زيادة على ما تقدم أريد أن أقول إن الحكومة قصبت بتقديم هذا للمشروع معنى ساميا هو أننا ونحن على أبواب البرلمان إذ لم يكن بيننا وبين افتتاح المجلسين إلا أيام - أردنا أن لا تتعطل بفتح الاعتماد فغضت عن المجلسين فرصة من أجل الفرص وهي فرصة البحث في مشروع من أهم المشروعات طالما خافق إليه البلاد . من أجل هذا يمكن أن نقول إننا نكفينا بعض الشيء في إصدار هذا القانون حتى يتاح لنا أن نقدم لحضراتكم الواقع أن الذي تميل إليه الحكومة كل الميل هو أن يكون القانون موضع بحثكم لأنها تتباح أن يكون البيك الزراعي ثمرة جهودكم وجهودكم ولهذا السبب ألح على حضراتكم في نظر القانون وإخراج مشروع البيك إلى حيز الوجود .

(تصفيق حاد) .

مقرر الشيخ محرم حبيب دوس بك - أشكر دولة رئيس الوزراء على البيان الذي أدلى به للجيش وما أظهره من الميل الدستوري الصحيحة وإن كنت ما زلت متقلدا - كما يقول دولته - من الوجهة القانونية البحتة أنه كان على الحكومة أن تسير على مقتضى القانون رقم ١٩٣٠ سنة ١٩٣٠ ولكن الأسباب التي أبدعها حضرة صاحب المذرع رئيس مجلس الوزراء وضعت لنا ما تظهره الحكومة من الميل الدستوري ولذلك أكرر الشكر لدولته .

(تصفيق) .

عشرة الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجزيري أقرى - الحقيقة أن البنك هو التي تستغل بمثلة في مجلس إدارة البنك ولو اشترى الأهل من أسهمها .

عشرة صاحب البروة اسماعيل صديق باشا (وزير المالية) إن الأهل والتعاقبات سيحلون حينئذ في الجمعية العمومية للبنك .

المرئسي - كل من يملك عددا معينا من أسهم البنك له حق حضور اجتماعه العمومية .

عشرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - لي استفسار بسيط . جاء في تقرير اللجنة ما يأتي (وإن تقدم قروضا للبنك لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين ويكون لحده القروض فوائد يحدد سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك ولا يجوز للحكومة أن تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك) .

فلماذا تحرم الحكومة من أن تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك .

المقرر - هذا هو ما جاء في القانون الذي فوض للحكومة الحق في تأسيس البنك . ومع ذلك فقد ورد في الإجراءات التصفيية أن الحكومة أخفقت مع البنك على أن يرد لها المال الزائد على حاجة السلف بشرط أن يقرره إذا ما دعت الحاجة إليه . وفي الواقع إذا ما قيل سلفة فني أنها لا تدر إلا حين الأجل وقد صرح الحكومة أن تعرض لأجل هو تسعون سنة . فالأصل أن ما أقترض البنك فلا يجب أن يبقى تسعا وتسعين سنة . وبالرغم من هذا التفويض للحكومة فقد رأت - وهي تفرض بقاثة صغرة - أن يكون لها الحق في أن تسترد ما أقترضت . وتفاوضت في ذلك مع شركة البنك وانتهت معها إلى أنها إذا أقترضت قرضا فاليك على اعتماد أن يرد لها ما يزيد على حاجته . وإذا احتاج إليه يرد له ثانيا .

عشرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - جاء في نهاية تقرير اللجنة ما يأتي :

(لما تقدم رأت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على مشروع القانون المعروض بتعطف هو :

« إن هذه الموافقة لا تعتبر بحال من الأحوال تصديقا على إقراض الستة ملايين من الجمعيات إلى بنك التسليف الزراعي لأن هذا الإقراض يجب أن يوافق عليه البرلمان بمشروعات قوانين بنسخ اعتمادات على المال الإحتياطي للدولة » .

أحال حضرة الشيخ القلم مقرر اللجنة . حل لا يصح بعد ما قرره حضرته من أن المصادرة (١٣٦) من الدستور تحم أن تطالب الحكومة في كل قرض موافقة البرلمان . وبعد ما فاه به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

وبما أن تمهيدا لبنك التسليف الزراعي هو تمهيد شرطي من هذا النوع فلا بد من إقراره من البرلمان وقد وضعت لجنة المالية هذا الموضوع موضعيا كافيا فلا ضرورة إذن لإثارة هذا الجدل حوله .

عشرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - تنبي أن التمهيد الوارد في عقد الشركة مفروض فيه موافقة البرلمان فإذا لم يوافق البرلمان فلا يكون للتصديق قيمة .

المقرر - المعروض الآن على المجلس هو طلب الموافقة على اعتماد مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيهه فضضرة الشيخ المحترم أن يوافق أولا يوافق عليه . فوضنا من أن يترحضره الجدل حول مبلغ الستة ملايين من الجمعيات التي ليست هي الآن على البحث كان ينبغي أن يخصص بحثه في الموافقة أو طمعا على الاعتماد المطروح الآن على المجلس . ووضنا من أن يتمكن بما يجمع به المستقبل ويناقش في قروض غير موجودة فلا كان ينبغي أن يصح نفاذ يكون موقف الحكومة وقد ارتبطت بالاشتراك في تأسيس بنك التسليف الزراعي بالإكتتاب في أسهمه بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيهه أقول ماذا يكون موقفها إذا رفض البرلمان الموافقة على هذا الاعتماد .

(تصديق) .

عشرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - أظن أنك أجبني على سؤال جوابا شافيا .

المقرر - أرى أنني أجبته جوابا وافيا .

عشرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك - أشك في أن هذا مفتح .

المقرر - لك أن تشك .

قد اتينا . فهل هناك ملاحظات على المشروع قبل أن ننقل إلى تلاوة مواده .

عشرة الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجزيري أقرى - إنه مشروع نافع البلاد . ولا تخفى فائده الفلاح

المرئسي - لا يجوز أن تتلو .

عشرة الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجزيري أقرى - الحكومة والبنوك فرصة الإكتتاب في هذا البنك . وليس لدى الأهل ولا التعاقبات مثل هذه الفرصة . وكذا نود أن يكون لهم مثل هذا الحق .

المرئسي - الأهل والتعاقبات لم أن يشترطوا من الأسهم التي أكتبت فيها البنوك المشتركة في تأسيس البنك .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - أردت أن أؤت رأي حضراتكم .

مفكرة الشيخ المحترم محمد راتب بك - نظرا لبارسة في تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون لإنهاء التشريع المؤقت . وورد في هذا التقرير تحفظ لجنة عرض على المجلس ووافق عليه ، فلم لا توافقون اللجنة على هذا التحفظ بعد ما وافقتم أمس على مثله ؟

المقرر - الحكومة قبلت هذا التحفظ فعلا . فلا أنهم معنى الثالثة فيه بعد ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم - نظرا لما لهذا المشروع من صفة الاستعجال - على ثلاثة مرة واحدة يقرع عليه بعدها ؟
(موافقة) .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قد جلس الشيخ وبجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - يؤخذ من مال الإحتياطي العام مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيهه (خمسة آلاف جنيه مصري) ويخصص لكتاب الحكومة في أسهم بنك التليف الزراعي .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما صدق من قوانين الدولة .

المقرر - هناك مشروع قانون بإلغاء الإحتياطي الزراعي ميسر على حضراتكم الآن . ولما كان المشروعان مرتبطين ببعضهما فإرى - إذا وافق المجلس - أن يثل المشروع الآخر حتى يقرع عليهما دفعة واحدة بدلا من اضافة الوقت في تكرار التذلل على الأعضاء .

مفكرة الشيخ المحترم موسى فؤاد بك - أرى أن يؤخذ الرأي على كل مشروع على حدة .

مفكرة الشيخ المحترم مرسى محمد أفندي - لا يصح أن يشترع على المشروطين مرة واحدة .

المقرر - إن لا تقرأ هذا مائة ، ومع ذلك فلا مانع من أخذ الرأي على كل مشروع على حدة .

من تبيد دستوري لا مزيد عليه . وثقة بوزارة حضرة صاحب المصلحة ، فلا يجوز بعد ذلك كله أن يخطف هذا التحفظ . إذ لا معنى لوجوده . وبخاصة والدستور صريح فيما اشترطه التحفظ .

المقرر - التقرير من عمل اللجنة . واللجنة انتهت منه وقدمته . فليس لأحد أن يطلب حذف شيء منه وكل ما لحضرات الأعضاء أن يوافقوا عليه جملة أولا يوافقوا

(جبة) .

لا تضجوا . التقرير من عمل اللجنة وكل ما للمجلس أن يوافق عليه أولا يوافق
(جبة) .

هذه مسألة قد بحثت وقرع منها . فالتقرير من عمل المجلس . وهي تهدم المجلس كما وضعت . وهو يناقش فيها . وله أن يجوز في قراراته كما يشاء . لا أن يخطف من التقرير شيئا . إنما يمكن للمجلس أن يقترح على التقرير . التقرير على تحضيري خدمه اللجنة للمجلس إذا ما انتهت منه . وله حق لاقتراع عليه . فله أن يقره أو يرفضه . أو أن يقرر تعديلا له . هذا حق .

(حضر حضرة صاحب المعالي حافظ حسن باشا وزير الزراعة والأشغال العمومية بالنيابة وصاحب السعادة علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية) .

أرجو أن يتظفروا حضراتكم حتى تنقلم . التقرير في موضوعه عمل لا يمكن أن يس . وإنما هو موضع مناقشة . فلا يخلو الحال من أن يوافق عليه المجلس كما هو . أو أن يقترح على تعديله . أو أن يقترح على بزه منه . وعلى كل حال يجب أن يبين تقرير اللجنة كاملا . فان كان حضرة الشيخ المحترم يطلب الاقتراع على الفقرة الأخيرة التي وضعتها اللجنة لفرض ظهره فعلا . إن كان يريد هذا فليقدم حضرته بذلك اقتراحا للمجلس . يجوز أن ينظر فيه . ويوافق عليه المجلس أولا يوافق . أما أن يخطف جزء أو فقرة من التقرير فلا يجوز .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - ليس أمام المجلس تقرير يطلب منه الموافقة عليه أو عدم الموافقة . وإنما أمامه قانون يقترح عليه الآن تطلب فيه الحكومة قيم اعتماد يبلغ خمسمائة ألف جنيه . وهو الذي يجب أن نقول فيه . "نعم" أو "لا" .

أما أن نوافق عليه بشرط أن تستعد الحكومة بأن لا تعرض مبلغ مستقلا من جنيته إلا بإذن من البرلمان . فهذا غير مقبول ولا هو منطقي ولا قانوني . والذي أقوله . إن الاقتراع على نص اعتماد يبلغ خمسمائة ألف جنيه يكون بشرط تحفظ . هذا هو المقبول . أما أن اللجنة تحفظ أولا لا تحفظ . فحسن أحرار في قبول هذا التحفظ الذي ترضيه .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - هل هذا التحفظ سيدفع في القانون ؟ إن التحفظ في التقرير .

التركية حصنة في الموضوع ومتى كانت وزارة الخارجية المصرية شاعرة بأهمية الأمر ربما بإجالة الملك قد استمر الأمر كل هذه السنين الطويلة كما استمر حومان الإطبا المصريين من أملاكهم فرف ما يلصقهم من الخوف من سقوط حقهم في أملاكهم وروبيها بمضى المدة .

ثم رأينا في الجرائد أن الحكومة التركية صرحت للأجانب بالتملك في المدن ولكن ليس هذا كل شيء بل إن أملاك المصريين في قرى الجمهورية التركية أضحت مضاعفة لما يملكون في المدن ولا مني لحوائهم من أراضيهم الزراعية التي هي أساس معاشهم في القرى بينما يتمتع الأتراك بكامل حقوقهم في المدن والقرى في الملكية المصرية .

يرى صاحب المثلث وزير الخارجية أن المصريين هضمت حقوقهم هناك إلى حد أن صاروا أقل استحقاقا في نظر تركيا من أعداء تركيا الذين سويت مسألة التملك معهم بطريق البذل لا بطريق الحرمان المطابق كما هو مشاهد في مسألتنا الحاضرة .

فهل وصل إلى علم وزارة الخارجية شيء من الطريقة التي تريد بها الجمهورية التركية تسوية هذه المسألة بخصوص القنارات التي يملكها وسيلكمها المصريون بالمدن والقرى في الجمهورية التركية .

وهل ترد الوزارة إعطاء المسألة أهميتها لتسويتها في القريب العاجل بما يضمن حقوق رعايا جلالة الملك على وجه المساواة والمساواة بين المصريين والأتراك في الجمهورية التركية ؟

المخلص

على فهمي

٩ يولييه سنة ١٩٣١

مفكرة صاحب إعادة توقيص دوس باشا (وزير المواصلات ووزير الخارجية بالنيابة) - إن الوزارة كانت ولا تزال عاملة على تسوية المسائل المختلف عليها بين الحكومتين المصرية والتركية اتصالا لمفكرة معاهدة بين البلدين تنظم حقوق إقامة رعايا كل منهما في البلد الآخر . والمأمول أن يتم الاتفاق على الوجه المرغوب بفضل ما يجمع بين البلدين من طيب الصلات وما لهما من صادق الرغبة في توثيق روابط المودة .

ولقد كان من أثر المراسلة التي بذلتها الوزارة أن أصدر مجلس الوزراء التركي قرارا بتمييز المصريين حق التملك في تركيا . وهذا الحق قاصر على المدن الكبرى دون القرى . بالتطبيق لأحكام القانون التركي التي ترى على جميع الأجانب على السواء .

أما ما قد يملكه الأجانب من عقارات القرى بطريق الميراث فلا اعتراض عليه غير أن حق تصرفهم فيه خاضع لشروط خصوصية .

مفكرة الشيخ المحرم على فهمي باشا - لم أنهم المقصود من عبارة "فلا اعتراض عليه" .

مفكرة صاحب إعادة توقيص دوس باشا (وزير المواصلات ووزير الخارجية بالنيابة) - إن مالا اعتراض عليه هو "ما قد يملكه الأجانب من عقارات القرى بطريق الميراث" .

الرئيس - لبدأ الآن بأخذ الرأي على مشروع القانون .

أخذ الرأي على مشروع القانون المذكور بالنسبة بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وتقدم ٩٥

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بالإجماع .

٦ - سؤال

موجه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الخارجية بالنيابة من حضرة الشيخ المحرم على فهمي باشا من تفككات المصريين بالجمهورية التركية - الأجابه عليه

مفكرة صاحب إعادة توقيص دوس باشا (وزير المواصلات ووزير الخارجية بالنيابة) - هناك سؤال موجه إلى بعضى وزراء الخارجية بالنيابة أرجو أن يسمح لي بالإجابة عليه الآن .

الرئيس - لا مانع .

نص السؤال

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ أرجو دلوكم تبليغ سؤال هذا إلى حضرة صاحب المثلث وزير الخارجية . ونحضرنا ليقول فائق الاحترام

لمصريين ببلاد الجمهورية التركية أملاك عقارية في المدن والقرى ، امتلك المصريون هذه القنارات إما بطريق الميراث لما بين الحكمتين من الروابط الدينية والقومية القديمة وإما بطريقة من طرق التملك القانونية والأحكام بملكتهما المصرية قنارات كثيرة في المدن والقرى بمصر امتلكوها بنفس الأسباب التي امتلك بها المصريون قنارات تركيا ، وهذا التملك من الجانبين حصل قبل وبعد الحرب الكبرى وكان المصريين والأتراك قبل الحرب يتمتعون على السواء بكافة حقوقهم في ممتلكاتهم في الحكمتين ولكن عندما أبرمت معاهدة لوزان حرمت الجمهورية التركية على الأجانب حق التملك في الملكية التركية وبسبب استقلال مصر عن تركيا احتريت المصريين أجانب وصار المصريون محرومين من حق التملك في تلك الجمهورية بل أصبحوا محرومين حتى عما كان حقا شرعيا لهم بالميراث والتملك قبل تاريخ معاهدة لوزان أما الأتراك فلم يطرأ على حالهم أي تغيير في الملكية المصرية بل استمروا يتمتعون بكامل حقوقهم العقارية في الملكية المصرية أسوة بالمصريين أنفسهم ، وفي هذا من عدم المساواة في التعامل بيننا وبين اخواننا الأتراك ما لا رضاه مغلظة ولا تسمح به كرامة .

وقع كثير من المصريين اعتراضات عديدة بجلالة الملك ووزارة الخارجية من سنوات عديدة بهذه الطريقة لرفع هذا الحيف وتمكينهم من التمتع بحقوقهم الطبيعية في ممتلكاتهم هناك ونقل تكليفها بهمهم ولم يصلوا إلى نتيجة ما لغاية الآن بعد مرور جملة سنوات على هذا الأمر ومع أن تسويته العادلة لا يصح أن ترد على مواجيد وصول البوستة بين مصر وتركيا متى كانت نية الحكومة

مفكرة الشيخ المرحوم علي قزوين باشا - عدم الاعتراض هذا من جانب الحكومة التركية . اليس كذلك ؟

مفكرة صاحب السعادة قزوين دوس باشا (وزير المواصلات ووزير الخارجية بالنيابة) - طيبا ومعنى هذا أن انتقال الملكية يجب أن يتوقف شروطا مخصوصة .

مفكرة الشيخ المرحوم علي قزوين باشا - إن ما أسأل عنه هو هل يستطيع المصري الذي يملك حقارا في الثرى التركية أن يتصرف في حقاره هذا تصرف المالك في ملكه وأن يستقله ؟

مفكرة صاحب السعادة قزوين دوس باشا (وزير المواصلات ووزير الخارجية بالنيابة) - إن التصرف خاضع لشروط مخصوصة .

مفكرة الشيخ المرحوم علي قزوين باشا - هل يقصد بالتصرف حق البيع والشراء أم أن هذا الحق لأصغر حل حق الإدارة فقط ؟

مفكرة صاحب السعادة قزوين دوس باشا (وزير المواصلات ووزير الخارجية بالنيابة) - يرجع في هذا إلى نصوص القانون التركي .

مفكرة الشيخ المرحوم علي قزوين باشا - ومن لنا أن نقف على نصوص القانون التركي ؟ إن الأولى بمعرفة هذه النصوص هي وزارة الخارجية وهي التي يستق منها الأفراد معلوماتهم التي يستطيعون بها الوقوف على كيفية استعمال حقوقهم . ولذلك نطلب من سعادة الوزير زيادة الإيضاح .

مفكرة صاحب السعادة قزوين دوس باشا - (وزير المواصلات ووزير الخارجية بالنيابة) ليس لدى ما أقوله سوى ما ذكرته .

الرئيس - لقد أجاب سعادة الوزير بما فيه الكفاية .

وقعت الجلسة الساعة السابعة والربع مساء للاستراحة .

أعلنت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخمسين :

٧ - مشروع قانون

قانون من مجلس النواب بإلغاء الاحتياطي الزراعي - مقترح لجنة المالية - أفراد مشروع القانون (١)

(المقرر حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك)

على تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ٥) .

المقرر - أعلن أنه لم تبق حاجة هذه القوانين بعد أن تم إنشاء البنك الزراعي .

(١) راجع الملحق رقم ٥

مفكرة الشيخ المرحوم عبد القاسم بك - صدر في عام ١٩٢٩ مرسوم بإنشاء احتياطي زراعي مع أخذ مبلغ ٤ مليون جنيه من الاحتياطي العام وفي يونيو سنة ١٩٣٠ أضيف إلى ذلك الاحتياطي ٤ مليون جنيه . وفي نوفمبر سنة ١٩٣٠ أضيف إليه مبلغ قدره ٣ مليون جنيه لصندوق المبالغ الغضصة للسلف الزراعية هو ١١ مليون جنيه . والذي أريد الآن هو الوقوف على مقدار ما صرف من هذا المبلغ والباقي منه .

الرئيس - هذا الاستلام خارج عن الموضوع . ويستطيع حضرة العضو المحترم أن يوجه به سؤالاً للحكومة إذا شاء .

المقرر - للموضوع المطروح هو إلغاء القوانين .

الرئيس - إننا لم تكن هناك معارضة للمشروع فنقل إلى تلاوته نظرا للاستقبال .

لم يترضى أحد .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلغى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بإنشاء احتياطي زراعي . والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ أربعة ملايين من البنينيات من الاحتياطي العام وضمه إلى الاحتياطي الزراعي والمرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من البنينيات من الاحتياطي العام وضمه إلى الاحتياطي الزراعي .

مادة ٢ - حل وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على هذا المشروع بإنشاء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين ومقدم ٦٠

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

(انصرف حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) .

٨ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

من المراض التي لحقت بجلدة ٧ و١٢ سنة ١٩٣١ (١)

(الفرصة للشيخ المحترم مدح، بياض)

على تحرير اللجنة (راجع الملحق رقم ٩) .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على ماورد في تقرير اللجنة خاصة بالمراض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقا للقنوات ٣ و ٢ و ١ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي والمادة ٢٢ من الدستور ؟
لم يترض أحد .

الرئيس - قرر المجلس حفظ ورفض المراض رقم ١ و ٢ و ٤ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٥ و ١٧ و ١٩ و ٢١ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٠ و ٣٢ .

ثم على تقرير اللجنة عن المراض التي رأت اللجنة إحالتها إلى الجباب والوزارات المختصة طبقا للقوانين ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ١٢ إلى وزارة المالية ؟

(موافقة) .

أحيلت المريضة المذكورة إلى وزارة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ٥ إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

أحيلت المريضة المذكورة إلى لجنة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ٧ إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

أحيلت المريضة المذكورة إلى لجنة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ٨ إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

أحيلت المريضة المذكورة إلى لجنة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ١٢ إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

أحيلت المريضة المذكورة إلى لجنة المالية .

(١) (راجع الملحق رقم ٩) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ١٣ إلى لجنة المالية .

(موافقة) .

أحيلت المريضة المذكورة إلى لجنة المالية .

(انصرف حضرة صاحب المحلى حافظ حسن باشا ووزير الزراعة والأشغال بالنيابة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ١٤ إلى لجنة المالية ؟

(موافقة) .

أحيلت المريضة المذكورة إلى لجنة المالية .

القرار - لم تصعد لجنة الاقتراحات والعرائض من إحالة هذه العرائض إلى لجنة المالية تمديد وقت نظرهما وإنما لأجل أن تتأسس اللجنة بما ورد فيها عند بحث مشروع القانون الخاص بتنفيذ الأبحاث .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ١٦ إلى وزارة الأوقاف ؟

فقرة الشيخ المحترم المرحوم برادة بك - موضوع هذه المريضة يتعلق بدعوى ولهذا أرى رفضها وعدم إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

القرار - أوافق على هذا رأى إذا كان موضوع المريضة يتعلق بدعوى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على حفظ المريضة ؟

فقرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود أفندي - الذى أذكره أنه لم تعرض علينا ونحن فى اللجنة مريضة تتعلق بدعوى ، ولذلك أرجو تلاوة المريضة .

على ملخص المريضة المذكورة .

فقرة الشيخ المحترم عبد الحميد رضا باشا - أين هى الدعوى التي يشير إليها حضرة زميلنا برادة بك ؟

فقرة الشيخ المحترم عبد الحميد رضا باشا - يحسن أن نقرأ المريضة إلى وزارة الأوقاف .

القرار - إذا رأيتم حضراتكم إحالة المريضة إلى وزارة الأوقاف على اعتبار أنها مظلمة فلا تع من ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على حالة المريضة الى وزارة الأوقاف ؟

(موافقة)

الرئيس - أحيلت المريضة المذكورة الى وزارة الأوقاف .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ١٨ الى وزارة الداخلية ؟

(موافقة)

أحيلت المريضة المذكورة الى وزارة الداخلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ٢٠ الى لجنة المالية ؟

(موافقة)

أحيلت المريضة المذكورة الى لجنة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ٢٣ الى وزارة المالية ؟

(موافقة)

أحيلت المريضة المذكورة الى وزارة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ٢٤ الى لجنة المالية ؟

(موافقة)

أحيلت المريضة الى لجنة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ٢٧ الى لجنة المالية ؟

(موافقة)

أحيلت المريضة المذكورة الى لجنة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ٢٨ الى لجنة المالية ؟

(موافقة)

أحيلت المريضة المذكورة الى لجنة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ٢٩ الى وزارة الداخلية ؟

(موافقة)

أحيلت المريضة المذكورة الى وزارة الداخلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ٣١ الى وزارة الداخلية ؟

(موافقة)

أحيلت المريضة المذكورة الى وزارة الداخلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة بإحالة المريضة رقم ٣٣ الى وزارة الداخلية ؟

(موافقة)

أحيلت المريضة المذكورة الى وزارة الداخلية .

ورفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والعشيرة العشرين مساء على أن يتجدد المجلس للاعتقاد يوم الاثنين ٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (٢٠ يولييه سنة ١٩٣١) الساعة السادسة مساءً

أسماء حضرات الأعضاء الذين اقترحوا على مشروع القانون الخاص بأخذ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه من مال الإخطاى العام وتخصيصه لكتاب الحكومة فى أنهم بك التليف الزراعى .

عبد الأسوات التى أعطيت ٦٥ صوتاً كلها بالموافقة على المشروع .
أقر المجلس المشروع بالإجماع :

أبراهيم راتب بك . أحمد السبأرى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد طلعت باشا . أحمد عرفان باشا . الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك . أحمد نجيب إبراهيم بك . أدوار قصيرى بك . الدكتور أسعد يوسف عطية القندى . أمين حسين يوسف القندى . أمين سامى باشا . أمين خالى باشا .

جرجس زنايتى باشا .

حافظ حسن باشا . حبيب دوس بك . حسن وشوان حامى بك . حسن صبرى بك . حسن على جازيه بك . حسن مظلوم باشا . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين وأصف باشا . الشيخ حسين والى . الدكتور ذكى مختار الجيزى القندى .

سلطان السطى بك .

شفيع سعد الله حلايه القندى .

صالح حق باشا .

طفهان سيد أحمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقى ماسر بدوان . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحميد البكرى . عبد الحميد حيلانت باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد الحميد سيف النصر بك . عبد الكريم شعيد بك . عبد الله سميكه بك . اللواء عبد الحميد فريد باشا . اللواء على أحمد باشا . على جمال الدين باشا . على فهمى باشا .

حافظ حسن باشا . حسن صبرى بك . حسن على جازيه بك . حسن مظلوم باشا . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا . الشيخ حسين والى .

الدكتور زكى غنار الجزيرى افندى .

سلطان السدى بك .

شفيق سعد الله حلايه افندى .

صالح حق باشا .

طلعتان سيد احمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقى عاصر بدوان . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحيد الكرى . عبد الحيد سليمان باشا . عبدالرحمن رضا باشا . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الكريم شديد بك . عبد الله حبيكه بك . اللواء عبد الحميد فريد باشا . اللواء على احمد باشا .

كامل جريس تكلأ بك .

عبد أبو النصر الفار افندى . عبد توفيق مهنا بك . عبد رياض خفيق بك . عبد صدق باشا . الدكتور عبد طاهر بك . عبد قصى يكن بك . عبد فهمى باشا . عبد فهمى الناضورى باشا . عبد محب باشا . عبد محمود بك . عبد مصطفى عبوه بك . عبد مقبل باشا . عبد منصور افندى . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل أبانته بك . اللواء محمود حمزى باشا . مرسى محمود افندى . مصطفى خليفة باشا . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . الفريق موسى فؤاد باشا .

نجيب برعى بك .

يحيى ابراهيم باشا .

كامل جريس تكلأ بك .

عبد أبو النصر الفار افندى . عبد توفيق مهنا بك . عبد رياض خفيق بك . عبد صدق باشا . الدكتور محمد طاهر بك . عبد شيه بك . محمد فهمى يكن بك . محمد فهمى باشا . محمد فهمى الناضورى باشا . عبد محب باشا . عبد محمود بك . محمد مصطفى عبوه بك . محمد مقبل باشا . عبد منصور افندى . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل أبانته بك . اللواء محمود حمزى باشا . مرسى محمود افندى . مصطفى خليفة باشا . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . الفريق موسى فؤاد باشا .

نجيب برعى بك .

يحيى ابراهيم باشا .

اسماء حضرات الأعضاء الذين اقترحوا على مشروع القانون
الخاص بالقاه الاحتياطى الزراعى

عدد الأصوات التى أعطيت ٦٠ صوتاً كلها بالموافقة على المشروع .

أقر المجلس المشروع بالإجماع .

ابراهيم راتب بك . أحمد السيارى بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد طلعت باشا . أحمد مرقان باشا . الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . ادوار قصيرى بك . الدكتور أسعد يوسف عطيه افندى . أمين حسين يوسف افندى . أمين سامى باشا . أمين غالى باشا .

جريس زنايرى باشا .

محضر الجلسة التاسعة

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ الموافق ٢٠ يولييه سنة ١٩٣١

ملخص

(ب) سؤال موجه الى حضرة صاحب المحال وزير الأشغال العمومية من
حضرة الشيخ المحترم محمد أبي القصر الفاروقى عن عمل صرف
جديد ببلدة كوز - الإجابة عليه .

(ج) سؤال موجه الى حضرة صاحب المحال وزير الأشغال العمومية
من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح خليفة عن الألمان الذين
مضى لأحالي مركز القرموشى سلم من أعلامهم الى مستعمرة
ماء نزان أسوان بد تلمية - الإجابة عليه .

(د) سؤال موجه الى حضرة صاحب المحال وزير الأشغال العمومية
من حضرة الشيخ المحترم محمد مصطفى جبره بك عما إذا كان في نية
الوزارة تعديل نصوص الى الأخطى من القرية الزيدية - الإجابة
عليه .

١١ - تقرير بلة المالية عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد منصور الهدي
بتأجيل قسط الأموال والسياد والتفرد بجميع مستطعات الحكومة
في شهر يولييه سنة ١٩٣١ الى شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ يلاذ مركزي
لقران الشيخ وأخيه التكرير دقم ٧

١٢ - تقرير بلة المالية عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أمين حسين
يوسف الهدي بتأجيل قسط الأموال والسياد والتفرد بجميع مستطعات
الحكومة في شهر يولييه سنة ١٩٣١ الى شهر أكتوبر سنة ١٩٣١
يلاذ مركزي أخون وعرف دقم ٨

١٣ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بفتح اعتماد اضافي مبلغ
٤٠٠٠ جدره في ميزانية وزارة الحرايات لسنة المالية ١٩٣١ -
١٩٣٢

تقرير بلة المالية دقم ٩
تأجيله الى جلسة القد .

١٤ - تقرير بلة الاقتراضات والراض عن الاقتراضات التي لهاها الجهة
في ١٥ يولييه سنة ١٩٣١ دقم ١٠

١٥ - تقرير بلة الاقتراضات والراض عن الفراض التي لهاها الجهة
في ١٥ يولييه سنة ١٩٣١ دقم ١١

١ - الإجازات .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٣ - تبليغ من وزارة الداخلية عن انتخاب حضرة صاحب السعادة عيسى
زايد باشا عضواً لمجلس الشيوخ عن دائرة عين الكوم .

خلف سعادته أمين الدستورية .

٤ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اقتراض الزواحي
إحاطه الى بلة الخفانية .

٥ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب ببيع المحصولات المرتبة لقرش
الى أسقفها بنك الشليف الزواحي المصري - إحاطه الى بلة المالية .

٦ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ
٧٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (صلصة الجيا .
الأميرية) لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - إحاطه الى بلة
المالية .

٧ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بفتح الجرماء كة -
إحاطه الى بلة المالية .

٨ - تبليغ المجلس انتخاب حضرة الشيخ المحترم يوسف عفاى باشا رئيساً
لجنة المحاسبة وحضرة الشيخ المحترم محمود أبو الصديق سكرتيراً لها .

٩ - تبليغ المجلس انتخاب حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الطيل بك سكرتيراً
لجنة الخفانية .

١٠ - أسئلة :

(١) سؤال موجه الى حضرة صاحب المحال وزير الأشغال العمومية
من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الهدي عن وصل ترعة
أخون المنصبة بجيرة حدة وشطافون وكفر منصور
بعمرية المنقوبة - الإجابة عليه .

٢ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟
لم يتردد أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٣ - تبليغ من وزارة الداخلية

من القنصل حضره صاحب السعادة موسى حسن زايد حضوا مجلس الشيخ
من دائرة شين الكوم - طاب ساحة الجين المسورية

نص الكتاب :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

تشفيأ لثلاثين ٥٧ و ٣٢ من قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠
أصدرنا قراراً بتحديد يوم ١٦ يولي البصري مياداً لانتخاب عضو مجلس
الشيخ من دائرة شين الكوم رقم ٣ (بمدرية المنوفية) .

وقد أسفرت نتيجة الانتخاب عن فوز حضرة صاحب السعادة موسى
حسن زايد باشا المرشح الوحيد بهذه الدائرة والذي رفع نفسه على مبدأ حزب
الشعب .

فتشرف بإخطار دولتكم بذلك

وتفضلوا دولتكم بقبول ثاقى الاستقامة

٤ ربيع أول سنة ١٣٥٠ (١٩ يولي سنة ١٩٣١)

وزير الداخلية

اسماعيل صدق

دعا دولة الرئيس حضرة الشيخ المقدم موسى حسن زايد باشا الحلف اليهين
للمنصوص عليها في المادة ٨٩ من الدستور خلفها حضرته بالصيغة الآتية :
« أقسم بالله العظيم أن أكون خاضعاً للوطن وللكم طلياً للدستور ولقوانين
البلاد وأن أؤدي أعمالاً بالتمه والصدق » .

نهأه دولة الرئيس وحيأه حضرت الأعضاء بالتصديق .

٤ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بتفضيل الإجراءات الزراعية - إحاطة إلى لجنة الحفابة

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور
وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلساته المنعقدة في ١٣ و ١٤ و ١٥ يولي الحاضر
في تقرير لجنة المالية عن الاقتراح بقانون المقدم من حضرة النائب المقدم

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة
يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا :

أولاً - الغائبين :

(١) باجازات :

حضرات : اسماعيل سرى باشا . حامى باحوم أفندى .
قلبي فهمى باشا . اللواء عده صادق يحيى باشا . بولس حنا
باشا . حسن سعيد باشا . يوسف قطاوى باشا . الدكتور
عمود عبد الوهاب بك . الدكتور فارس بحر . أحمد ذوالفقار
باشا . نجيب برعى بك . محمد نجيب شكرى بك . أحمد
عرقان باشا . سعد الله عبد الرحمن السيد أفندى .

(ب) بتبرأذن :

حضرات : إلياس عوض بك . محمد أحمد عبود باشا .
الأنبا يونس .

ثانياً - الغائبين :

(١) من جلسة اليوم حضرات : يشى جويس بك . حبيب
دوس بك . سلطان السعدى بك . عبد الحميد سليمان
باشا . اللواء عبد الحميد فريد باشا . محمد عجب باشا .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : إبراهيم وجيه باشا .
حسن رشوان حمادى بك . حسن مظلوم باشا .

وحضر من الوزراء حضرات أصحاب المالى والسعادة : أحمد على باشا
وزير الأوقاف . حافظ حسن باشا وزير الزراعة ووزير الأشغال العمومية
بالتبابة . محمد حلى عيسى باشا وزير المعارف العمومية ووزير الحفابة
بالتبابة . عل جمال الدين باشا وزير البحرية والبحرية .

تولى السكرتيرة البهلانية حضرات :

أحمد نجيب براده بك . إبراهيم راتب بك . شفيق سعد الله حلايه أفندى .
حبيب المصرى بك (سكرير عام) .

أعلن حضرة صاحب الدولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - الإجازات

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المقدم أحمد عرقان باشا إجازة لمدة
أسبوعين اعتباراً من ١٧ يولي الجارى ويطلب حضرة الشيخ المقدم سعد الله
عدها رحن السيد أفندى إجازة لعناية انتهاء الدورة البهلانية الحالية ويطلب
حضرة الشيخ المقدم حسن على جازيه بك إجازة يومى ٢١ و ٢٢ يولي الحالى
والمكتب يوافق على هذه الإجازات . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟
(موافقة) .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لوليتكم مشروع القانون وتقرير اللجنة ومعرض
الجلسة التي نظرتها راجياً عرضه على هيئة مجلس الشيخ .

ومرسل أيضاً مع هذا ملف المشروع وأرجو إعادته لمجلس النواب بعد
الانتباه منه .

وتفضلوا دوليتكم بقبول عظيم الاحترام ما

١٧ يولييه سنة ١٩٣١

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

مقدمة الشيخ المكرم محمد حمزة بك - إذا سمع المجلس إحالة مشروع
القانون المذكور الى لجنة المسالية - مع احتفاظها من المواعيد - فالجنة
مستعدة لأن تقدم للجلسة تقريرها عنه هذا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون الى
لجنة المسالية ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور الى لجنة المسالية .

٦ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد احتاي بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة
الأعمال الصورية (صحة البالد الأديرة) لسنة المسالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ -
إحالة الى لجنة المسالية

تل الكاتب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا
نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتقدمة في يوم الخميس ١٦ يولييه الحاضر
في تقرير لجنة المسالية عن مرسوم مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي بمبلغ
٧٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة البالد الأديرة)
للسنة المسالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لوليتكم مشروع القانون وتقرير لجنة المسالية
ومعرض الجلسة - راجياً عرضه على هيئة مجلس الشيخ .

ومرسل أيضاً مع هذا ملف المشروع وأرجو إعادته لمجلس النواب بعد
الانتباه منه .

وتفضلوا دوليتكم بقبول عظيم الاحترام ما

١٧ يولييه سنة ١٩٣١

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

الأستاذ عبد الرحمن البيل بتعديل القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٠ لتلخيص
منه لفتح الإيجارات الزراعية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لوليتكم مشروع القانون - وتقرير لجنة
المسالية ومعرض الجلسات التي نظرتها راجياً عرضه على هيئة مجلس الشيخ .
ومرسل أيضاً مع هذا ملف المشروع وأرجو إعادته لمجلس النواب
بعد الانتباه منه .

وتفضلوا دوليتكم بقبول عظيم الاحترام ما

١٥ يولييه سنة ١٩٣١

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

مقدمة الشيخ المكرم محمد حمزة بك - أرجو أن يحال هذا المشروع
الى لجنة المسالية .

مقدمة الشيخ المكرم محمد حمزة بك - توفيراً لما قد نظرت لجنة
المسالية هذا المشروع بصيغة غير رسمية حتى اذا رأى المجلس إحالة اليها كانت
على استعداد لتقديم تقريرها عنه هذا .

مقدمة الشيخ المكرم محمد حمزة بك - هذا المشروع هام جداً ومن الضروري
سرعة البت فيه

الرئيس - حضرة الشيخ المكرم رئيس لجنة المسالية يقول إن اللجنة
مستعدة لأن تقدم تقريرها عنه هذا . فهل توافقون حضراتكم على إحالة هذا
المشروع الى لجنة المسالية ؟
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور الى لجنة
المسالية .

٥ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح المصولات المرتبة لقروض الى أسبقها بفتح التلخيص الزراعي
المصري - إحالة الى لجنة المسالية

تل الكاتب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا
نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتقدمة في يوم الخميس ١٦ يولييه الحاضر في
تقرير لجنة المسالية عن مرسوم مشروع قانون بفتح المصولات المرتبة لقروض
التي أسبقها بفتح التلخيص الزراعي المصري - ووافق عليه بالصيغة
المرافقة لهذا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى لجنة المالية ؟

(موافقة)

الرئيس - المجلس يقر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٨ - تبليغ المجلس

اقتاب حضرة الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا رئيسا لجنة المالية
وحضرة الشيخ المحترم محمود أبو النصر بك سكرتريا لها

تلى كتاب اللجنة وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أحيط دولتك بما أن لجنة المالية قد اجتمعت اليوم

واقترنت حضرة صاحب السادة يوسف قطاوى باشا رئيسا لها وحضرة

صاحب المزة محمود أبو النصر بك سكرتريا لها .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

١٥ يولييه سنة ١٩٣١

رئيس اللجنة

عنه صالح حق

٩ - تبليغ المجلس

اقتاب حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك سكرتريا لجنة المالية

تلى كتاب اللجنة وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإحاطة دولتك بما أن لجنة المالية قد قررت بجلستها المنعقدة

في يوم ١٨ يولييه سنة ١٩٣١ اقتاب حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل

بك سكرتريا برئاستها لها .

أما رئاسة اللجنة فأما مشرف بها طبقا لائحة ٤١ من قانون النظام الداخلي

للبلديات .

وتفضلوا دولتك بقبول وافر الاحترام ما

رئيس لجنة المالية

أحمد طلعت

١٩ يولييه سنة ١٩٣١

(حضر حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء

ومؤيد المالية)

حكمة الشيخ المحترم من صبره بك - لجنة المالية مستعدة لتقديم تقريرها عن هذا المشروع غدا مع إحاطتها أيضا من الواجيد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى لجنة المالية ؟
(موافقة)

الرئيس - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

٧ - مشروع قانون

دارد من مجلس النواب خاص بطرح البعروا كك - إجماله الى لجنة المالية

تلى الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ١٦ يولييه الحاضر في تقرير لجنة المالية عن المرسوم بمشروع القانون الخاص بطرح البعروا كك ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا دولتك مشروع القانون وتقرر لجنة المالية ومجلس الجلسة التي نظر فيها ، رأيها عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

ومرسل أيضا مع هذا ملف للمشروع وأرجو إعادته لمجلس النواب بعد الانتهاء منه .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

١٧ يولييه سنة ١٩٣١

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

حكمة الشيخ المحترم من صبره بك - أرى أن يحال هذا المشروع الى لجنة المالية ليبحثه ويقدم تقريره في الدورة المقبلة إذ ليس من الضروري نظره في هذه الدورة خصوصا وأن القانون القائم المراد إدخال التعديل عليه قد مضى على تنفيذه ما يزيد على ست وسبعين سنة .

حكمة الشيخ المحترم من صبره بك - إن هذا المشروع متعلق بحقوق الملكية وهذه من اختصاص لجنة المالية فأولى به أن يحال الى لجنة المالية .

حكمة الشيخ المحترم من صبره بك - القانون القائم ينفذه وزير المالية والمشروع المقترح على حضراتكم مبدأ على أن ينفذه وزير المالية فلا شك أنه من اختصاص لجنة المالية .

وتعددت من أجل هذا الشكوى لمصلحة الصحة العمومية وهي نصحت بأزالتها وطلبت من وزارة الأشغال إبداله بمصرف آخر يجمع بين إصلاح الأراضي والحفاظة على صحة الأهالي .

ألا يحسن وزارة الأشغال أن تشرح بتفصيل هذا الطلب وهل يفضل معالي الوزير فعلة بعمل المقايضة للصرف الجلبدي فنحفظ له يده وجهله في الإصلاح ما

١٢ يولييه سنة ١٩٣١

محمد أبو النصر القار

مفكرة صاحب المعالي حافظ حسن باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة) -
مضى الوزارة بفحص الشكوى التي تقدمتها سؤالي حضرة المصطفى المحترم وتقدّم الاجراءات الموصلة الى منع الشكوى من هذا المصرف بالاتحاد مع مصلحة الصحة وبلدية مقاومة الملايا .

(ج) سؤال مجبه الى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية بالنيابة من حضرة الشيخ المحترم حين صالح حليفه من الأطباء التي تسجل لأهل مركز الدر التبرع بها لم من أملاكهم التي تستمرها مياه نهران أسوان به عليه - الإجابة عليه

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرجو من كونكم تبليغ السؤال الآتي الى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية بالنيابة .

وتغضبوا لقبول وافر الاحترام .

قوت الحكومة، حيناً اقتربت تخليّة نهران أسوان لليرة الثانية أن تعطى أهالي مركز الدر الذين يستفرون مياه النهران أملاكهم أوطاناً في جهات أخرى تمويضا لم من أوطانهم وتخليهم ويوتهم المغمورة ، وقد حصرت الحكومة للمساحة التي تستمرها المياه بعد التخليّة وبدأت فعلا في عمل التخليّة المذكورة ولكن أولئك المنكوبين في أوطانهم ما زالوا يعطون مصيرهم وأصبحوا مع ما هم عليه من الجوع الشديد في حالة من القلق والاضطراب .

وقد زاد في قلقهم ما أشجع بينهم من اختيار الحكومة لمنطقة البديل بجهة الطلق وعصيه ومصصم وتوشك غرب وبلدته لأن أرض هذه الجهات منها ما هو غير صالح للاستغلال ومنها ما هو في حاجة إلى الإصلاح وهم عاجزون عنه بسبب العجز - كما تطبه الحكومة - ما هم عليه من الفقر للمنع والمحافظة المساحة فمن العمل والراحة أن تكون أوطان البديل سالحة للاستغلال حتى يستطيعوا أن يحصلوا من وراثتها على أسباب الحياة .

فهل يسمح معالي الوزير ببيان ما تم في موضوع الأوطان التي تسجل لأهالي مركز الدر تمويضا لم من أملاكهم المغمورة ؟ وهل استقر رأي الحكومة على اختيار جهات معينة ؟ وإن كان فما هي تلك الجهات وهل أرضها سالحة للاستغلال وحتى سيكون تسليها لهم ؟

١ - أسئلة

(١) سؤال مجبه الى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف انقضى من عمل تربة (أخوند المستعبد) بجزيرة (درو) وشطافون وشماق وكفر منصور (بمدينة الحويجة - الإجابة عليه

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بتوجيه سؤال الى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال للاجابة عليه .

على القصر الغربي للبر النيل بمدينة الحويجة جزيرة قنسي جزيرة (درو) وشطافون وشماق وكفر منصور) تبلغ مساحتها حوالي ألف فدان . وهي لا تروى مطلقا إلا بالآلات الرافعة على النيل . ويجاورها تربة أشموت المستعبد ، ولا تبعد عن أرض الجزيرة أكثر من عشرة أمصار . فلأن الوزارة وصلت هذه التربة بالجزيرة المذكورة لأمكن دينا ربا دائما . وطلعت أراضيها بالهيرات الكثيرة . فهل يتفضل معالي الوزير ويصدر بوصول تلك التربة بالجزيرة في أقرب فرصة حتى ينتفع أهاليها بالهيرات التي يمتصونها منها . ولا سيما أن الحكومة تملك مثل هذا في الجزيرة بوصولها ترعة أم دينار بجزيرة أم دينار مركز أمباه وانتفعت بذلك الأهالي .

ومعالي الوزير الشكر والتفضل ما

أمين حسين يوسف
عضو مجلس الشيوخ

١٢ يولييه سنة ١٩٣١

مفكرة صاحب المعالي حافظ حسن باشا (وزير الأشغال العمومية بالنيابة) -
دأت وزارة الأشغال في عمل الباحث لدرس هذا المشروع وهذا لا يمكن الإجابة على السؤال المقدم من حضرة العضو المحترم الآن .

إلا أن الوزارة تنظر لهذه المسألة بالاهتمام الواجب اذا ماتين من عملها تقع عام .

مفكرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف انقضى - أشكر معالي الوزير على إجابته وزوجه سرعة تنفيذ هذا المشروع لأن الأوطان المطلوبة مروره فيها خصبة . ويستنتج الحكومة زيادة الفرية عليها . وهل كل حل تذكر الشكر لمعالي الوزير .

(ب) سؤال مجبه الى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية من حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر القار انقضى من عمل مصرف جديد بجهة قرو - الإجابة عليه

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل بتوجيه سؤال الى حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال . يوجد ببلدة قرو في شارع دار الهندس مصرف خاص بالأهالي وهو في حالة تدهور الى انتشار الأمراض الفتاك .

وليسنا من الوقت الكافي لإتمام هذا حيث لا يتظر إتمام بناء الخزان قبل نهاية شهر أكتوبر سنة ١٩٣٣ وقبل أن تملأ المياه في أوائل يناير سنة ١٩٣٤ .

وإن كان قد تال معظم أهالي مركز البدر ضرر بسبب بناء وتعليق خزان أسوان في المسكن فإن الحكومة قد طمئت هؤلاء بالرواية التي استوعبها حالهم وإن الحكومة في هذه المرة تاملمهم أيضا بهذا السلف وتسلمهم بين الرضاة .

(تصديق) .

عقرة الشيخ المحترم الشيخ حسين صالح غلبه - أشكره على الوزير .

(د) سؤالي موجه إلى حضرة صاحب المجال وزير الأشغال العمومية بالنيابة من حضرة الشيخ المحترم محمد مصطفى جبره بك عما إذا كان في نية الوزارة تعديل فصات إلى الأخذ من الترة الريدية - الإجابة عليه

نص السؤال :

محاضرة صاحب البقية رئيس مجلس الشيوخ

أنتشر بمرض سؤالي الموضح أدناه راجيا توجيهه لحضرة صاحب المجال وزير الأشغال .

السؤال

في عهد الوزارة السابقة قررت وزارة الأشغال تعديل فصات الري الأخذ من الترة الريدية الواقعة في مركز رشيد مديرية البحيرة فقرر التعديل بموافقة رأي جناب مفتش ري قسم ثالث بحسب ما يتفق مع زراعة الأرض واحتشد ذلك حضرة مفتش عموم وجه بحري وقتلذ فضلا أعطيت هذه الأعمال إلى أحد المقاولين الذي أنجز برضا عظيم من تلك الفصات ولكن الوزارة عادت لأسباب حزبية وأمرت بالتأه هذا التعديل بل وغضبت منسوب هذه الفصات إلى تحسين في المائة من كل منها وأمرت للمقاول بهدم ما أجرى عمله وحملت غفلات ذلك . ولما نظم الأهالي من هذا الإجحاف بمزروعاتهم التي لا تناس لهم عنها وهي الأرض أجابت الوزارة بأن عملها هذا سيكون على سبيل التجربة وأنها على استعداد لاستعادهم إذا لم تنجح هذه التجربة ولكن هذا الورد كان من قبل تحذير الأعصاب حتى اضطر الأهالي إلى عمل فصات خلسة الأمر الذي ترتب عليه كثرة الخلافات ضدهم .

فهل في نية الوزارة الآن تعديل هذه الفصات وقد حان الوقت لسباح مظلمة هؤلاء الأهالي وأصنافهم وأصنافهم في الري ودفع الضرر عنهم؟

جد مصطفى جبره بك

عضو مجلس الشيوخ

عن دائرة إمتى البارحة

وإن كان الجواب بالنفي أفلا يرى معالي الوزير أن يكون اختيار مناطق البديل بالاتفاق مع لجنة تنوب عن الأهالي صفات مراعاة مصالحهم عند الاختيار ؟

١٢ يولي سنة ١٩٣١

حسين صالح غلبه
عضو الشيوخ

عقرة صاحب المعالي حافظ حسن باشا - (وزير الأشغال العمومية بالنيابة) لما فكرت وزارة الأشغال العمومية في عملية خزان أسوان التحية الثانية فكرت أيضا في تعويض الأهالي الذين تضرع أملاكهم بسبب هذه التحية . ولهذا اتفقت مع مصلحة المساحة على اتخاذ الطريقة لتزج ملكية هذه الأراضي بمرافعة عمل المباحث المختصة وتتلخص :

(أ) حصر التالف من الأليان بسبب التحية .

(ب) تقدير التعويض .

(ج) وضع خطة لتعويض الأهالي بأطيان في مناطق أخرى بطريق البديل . ولو أن العمل الذي بين في الثلاثة الأوجه الأولى جسم في حد ذاته فإن بحث هذه الوجوه في منطقة تمتد في حدود كثيرة الطول من صفنا لأسوان مما يزيد في الصعوبة في العمل ويستلزم مجهودات كبيرة في القيام بأعمال المساحة التفصيلية للأرض ٢٥ قرية متفرقة على طول جاني النيل في هذا الجهة وطائرة على هذا العمل فإن الأمر يستلزم حصر ومعاينة نحو مليون من التخليل للمرضي والشمر من مختلف الأنواع كأن المنازل مهدا اختلف مجيها مستجري مطابقة وتقدير نعمنا وقد يبلغ عددها نحو ٢٥ ألف مسكن كذلك السواق والأشجار وغيرها في هذه المنطقة مع تعدد المشتركين في الملك الواحد مهما صغرت قيمته .

وسرى أن أصرح بأن العمل في هذا الحصر والتقدير قد تقدمت تتسايذ كر وأنت الوقوف على مقدار ما يعرض عنه في هذه المنطقة يكون أساسا لوضع برنامج خاص في إعطاء البديل وقد تمت النية لتعويض أهالي مركز البدر بطريق البديل بأطيان أخرى في ثلاث مناطق زراعية من أراضي الحكومة يزيد ارتفاعها عن مياه الخزان الممل وتروى بالآلات رافعة على مشال منطقة كوم أبو وصهه المناطق تقع في ثلاث بلاد الملاق وتحشور غرب ولاية يركو البدر يرض فيها بطريق البديل من ضامت أملاكهم من أهالي مركز البدر بسبب عملية الخزان مع تفصيل من تجمعهم من جراء التحية الضرر الأكبر وفي هذه المناطق يبد عمل هذا المركز أمكنة تصلح لسكنهم وزراعتهم فضلا عن وجود أراض أخرى تملكها الحكومة تقع في الجهة البحرية من الشمال ضمن مناطق الحياض المنزلة المنض لريا آلات رافعة جار إقامتها الآن .

وقد استأثرت الوزارة بآراء الاختصاصيين من رجال وزارة الزراعة وضيهم للتحقق من صلاحية استغلال الأراضي ساقفة الذكر .

وبنى تحت المباحث التي تباشرها مصلحة المساحة ووزارة الأشغال سيوضع البرنامج النهائي لتعويض البديل على أن يكون هذا قبل أن تضرع أطيان الأهالي بسبب ارتفاع مياه الخزان بعد تملئته الثانية .

١٢ - تقرير لجنة المالية

عن الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أمين حسين يوسف الهندى بتأجيل
قسط الأموال والسياد والتفريع وجميع مسقطات الحكومة في فبراير سنة ١٩٣١
الى فبراير كمبر سنة ١٩٣١ وذلك ببلاد مركزى التعمير وموتوف

(للقدر حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك نيابة عن حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باقلا
الذى اعطى من حضور الجلسة).

على تقرير اللجنة (راجع الملحق رقم ٨)

محضر الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - أرجو أن يبين لنا
حضرة المؤتمر الفرق بين التقييط الخاص والتقييط العام .

الفرع - البلاد التى بها زراعات قبع أقل من ١.٥٠ / من الزمام هى التى
يطبق عليها نظام التقييط الخاص . وهذه البلاد هى التى عنها حضرة المقترح
والذى أجابت وزارة المالية على لسان مندوبها بأنها ستبنى بكل شكوى تقدم
اليها من مركزى كثر الشيخ والحلقة الكبرى .

فإذا ما تمت لوزارة المالية أن الأراضى التى تروى لها تزيد من ١.٥٠ /
من الزمام عاملها بنظام التقييط العام كما هو الحال فى مديرية المنوفية لأنها
من الأقاليم التى تروى القصب بكثرة .

على أن هذا السؤال كان محله عند النظر فى تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة
الشيخ المحترم محمد منصور افندي .

المرئىس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على ما رآه اللجنة ؟
لم يعترض أحد .

المرئىس - المجلس يوافق على ما رآه اللجنة .

محضر الشيخ المحترم حسن صبرى بك - أحيل الى لجنة المالية مشروع
قانون بفتح احتياطات اضافية مجموعها ٨٤٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة المواصلات
للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقد بحثه اللجنة ووضعت تقريرها عنه
فإذا سمحت هيئة المجلس الموقرة بنظره اللجنة بطريق الاستثناء كان فى ذلك
تخفيف عن جلسة اللند خصوصاً وهى مشغلة بأعمال كثيرة .
أسوات : " موافقون " .

المرئىس - المجلس يقر لتتفرق تقرير اللجنة عن مشروع القانون
للمذكور اللجنة بطريق الاستثناء .

محضر صاحب المالى مائظ حسن باشا (وزير الأشغال العمومية بإنابة)

فى سنة ١٩٢٦ فكر فى تعديل فخصات تروى الريدية ووزارة مديرية البصرة
بخصات تزيد عن الأقطار المقررة فى الجدول المتبع فى وزارة الأشغال للقطر
عام .

ولما كان هذا العمل يعمل أراضى هذه المنطقة بمنزلة عن الأراضى
المسألة لها فى المديرىات الأخرى عمل عن هذا رأى وجعلت الفصحات
فى هاتين الترتيبين مطابقة لجدول الفصحات المعمول به فى كل القطر .

محضر الشيخ المحترم محمد مصطفى محمود بك - إن الألبان فى هذه
الجهة تختلف من غيرها من ألبان القطر لأنها لا تروى إلا أزوا . ولذلك
تحتاج الى مياه كثيرة . والأزوا إن لم يأخذ مياه أكثر مما يأخذ القطن
والذرة مادة لا ينفج .

ولذلك فرد مفتش رى قسم ثالث وواقعه مفتش عموم رى وبه يجرى
على تعديل الفصحات فى هذه الجهة .

ولأسباب سياسية رفضت الوزارة السابقة هذا التعديل وجعله
بمضبوب آخر .

وإذا زرع الألبان الأزوا على هذا المنسوب فاما أن يموت زراعتهم أو
يقصر فى مخلفات . وقد ملأ من المخالفات التى فوقها بها . وهذا ظلم .
فأرجو من الوزارة المادحة أن تعامل سكان هذه الجهة بالرحمة والعدل .
وأن ترسل من تعتمد لمباشرة الفصحات وزراعة الألبان ومراجعة تقرير
مفتش رى قسم ثالث وعمل تحقيق عن أسباب الرجوع .

١١ - تقرير لجنة المالية

عن الاقترح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد منصور افندي بتأجيل قسط
الأموال والسياد والتفريع وجميع مسقطات الحكومة فى فبراير سنة ١٩٣١
الى فبراير كمبر سنة ١٩٣١ وذلك ببلاد مركزى كثر الشيخ والحلقة الكبرى

(المقدر حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك نيابة عن حضرة الشيخ المحترم محمد عبد باقلا
الذى اعطى من حضور الجلسة) .

محضر الشيخ المحترم حسن صبرى بك - لقد احتضر حضرة صاحب
السعادة محمد عبد باقلا فى آخر لحظة عن حضور هذه الجلسة ولما كان
صحته مقروا عن اللجنة فى التقريرين المعروضين فأرجو أن يسمح لى بأن
أقبل اللجنة نيابة عنه .

المرئىس - ما مانع .

على تقرير اللجنة (راجع الملحق رقم ٧)

المرئىس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على ما جاء بتقرير اللجنة ؟
لم يعترض أحد .

المرئىس - المجلس يوافق على رأى اللجنة .

١٣ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتمادات إضافية بمجموعها ٨٤٠٠ جنيه في
مبادرة وزارة المواصلات المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ - تقرير
بلجة المالية (١)

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم محمود حري باشا)

تلى تقرير اللجنة .

مقرر: صاحب المرونة اسماعيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير
الداخلية والمالية) - فوجئت الآن برفض الاعتناء المطلوب لوزارة المواصلات
ولهذا لا أريد وقتا يكتفى لي بحث الموضوع والإجابة عليه ولكن هذا مجلسه القند
لقد تصورت حين طلب حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك استكمال
نظر المشروع أن اللجنة قد وافقت عليه غير أنه قد اتضح لي بعد ذلك أن
اللجنة قد رفضت الموافقة على الاعتناء . لهذا أرجو أن تباح لي الفرصة
ليبحث موضوع الاعتناء المطلوب ويبحث أسباب الرفض .

مقرر: الشيخ المحترم حسن صبري بك - لقد فهمت أن الرد الذي جاء
به مندوب وزارة المواصلات متفق عليه بين هذه الوزارة ووزارة المالية
لأنني لا أعتقد مطلقاً أن وزارة المواصلات تقول بعدم ضرورة إنشاء المتحف
مالم تكن قد أخذت في هذا رأى دولة رئيس الحكومة .

لقد وجهت اللجنة إلى مندوب وزارة المواصلات أسئلة عن موضوع
الاعتناء منذ أيام مضت فقدم الإجابة عليها كتاباً . وهذا ما حلها بي إلى
طلب نظره الآن بطريق الاستكمال .

مقرر: صاحب المرونة اسماعيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير
الداخلية والمالية) - هل حضر مندوب وزارة المواصلات ؟

مقرر: الشيخ المحترم حسن صبري بك - نعم حضر مندوب وزارة المواصلات
يحمل إجابات كتابية لما وجه إليه من أسئلة .

مقرر: صاحب المرونة اسماعيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير
الداخلية والمالية) - هل كل حال أرجو أن يطيني المجلس وقتاً أدرس فيه
الموضوع .

مقرر: الشيخ المحترم حسن صبري بك - ما كنت أعتقد أن وزارة
المواصلات ترسل مندوباً يتابع يحمل إجابات كتابية عن أسئلة وجهت من
إيام دون أن تكون على اتفاق في هذا مع دولة رئيس الحكومة . ومع ذلك
فلا مانع لدى اللجنة من التأجيل .

الرئيس - أيكون التأجيل لجلسة القند ؟

مقرر: صاحب المرونة اسماعيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير
الداخلية والمالية) - نعم خصوصاً أنه كان طبعاً أن ينظر المشروع بجلسة
القند لولا طلب حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك . ولهذا أوافق على
تأجيله إلى جلسة القند .

(موافقة)

١٤ - تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحات التي لحظتها اللجنة في ١٥ يولييه سنة ١٩٣١ (١)

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم محمود حري باشا لا تدار حضرة الشيخ المحترم محمد عب باشا)
تلى تقرير اللجنة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة الاقتراح رقم ٦
المقدم من حضرة الشيخ المحترم على فهمي باشا إلى وزارة الداخلية ؟
لم يترشح أحد .

أحيل الاقتراح المذكور إلى وزارة الداخلية .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة الاقتراح رقم ٧
المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر القارائندى إلى وزارة الزراعة ؟
لم يترشح أحد .

أحيل الاقتراح إلى وزارة الزراعة .

(انصرف حضرة صاحب المرونة اسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء
ووزير الداخلية والمالية) .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إحالة الاقتراح رقم ٨
المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك إلى وزارة
المالية ؟

لم يترشح أحد .

أحيل الاقتراح إلى وزارة المالية .

مقرر: الشيخ المحترم محمد أبو النصر القارائندى - من المصلحة أن ينظر
في هذه الدورة الاقتراح المقدم مني بطلب التصريح بزيادة القطن المقر ولكني
ألاحظ أن لجنة الزراعة لم تشكل بعد .

مقرر: الشيخ المحترم صالح المروم باشا - أؤيد حضرة الشيخ المحترم
محمد أبو النصر القارائندى في اقتراحه ويمكن تشكيل لجنة الزراعة غدا .

الرئيس - كانت الدورة أن تنتهي .

عضو الشيخ المرحوم محمد أبو النصر انقضى - لا تلام في هذا الاقتراح إذا لم ينظر في هذه الدورة فأرجو إذا تمدرك أن يصرح بزيادة التظن المتفرق الجهات التي يبتها في اقتراح .

القرار - يحتاج موضوع الاقتراح الى بحث في ذ وزارة الزراعة التي تقرر إسالة الاقتراح اليها .
(انصرف حضرة صاحب المال محمد حلي عيسى باشا وزير المعارف العمومية ووزير الحفانية بالنيابة) .

١٥ - تقرير لجنة الاقتراحات والمراض

من المراض التي حسبها اللجنة في ١٥ يولييه سنة ١٩٣١

(القدر حفرة الشيخ المحترم محمد مري باشا لاطار حفرة الشيخ المحترم محمد مري باشا)
على تقرير اللجنة (يراجع المحقق رقم ١١)

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم اعتراض على ما ورد في تقرير اللجنة خاصة بالمراض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقاً للفقرات ٣٥ و ٣٦ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي وللسادة ٣٣ من الدستور ؟
لم يعترض أحد .

الرئيس - قرر المجلس رفض المراض رقم ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ شكلاً وحفظ المراض رقم ٣٧ و ٤٤ و ٤٨
ثم انتقل المجلس الى نظر المراض التي رأت اللجنة إحالتها الى الجهات والوزارات المختصة طبقاً للفقرتين ٤ و ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأي اللجنة بأحالة العريضة رقم ٣٧ الى وزارة المواصلات ؟
(موافقة) .

أحيلت العريضة المذكورة الى وزارة المواصلات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأي اللجنة بأحالة العريضة رقم ٣٨ الى وزارة الأشغال ؟

(موافقة) .

أحيلت العريضة المذكورة الى وزارة الاشغال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إسالة العريضة رقم ٣٩ الى لجنة الحفانية التي أحيل اليها مشروع القانون الخاص بتخفيض الامتيازات الزراعية ؟

(موافقة) .

أحيلت العريضة المذكورة الى لجنة الحفانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة العريضة رقم ٤٠ الى لجنة الحفانية ؟

(موافقة) .

أحيلت العريضة المذكورة الى لجنة الحفانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة العريضة رقم ٤١ الى لجنة الحفانية ؟

(موافقة) .

أحيلت العريضة المذكورة الى لجنة الحفانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأي اللجنة بأحالة العريضة رقم ٤٢ الى وزارة الأشغال ؟

(موافقة) .

أحيلت العريضة المذكورة الى وزارة الأشغال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأي اللجنة بأحالة العريضة رقم ٤٣ الى وزارة المالية ؟

(موافقة) .

أحيلت العريضة المذكورة الى وزارة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأي اللجنة بأحالة العريضة رقم ٤٥ الى وزارة المواصلات ؟

(موافقة) .

أحيلت العريضة المذكورة الى وزارة المواصلات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأي اللجنة بأحالة العريضة رقم ٤٧ الى وزارة الداخلية ؟

(موافقة) .

أحيلت العريضة المذكورة الى وزارة الداخلية .

ونعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة السادسة والنصف الخامسة والأربعين مساءً على أن يعود المجلس للاعتماد غدا الساعة السادسة مساءً .

محضر الجلسة العاشرة

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ الموافق ٢١ يولييه سنة ١٩٣١

ملخص

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - جواز الأسطة وبعض مشروعات القوانين التي يجب حضور حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية والمالية .
- ٣ - مشروع قانون بتخصيص الاجازات الزراعية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠
تقرير لجنة المحاسبة رقم ١٢
إقرار مشروع القانون .
- ٤ - أمثلة :
(أ) سؤال موجه الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم عبد الأمير الناصر القاضي عن إنشاء قسم فرمدي يستثنى كره - الاجابة عليه .
(ب) سؤال موجه الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم عبد الأمير الناصر القاضي عن اصلاح سائر المستشفيات التابع مجلس مديرية الغربية يلية كره - الاجابة عليه .
- ٥ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعماد اضافي بمبلغ ٨٤٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المواصلات لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢
تقرير لجنة المالية رقم ٩
إقرار مشروع القانون .
- ٦ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح المحصولات المرتبة للقروض التي يملكها بنك التسليف الزراعي المصري .
تقرير لجنة المالية رقم ١٣
إقرار مشروع القانون .
- ٧ - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعماد اضافي بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة المباني) لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢
تقرير لجنة المالية رقم ١٤
إقرار مشروع القانون .
- ٨ - ثلاثة الرسوم الملحق بفض دفتر الانفاق الأول الفصل الثاني من الخامس .

اجتمع المجلس الساعة السادسة مساء برئاسة حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا رئيس المجلس .
وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا :
أولاً - الثانيين :
(١) باجازات :

حضرات : اسماعيل مري باشا . حليم تاحوم انندي .
قلبي نهي باشا . اللواء عبد صادق يحيى باشا . يونس حنا باشا . حسن سعيد باشا . يوسف قطاوى باشا .
الدكتور محمود عبد الوهاب بك . الدكتور فادوس نمر . أحمد ذو الفقار باشا . نجيب رضى بك . عبد نجيب شكرى بك .
سعد الله عبدالرحمن السيد انندي . حسن علي جازيه بك .

(ب) غير إندف :

حضرات : الياس عوض بك . بشاى جرجس بك .
محمد أحمد عيود باشا . الأنبا يوانس .

ثانياً - المصدين :

(أ) عن جلسة اليوم :

حضرات : الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أمين غالى باشا . حافظ المشاوى بك . الدكتور محمد طاهر بك .
الدكتور مصطفى صفوت بك .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع :

حضرات : ابراهيم جيبه باشا . حسن رشوان حمادى بك . حسن مظلوم باشا .

وحضر من الوزراء حضرة صاحب المظالي محمد حلمي عيسى باشا وزير المعارف العمومية ووزير الخفائية بالنيابة وحضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية .

تولى السكرتيرة الباشائية حضرات : أحمد نجيب يراده بك ، إبراهيم راتب بك ، حبيب دوس بك ، شفيق سعد الله حلاية افندي . حبيب المصري بك (سكرتير عام) .

أعلن حضرة صاحب القولة الرئيس افتتاح الجلسة .

١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل ل أحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟ لم يعترض أحد .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

٢ - جزر الأسئلة

وبعض مشروعات القوانين إلى حين حضور حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية والمالية

الرئيس - هل ترون حضراتكم إرجاء الأسئلة ومشروعات القوانين التي لها ارتباط بمحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية والمالية إلى حين حضوره ؟

مقرر المجلس المظالي محمد حلمي عيسى باشا (وزير المعارف ووزير الخفائية بالنيابة) - يحسن حجزها حتى يحضر دولته .

الرئيس - توباً الأسئلة ومشروعات القوانين المذكورة إلى حين حضور حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية والمالية .

٣ - مشروع قانون

بمقتضى الاجازات الواجبة لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - تقرير لجنة الخفائية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم امداد سمعي بك) .

على تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ١٢) .

المقرر - سمعت حضراتكم تقرير اللجنة وطبعا لاحظتم أن حضرات أعضائها قد انقسموا إلى ثلاثة اقسام ففرق منهم وهم حضرات الشيخ المحترمين أحمد طلعت باشا ونجده جودى الطيبي باشا والشيخ عبد الحميد بليم ويعود أبو النصر بك وأبو رفض المشروع .

مقرر الشيخ المحترم محمود عزمى باشا - يبنى ألبية اللجنة .

المقرر - أنا تقدر لجنة الخفائية لخص لحضراتكم آراء حضرات أعضائها . اللجنة مكونة من تسعة أعضاء ، أربعة منهم رأوا رفض المشروع .

مقرر الشيخ المحترم على أحمد باشا - أربعة لا يكونون الالبية فعدد أعضاء اللجنة تسعة .

مقرر الشيخ المحترم صالح القوم باشا - مهمة المقرر هي ان يبين لحضراتكم آراء اللجنة .

الرئيس - يحسن أن تنتظروا حتى يبين حضرة المقرر لحضراتكم الموضوع .

المقرر - ذكرت لحضراتكم أن أربعة من حضرات أعضاء اللجنة قدروا رفض المشروع على أساس عدم مشروعية القانون وسيؤيدون آراهم عند المناقشة . ورأى ثلاثة من حضراتكم قبول المشروع كما هو وهم حضرات الشيخين المحترمين صالح على باشا وعبد الحليم البيل بك وأحمد عرفان باشا . ورأى اثنان وحدهما حضرة الشيخ المحترم محمد خيرت راضى بك وأنا قبول المشروع مع إدخال بعض التعديل ونظيرتنا في ذلك أن المشروع لا يستند إلى أساس قانوني لأن القتم فيه للستائر والقرم على المالك . إلا أننا رأينا أن أساس المشروع هو الزمة بالمستاجر . والمستاجر الذى يستحق رحمة المالك هو ذلك المستاجر حسن النية الذى يقول لك "هذه حاصلات أرضك فخذها أودعني أبيعها وأعطيك ثمنها" فقدرته أنه مهما انخفضت الأسعار لا يمكن أن تنزل عن ٥٠٪ من قيمة العقدة للمستاجر الذى دفع ٥٠٪ هو ذلك الذى يستحق الرأفة فترك له ٢٠٪ بمقتضى هذا القانون وال ٣٠٪ الباقية يمكن الاتفاق مع عليها فيما بعد .

أما باقى الملاحظات

مقرر صاحب المظالي محمد حلمي عيسى باشا (وزير المعارف ووزير الخفائية بالنيابة) - هذه الملاحظات ذكرت في التقرير .

المقرر - إذن لا عمل لتعديلها وأنا مستعد للجابة على كل ملاحظة تبدأ من حضراتكم .

(حضر حضرة صاحب السعادة أحمد على باشا وزير الأوقاف) .

مقرر الشيخ المحترم يعقوب يادوى عطية بك - رأى بعض حضرات أعضاء لجنة الخفائية رفض هذا المشروع اعتقادا على أنه لا يتفق مع المبادئ القانونية .

أرى أن لم بعض الحق في رأيهم فیر أنهم لو كانوا من المعتكبين بأهل البلاد وطبعا الحقول ورواها المناهي المحصلة من الفلاحين والملاك لأرادوا أن

المقرر - يوجد معارضون طبعاً .

مقرر الشيخ المرحوم محمد صديق باشا - النظام يقضى بأن الذين يوافقون على المشروع من حضرات الأعضاء هم الذين يبدؤون بالكلام أولاً . ثم يتكلم الذين لا يوافقون على المشروع ثانياً .

مقرر الشيخ المرحوم عبد الحليم البولي بك - اللائحة تقضى بإبدال الرأي . فمن يناقض المشروع فليقدم الآن .

مقرر الشيخ المرحوم محمود أبو النصر بك - تكلم من تكلم في مصلحة المشروع . فليتكلم الآن من يناقضه .

مقرر صاحب المرونة اسماعيل صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء ومدير الساية والمالية) - لأجل أن نبين رأى الحكومة في هذا المشروع - ولو أنه لم يقيم منها - فإنا نعلن تأييدها له . وذلك للأسباب الآتية :

إن مشروع القانون الذى قدم من مبدأ الأمر لمجلس النواب لم يكن يقضى فقط بالتأجيل أو الإعفاء من العشرين في المائة مما كان مستحقاً من إيجارات السنة الماضية ، بل كانت يتناول كذلك الإعفاء من العشرين في المائة مما يستحق في السنة المقبلة ، أى التى تنقضى في شهر أيلول أو أكتوبر القادم .

هذا عملت الحكومة وقالت - وقد قبلت لجنة المالية بمجلس النواب قولها وملاحظتها - قالت الحكومة إن الحالة في شهرى سبتمبر وأكتوبر المقبلين ليست معروفة الآن المعرفة كلها حتى يمكن لنا أن نبين على هذه المعرفة حكماً قاطعاً . لأنه من الجائز أن ظروف الحال والحالة الاقتصادية في العالم تقصن إلى درجة يصبح معها إجراء أى استثناء كالإجراء الموعود عدم الجدوى أو اعتماداً الحد المقبول .

من أجل ذلك قالت الحكومة لو اقتصرتم على أن تحصلوا الإعفاء من الماضي كما يمكن . فقبلت لجنة المالية بمجلس النواب أن يكون الإعفاء من الماضي فقط .

إن الرسوم بقانون رقم ٤ الذى صدر في سنة ١٩٣٠ تحت ضغط أحوال اقتصادية حائلة ، هذا القانون ما كان يقضى ، بل كان يؤجل فقط . وإنا ما جاء شهر سبتمبر المقبل ، ولم يكن هناك قانون يبين الموقف الذى سيكون عليه الملاك حيال المستأجرين ، كانت النتيجة ابتذال الملاك في شهرى سبتمبر وأكتوبر القادمين إلى المطالبات بالعشرين في المائة المؤجلة . وغضب على هذا أن طلب المستأجر في ذلك الوقت ثلثاً في المائة من السنة الحالية والعشرين في المائة المؤجلة من العام الماضي . يدفع هذا كله في سنة كالتى نطأ آثارها الآن . كان هذا المستأجر الضعيف الذى ضغطت عليه الحالة الاقتصادية الضيق الذى تمرقته سيطلاً بثلثاً وعشرين في المائة .

الضرورات تتبع المحظورات وأن لا بد من إنجاز القانون عاجلاً حتى تتلافى حالات موجودة بين الفلاحين بشكل يصعب الرأى يدب في قلوبهم فلا يمتثلون بالإذاعة مرة أخرى ولا يقبلون على استيعاب الأفيان كما هو حاصل الآن .

أعرف أن كبار المستأجرين قد اتفقوا أعظم مع الملاك ولكن هناك أحوالاً أخرى هي أن المستأجرين من وزارة الأوقاف ومن نظائر الأوقاف ومن القوام والأوصياء ، هؤلاء المستأجرون أغلقت حصلات الأفيان منهم وباعها المؤجرون فأصبحوا بذلك في حالة صسر شديدة لم يستطيعوا معاسد الدين التى استأفوها على الزكاة من البنوك والحكومة ولا يزالون يطالبون بها وهم عاجزون عن تسديدها .

فلذا راعينا كل هذه الظروف وجب علينا أن نؤيد هذا القانون لأننا في حالة طارئة تستوجب ذلك .

أما القول بأن هذا القانون لا يسرى على الأجانب فن أدركنا بأنهم لا يقبلون تطبيقه فقد يكون عندهم من الزكاة ما يجعلهم على قبوله والعمل به أكثر من المستعنين منا لأنهم أعرف بالأزمة من بعضنا .

تسلمون حضراتكم أن كل الدول الأوروبية تتعاون الآن على إنقاذ ألمانيا من وهدنة الإفلاس حتى أمريكا التى تبذل بألاف الأيالي عنها قد اشتركت بأمر نصيب في هذا الإنقاذ لأن الحالة المالية في العالم كالتى كمرتبطة بعضها ببعض حتى إذا تأثرت مالية إحدى الدول صرى هذا التأثير في بقى الدول .

فلذا كان المستأجر يترك وشأنه ولا نقضى حاله مع المؤجر فإن سوء حاله يتعدى إلى غيره من لم يرتبط به .

ولا يخفى على حضراتكم أن المستأجرين هم الأغلبية الساحقة في الأمة بل هم الذين يكوّنون الرأى العام وهم الذين انخفروا وعلجوا بنا إلى هنا فيجب أن ننظر في مصالحهم بما تقتضيه القصة حتى تكون قد أدبنا الأمانة التى في أعناقنا لهم .

لذلك أرى أنه يجب الموافقة على مشروع القانون - ولو أنى كنت من الذين لم رأى في أن يكون التخفيض أكثر من ٢٠٪ . لأنى أشعر بأن الضرر الواقع على المستأجر أكثر من ذلك إذ الحصول قد قصص حتى لم يسد ينى بمصاريف الزكاة . ولكن بما أن مجلس النواب قد وافق على مشروع القانون بتخفيض ٢٠٪ . فقط فأرجوا أن توافقوا عليه بأسرع ما يمكن كما جده من مجلس النواب . (تصديق) .

مقرر الشيخ المرحوم صالح طوم باشا - أؤيد حضرة الزميل فيما طلبه . وقد كنت أود أن يكون مقدار التخفيض أربعين في المائة لا عشرين فقط كما قرره بالجنة المالية بمجلس النواب . وإنى أوافق على المشروع وأطلب قبوله كما هو .

مقرر الشيخ المرحوم عبد الحليم البولي بك - إذا كان هنا من يعارض لمشروع من حضرات الأعضاء فلنفس اعترضه أولاً . . .

(خاتمة) .

المبنى كما أنه مسمى للعائلات المدنية . كنت أعتقد أن مثل هذا المشروع ربما يكون أول حجر في بناء الشيوعية في مصر . طلبت بعد ذلك إجازة زوت أثناءها يلاذ الريف فوجدتها على أسوأ حال وثاكت لي أن تخفيض ٢٠ ٪ من قيمة اجارات السنة الماضية لا يكفي إذ الفلاح لا يجد الآن قوته الضرورية .

لي في مركز بيا ٢١٣ فلما تركتها بدون زوج لأنني لم أجده لم أوجرها أولا ولأنني لم أستطع الاتفاق على زرعها .

بناء على هذا أوافق كل الموافقة على مشروع القانون الذي يقضى بتخفيض الاجارات الزراعية ٢٠ ٪ (تصديق) .

حضرة الشيخ المرحوم عبيد دوس بك - لا نزاع مطلقا باحضرات الشيخ في أن للرأي الذي أبدته أكتري لجنة الحفانية وجامعته من الجهة القانونية . ولا نزاع أيضا في أن على الملك الذين يراد حماية المستأجرين منهم التزامات من أساطط وغيرها . غير أنني بعد أن سمعت بيان دولة رئيس الوزراء وبعد أن وصف لنا سعادة عرفان باشا الحالة التي رأى عليها بلاد الريف لا أرى مندوحة عن التدخل عن الرأي الذي كنت مصرا عليه عند دخول قاعة المجلس ألا وهو التصويت ضد مشروع القانون . بعد هذا البيان لا أرى حلا للتصميم من جاني ورأي قبول المشروع على أني أدعوا في الوقت نفسه أن يقرر المجلس أن لا يكون هذا التشريع سارية في المستقبل لنفس الأسباب التي أبدتها لجنة الحفانية وفك نظرا للالتزامات الأخرى المفروضة على الملك من أساطط عقارية وغيرها . لذلك أوافق على المشروع .

حضرة الشيخ المرحوم محمد طهعت باشا - أمام رجاى حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة أدلى عن رأي وأوافق على المشروع . (تصديق) .

الرئيس - إذن نزل للمشروع بدون تعديل .

أصوات : موافقون .

حضرة الشيخ المرحوم محمد مصطفى باشا - ما فسر دولة رئيس الحكومة لا يجب فيه إلا أن عدنى شعبة قانونية إن أمكن . إنزالها أرتاح ضميري وكنت ممتن .

تلك الشبهة في أن هذا التشريع يرضى على سبب لا يبرر التدخل بين متعاقدين تعاقفا على أمر يعتبر صحيحا في نظر القانون المدني . والحكومة عند ما تتدخل بناء على مشروع القانون تكون ملزمة بمقتضى هذا التدخل بما ينشأ من القضايا التي تقدم بين المؤجرين والمستأجرين . تكون ملزمة بالتوضيح . لأن إرادة المتعاقدين مست بغير مسوغ قانوني إذ المسوغ الذي أبدى لنا هو الضائقة المالية الموجودة بمصر .

نحن لا نتركها . ولكن هل يسمح هذا الضيق الحكومة لأن يقبل المشروع أن تحول لوجو أذا أعيين على حثك الذي تستمد من القانون المدني ؟

من أجل هذا ، ولأن أجل الدفع سيقع في أثناء العطلة البرلمانية رأيت الحكومة أن تتهرب فرصة مرض هذا المشروع وتتفق مع اللجنة ووضايعه على مبادء ومبادئ ، حتى يمكن للاستأجر الذي لم يدفع المشرى في المائة أن يبقى تماما من هذا الدفع . إذ أنت الدفع متعلق بسنة كانت المحاصيل فيها منخفضة السعر بدرجة تبرز التخفيض باكثر مما وصلنا اليه . وهو المشرى في المائة .

من أجل هذا رأيت الحكومة أن تجارى أصحاب المشروع في مشروعهم بعد التعديل الذي ذكرته لحضراتكم .

رأيت لجنة الحفانية يلمسكم - وكنت أدرك أن تنظر اليه من الناحية الاقتصادية - رأيت أن هذا المشروع يخالف الفكرة القانونية السامية ، وهي تلك الفكرة التي تقضى بعدم الدخول فيما بين الأفراد من معاملة . نعم هي فكرة سامية لا بد من الرضوخ لها . ولكن في الأحوال العادية . ولما الآن في أحوال طارئة . فالبطلان - كما تعرفون حضراتكم - موردها الأفراد الذي تستمد منه ثروتها هو القطن - وذلك الى أن تجد موارد أخرى - وكلنا يعرف أن أسعار القطن قد حبطت الى حد أخل بالمعاملة . أخل بالمستوى المعاش . بحيث إن إجراء استثنائي يقابل في الأحوال العادية بشيء من الاعتراض - يجب أن يقابل - والفتاح على ما تعرف - يجب أن يقابل بالترجيح .

هذا هو السبب الذي من أجله لما عرض للمشروع الأول الصادر في سنة ١٩٣٠ على الجمعية العمومية لصحة الاستئناف المخططة - وهي مكونة من كبار المشرىين - لم ترضاة كالتضاة التي رأيتها لجنة الحفانية في الدخول فيما بين المالك والمستأجر من معاملة .

(تصديق) .

إذن أرجو من هيئة مجلس الشيوخ أن تقبل هذا المشروع . وأن تقبل راحة الفلاح . لأن الفلاح - ألبا السادة - وكلهم يعرفون حاله حتى الذين لا يراهم به علاقة ، يعرفونه أنه ينوء تحت أحمال الديون بمحالة يجب أن تستعمل مطلقا عليه .

لذلك أرجو أن تلي هيئة المجلس ذلك النداء الذي صدر من بعض أعضاء اللجنة حيث قالوا إنه قانون الرحمة .

(تصديق) .

حضرة الشيخ المرحوم محمد الجبريل بك - كنت أريد الكلام ولكنني انتازل من طلي الآن بعد ما سمعت بيان دولة رئيس مجلس الوزراء .

حضرة الشيخ المرحوم أحمد هرقانة باشا - لقد سمعت قول الحق وأضفيت في القضاء ما يزيد على الثلاثين عاما لهذا أريد أن أدل بكلمة حق في هذا الموضوع . عند ما سمعت اقتراح حضرة الشيخ المرحوم يعقوب بك يادى عطيه بك دمحت له كثيرا وأسفت لتقديم مثل هذا المشروع لأنني أعتقد أن التدخل بين المالك والمستأجر إنما هو بمثابة قبض للأساس القانون

الرئيسي - ولنتنقل الى تلاوة المشروع نظرا للاستعجال .

تلى مشروع القانون وهذا نعبه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرار مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ لا تخيل دعوى المالك أو المستأجر الأصل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ عن أطميان استوجرت لقرع قطعا على الوجه المعتاد في المطالبة بأكثر من أربعة أضعاف الإيجار المذكور .

مادة ٢ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من أربعة أخماس الأيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافا إليها المضاريف والمخفقات .

مادة ٣ - لا يبرى هذا القانون على الاجازات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا على الاجازات التي يكون الإيجار فيها محددا على أساس أسعار القطن .

مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون اغتلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٥ - على وزير الحفافية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ناصر، بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة.

مستشار في

اخذ الرأي من هذا المشروع بالتداه بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٧٠

الأغلبية المطلقة

الموافقون ٥٩

غير الموافقين ۱۱

وقد امتنع حضرة الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك عن إبداء رأيه .

المرجى - ليين حضرة الشيخ المحترم ابراهيم وايب بك سبب امتناعه.

مفردة الشيخ المحترم **أبو العليم راتب الله** - السبب في الامتناع أني لست مقنعا بصلاحيته ومصادرة هذا المشروع ولكني لا أريد أن أقترع ضد رأي حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على مشروع القانون .

هذه مسؤولية تترتب عليها توقيعات الحكومة لمن يقاضها أمام المحاكم لأن السبب الذي بني عليه مشروع هذا القانون الاستثنائي لا يعتبر مبررا للتدخل بين متعاقدين عقدتهما صحيح :

مفكرة صاحب المالحى على محمد عيسى بلشا (وزير المغانية باليابسة) -
الواقع أنه قد قامت حضرات الشيوخ العشرين أعضاء بلشة المحقانية ومساعدة
الشيخ المحترم بعد صدق بلشا أن هذا المشروع قاصر على تبيان إجراءات
ولا يتعلق بالموضوع مطلقا. هذا المشروع مبنى على عدم سماح الدعوى
حتى أن البنية التشريعية، عند ما ظنرت فيه لخصط صياغته القانونية والتوفيق
بينها وبين التشريع القائم، قالت إن المشروع يفضل عدم المساس مباشرة
بقوق المالك، بفضل الوصول الى فائسه بوضع بعض قواعد تتعلق
بالإجراءات، يدل على ذلك أنه نص في المادة الثالثة من المشروع على أنه
هذا القانون لإسرية على الإجراءات التي تكون قد جرت بشأنها انقضاءات خاصة
من المصالحين في كل من الإسارات التي يكون الإصطبل فيها معدا على أساس
أسماء القطن صمودا ورموطا.

كما أنه يحسب هذا القانون لوضع مستأجر الاجارة كاملة باحتياها
معتولة لكان البعق قانونيا . إنما الحالة التي رى المشروع الى تسهيلها
حالة رفع السوى . وهذه المسألة لها أشياء ونظائر كثيرة في القانون بل قبل
أحد أنها تسامح الحقوق وترتب عليها تعويضات تصفها الحكومة . فندموى
الوقت لا تسع بعد زمن معين وكذا ندموى الارث وأضرمت . ومع ذلك
الوقت . أحد أنها تسامح الحقوق ومن

(حضر حضرة صاحب المعالي حافظ حسن باشا وزير الزراعة ووزير الأشغال العمومية بالنيابة) .

تبين من ذلك أن القول بأن التدخل التشريري على هذا الوجه قد يكون سببا لمسئولة الحكومة بالتعويض غير صحيح وتبين أيضا أن هذا الإجراء تشريري مستوف للشروط الدستورية ومعلوم أن كل إجراء تشريري لا يترتب عليه تعويض مطلقا .

هذا ما أردت أن أبينه من الوجهة القانونية ردا على اعتراض سماحة
الشيخ المحترم عبد صدق باشا .

• (تصفيق)

الرئيس - ندم اقتراح^(١) من ثلاثة عشر عضواً بأغلبية باب المناقشة فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

• (مواقفة)

أقل باب المناقشة .

(١١) نص الاجراء :

اقتراح بالتحال باب المناقشة في مشروع قانون تحفيظ الأجارات .

عبد العزيز بسيوني • يعقوب ياروي • عبد الحميد الجكري • عيسى زايد • حسين صالح
خليفة • سليم بطرس • سلطان السطى • كامل تلالا • عبد الحميد فريد • سلطان يونس • أبو زيد
طلعتاوي • أحمد نجيب براحه • شفيق معاذة حلاطه •

٤ - أسئلة

(١) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر الفاروقى عن إنشاء فرع مستشفى فوه - الإجابة عليه

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أرجو التفضل بتوجيه سؤالى إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية .

سبق لأبناجال المرحوم المحسن حسن أبو العينين بك رجب أن تبرعوا بمبلغ ٧٠٠ جنيه لإنشاء قسم للزبد بمستشفى فوه ، وذلك لحاجة الأهالى إليه ولإبعادهم عن المستشفيات .

ولم ينشأ لأن هذا القسم . فأى مانع وقف في سبيل تنفيذ هذه الرغبة الخيرية ؟

وهل يتفضل صاحب الدولة ويعدنا بسرعة تنفيذها فتكون له يد في الاحسان لا تنسى ؟

محمد أبو النصر الفاروقى

١٣ برله سنة ١٩٩١

م مرة صاحب الدولة سموه سماه صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) - حقيقة تبرع حضرات أبناجال المرحوم أبو العينين رجب بك بمبلغ سبعمائة جنيه لإنشاء قسم للزبد بمستشفى فوه ولكنهم لم يدفعوا من ذلك سوى مئمة جنيه وعند استكمال باقي مبلغ التبرع من حضراتهم سيقوم مجلس مديرية الغربية بتنفيذ المشروع الذى ظهر أنه يتكلف نحو ١٦٠٠ جنيه على أن يسد الباقي وقدره تسعمائة جنيه من ميزانيته .

(ب) سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر الفاروقى عن اصلاح مبانى المستشفى التابع لمجلس مديرية الغربية بقدة فوه - الإجابة عليه

نص السؤال :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أرجو التفضل بتوجيه سؤالى لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية .

لمجلس مديرية الغربية مستشفى في بلدة فوه قسرب الى مبانىه الخلل ورغم حداثة بنائه . وله مخزن وعيادة خارجية تضررها المياه لانخفاضها .

وقد طلبت إدارة المستشفى من الجهة المختصة أن تتدارك الأمر وتعمل على الإصلاح منذ سنة ١٩٨٧ ولا تزال تظلم .

ولما يشت من إجابة طلبها اضطرت الى إغلاق القسم الداخلى بالمستشفى . وما زال متفقا على الحاجة إليه .

ثم إن فناء المستشفى منخفض عن الأرض المجاورة فذلك تضرره المياه ويتصل العمل فيه زمنا كبيرا من السنة .

فلماذا لا توافق وزارة الداخلية على هذا الإصلاح ؟ وهل يتفضل صاحب الدولة ويعدنا بتفيذ رغبة إدارة المستشفى التى تتفق مع مصلحة الأهالى فتكون له يد في الاحسان لا تنسى ؟

محمد أبو النصر الفاروقى

١٣ برله سنة ١٩٩١

م مرة صاحب الدولة سموه سماه صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) - وافقت وزارة الداخلية على مشروع اصلاح مبانى مستشفى فوه الجراحى وقطية الحوش واتشاء بعض الجبر به بعد فحص المقاييس الخاصة بذلك من الوجهة الفنية .

ورخصت بصرف المبالغ اللازمة لهذا الغرض وقدرها ٣٨٥٠٠ جنيها وطرح العمل فعلا في المناقصة العامة فرست حملة الإصلاحات والمباني بمبلغ ٢١٠٧ جنيها و ٥٧١ مليا على عزرائدى متى ودفع التأمين اللازم بواقع ١٠٪ .

ورسا أيضا عطاء قطية الحوش على محمد عبد الحميد كساب من طنطا بمبلغ ٢٣٩ جنيها و ٢٦٠ مليا .

م مرة الشيخ المحترم محمد أبو النصر الفاروقى - أشكر حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية على هذه الإجابة .

٥ - مشروع قانون

دار من مجلس النواب بفتح اتحاد أمال بمبلغ ٨٤٠٠ جنيه لمبانى وزارة المواصلات لسنة المالية ١٩٩١ - ١٩٩٢ - بقرار اللجنة - القرار مشروع القانون

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد عزى باشا)

على تقرير اللجنة (يراجع الملحق رقم ٩) .

م مرة صاحب الدولة سموه سماه صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) - أرجو من هيئة المجلس الموافقة أن تتفضل بإجابة طلب الحكومة فيما يتعلق بقبول نصح الاختاديين أى اتحاد مبلغ ٧٠٠ جنيه المطلوب لإنشاء المتصف ١٤٠٠ جنيه المطلوب للصاريات التجهيزية الخاصة بالمخمر الدولى للسكان المحلية .

عرض هذان الاختاديان على مجلس النواب وبمهما اتحاد ثالث بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه كان مطلوبوا لإنشاء فندق وكازينو في مدينة السويس .

وقد قام في مجلس النواب نفس الاختراض الذى قام في لجنة المالية بمجلس الشيخ من أن حالة مالية الدولة أصبحت لا تسمح لمثل هذه التفتقات .

والواقع يا حضرات الشيخ أن الحكومة تحبب كل الترحيب بكل إجراء وبكل نصح يرى الى التفضيخ من نفقات الدولة في المرافق التى تسمح فيها الخلفة بهذا التفضيخ وذلك الاقتصاد . من أجل ذلك عند ما عرضت الفكرة بمجلس النواب بأن في هذا الموضوع خلا للاقتصاد لم تتقدم الحكومة

وكل ما في الأمر أن وجود الاتحاد هو ما يبرعه باللغة الفرنسية (Pour mémoire) أي تنفع به إذا ما وجدنا وجهاً للاستفاد أو لا تنفع به كأن الاتحاد موجود دون حاجة لاستنظار الدورة المقبلة .

هذا ما أردت بيانه لحضراتكم .

(تصنيق) .

المقرر - بعد البيان الذي أخل به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أرى أن الحالة تثيرت تماماً وأن اللجنة لم تبتد رأياً الذي رفعته إلى المجلس إلا بناء على ما ورد إليها من وزارة المواصلات ولكن هذه البيانات التي ذكرها دولة رئيس مجلس الوزراء اقتضت بصفتي مقرر اللجنة وجمعيني أعدل عن رأي الأول وأترك لحضرات زملائي إبداء آرائهم .

مقرر الشيوخ المقرر من صبري بك - أفهم من البيان الذي فضيل فأدله به حضرة صاحب الدولة وزير المالية أن الاتحاد المطلوب منك الموافقة عليه الآن قد تثيرت فصيحواؤه مطلوب Pour mémoire للتذكار .

فبصفتي رئيساً للجنة المالية أقول إنه مادام حضرة صاحب الدولة وزير المالية قد صرح بأنه سيبحث عن مكان لائق يقام فيه المتحف وأن ما يستمد الآن قد تصرف منه النفقات اللازمة للتأثيث فقط وفي حالة عدم الانتهاء إلى مكان لائق يصرف من الاتحاد الذي يطلب Pour mémoire وإذن فلا مانع عندي - وأما أنكم بصفتي الشخصية - من أن أقر هذا الاتحاد على هذه الشروط .

(انصرف حضرة صاحب الدولة استمعاً لصدق رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ثلاثة مشروعات القانون كما هو وارد من مجلس النواب ؟

(موافقة) .

على مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون يفتح اعتمادات إضافية في ميزانية

السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

نحن فؤاد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صعدنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - تخضع في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ القسم ١٣ (وزارة المواصلات) الاعتمادات البالغ مجموعها ٨٤٠٠ جنيه (ثمانية آلاف وأربعمائة جنيه مصري) (بالعملة وفقاً للجدول المرفق لهذا القانون) .

في أن يتسارل موقفاً عن الاتحاد الخاص بإنشاء المتحف على الرغم من أن إنشاءه قائمة عظيمة لمدينة كلكم تريدون لها التقدم والرفاح . ومع ذلك رأت الحكومة أنه في الوقت الحاضر يمكن تأجيل إنشاء المتحف إلى أجل مسمى .

إلى لما طلبت إلى مجلس النواب أن يقبل الاتحاد الخاص بالمتحف مرضت عليه في الحال المبرر القوي لتفتح مثل هذا الاتحاد ذلك المبرر هو أن مؤتمراً جليل القدر مشرف الساحة، وهذا المؤتمر لا بد من أن يقدم له فوق الذي تقدمه به حالنا الحاضرة نموذجاً مما فعلناه في السنين الماضية . نريد بهذا العرض أن نبين أن حضارتنا . أن رقينا ليسا ولدى العهد الحاضر فقط بل نريد أن نقدم الدليل على أن مصر لها استعرت السكك الحديدية كانت البلد الثاني في العالم الذي أدخلت فيها السكك الحديدية بعد إنجلترا . أي إنجلترا ثم مصر قبل القارة الأوروبية .

الموضوع المروض على حضراتكم له من أهميته - وخصوصاً أهميته المعنوية - ما يبرر اتساع من جانب حضراتكم في اتفاق هذا المبلغ غير أني إذ عرفت بالأساس أن لجنة المالية رأت في هذا الاتحاد أيضاً ما يقتضي إعادة النظر فيه أن لم أقل رفضه ، أردت أن أبين السبب الذي من أجله جاء إلى لجنة المالية مندوب وزارة المواصلات وأيضاً بما أفضى به . تبينت أيها السادة - أن السبب في ذلك أن مصلحة السكك الحديدية لما بحث أمر هذا المتحف وأمر إقامته وأمر النفقات المطلوبة له تبين لما أن المكان الذي تقرر أن يقام فيه المتحف لم يصل إليه إلى الآن الممران الذي يسمح بوصول أعضاء المؤتمر إلى بنيته . ذلك أنه تقرر أن يكون في نهاية الرصيف الجليل الذي سيقام بمرعى البناء الحالي لحظة مصر ولأجل الوصول إلى هذا البناء لا بد من اجتياز الممر المسمى الذي فوق السكة الحديدية إلى نهايته من طريق شبراً ثم العودة بعد ذلك والمروفي منطفقات وأزقة ضيقة إلى المكان الذي سوف يبني فيه المتحف . من أجل ذلك رأت مصلحة السكة الحديدية أن هذا المكان من شأنه أن يعاد النظر فيه غير أن الوقت لا يسمح - وقد قدم على حلقة برلمانية - بأن تنتظر الأشهر الطوال أي من الوقت الحاضر إلى حين اجتماع حضراتكم في الدورة المقبلة لأجل أن نتفق مكاناً يصلح بديل المكان الحالي لنقيم عليه البناء، وإلى لأحد حضراتكم أن البحث أن يفتل المكان بل يتسارل غير ذلك . يتناول البحث وراء الاستفادة من مكان آخر لمصلحة السكة الحديدية يكون موجوداً فلا تفرق إلى اتفاق مبلغ ٧٠٠٠ جنيه بل لاحتياج في الثالب الاليل أقل من ذلك لأجل تأثيته وتنظيمه .

هذا إذا صح وجود المكان، وأما حضراتكم أن أسى إلى ذلك فقامت بطون أي نائب السى وراء الاقتصاد. وكل ما أرى من حضراتكم أن أتقار على الاتحاد ، وأن تكلفوا الحكومة في الوقت ذاته أن تسمى لأن تتفادى بقدر الاستعانة أي أن تتلله أو تخفضه أو تنفقه كما أنه لا يمكن به من ذلك .

والقرض أن لا تزداد نفع خمسة شهور بالأصل خصوصاً أن المبلغ المطلوب من حضراتكم الموافقة عليه ليس من الميزانية بل من وفورات مصلحة السكة الحديدية إذا وجدت .

وللجنة آلاف جنيه لبناء صالة للرمي . وقد رأينا أن هذا الأيضاح يكفي لتفسير القانون . ولو أردنا التصحيح في النص لاضطررنا للرجوع إلى مجلس النواب . وقد أصبح ذلك مستعجلاً .

وكفى أن المندوبين فسر الاختلاف كما ذكرناه . وأظن أنه بذلك يكفي بنصر المساعدة كما هو .

(انصرف حضرة صاحب المجال محمد حابي عيسى باشا وزير المعارف العمومية ووزير الحفانية بالنيابة) .

الرئيس - إذا لم تكن هناك معارضة للشروع فانا ننقل إلى ثلاثة نظراً لاستعجاله .

لم يعترض أحد .

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ القسم ١١ (وزارة الأشغال العمومية) فرع ٣ (مصلحة المبانئ الأميرية) باب ٣ - أعمال جليدية اعتماداً اضافياً بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه (سبعة آلاف جنيه مصري) لبناء دور ثالث في مدرسة الهندسة الملكية .

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياط العام .

مادة ٢ - على وزراء المالية والمعارف العمومية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية . وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدرك

أخذ الرأي على هذا المشروع ببنداء بالإام فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعددهم خمسة وستون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

(انصرف حضرة صاحب المجال حافظ حسن باشا وزير الزراعة ووزير الأشغال العمومية بالنيابة وحضرة صاحب المساعدة علي جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية) .

الرئيس - ترفع الجلسة للإستراحة وبع ساعة .

أعيدت الجلسة الساعة التاسعة والستون والستة .

الرئيس - هل تواقفون حضراتكم على أن يؤخذ الرأي الآن على مشروع القانون ؟

(موافقة) .

أخذ الرأي على مشروع القانون المذكور ببنداء بالإام فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعددهم ٦٢

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بالإجماع .

٧ - مشروع قانون

وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه بميزانية وزارة الأشغال العمومية (صالة المبانئ) للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ لبناء دور ثالث في مدرسة الهندسة الملكية - تقرير لجنة المالية - قرار مشروع القانون (المقرر - لجنة الشيخ المحترم محمود عيسى باشا) .

على تقرير اللجنة (راجع الملحق رقم ١٤) .

القرار - المالية لا حضرات الأعضاء - هي أن اللجنة الحارز لشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان كانوا - حينئذ يبدؤون الدراسة في مدرسة الهندسة - غير أهل للسيرة في الدروس التي تعطى لهم .

بناء على ذلك قررت الحكومة أن توجد سنة تحضيرية لكي يزول هؤلاء الطلبة ثلثي دورهم بكفاءة في مدرسة الهندسة .

وكانت المدرسة في الماضي لا تجد المال الكافية للطلبة فكانت تستعير قاعاتهم . وكانت الدراسة أحياناً تبدأ قبل موعدها بساعة وتنتهي بعد موعدها بساعة . وبناء على ذلك قررت الحكومة أن تطلب فتح اعتماد بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه لبناء دور ثالث بمدرسة الهندسة حتى يفي بالفرض المطلوب .

(انصرف حضرة صاحب المساعدة أحمد علي باشا وزير الأوقاف) .

مقرر اللجنة - تقرير من قبل اللجنة - لاحظنا من المباحث التي أجرتها اللجنة أن أربعة آلاف جنيه تخصص لبناء المدرج . وأن الباقي وقدره ثلاثة آلاف جنيه تخصص لبناء صالة للرمي في الدور الثالث .

فالذا كان الأمر كذلك فانا ما ورد في المادة الأولى من المشروع بقانون من أن مبلغ سبعة آلاف جنيه سيكون لبناء دور ثالث بالمدرسة يكون غير مطابق للواقع .

ولذلك أرجو أن تملأ عبارة المادة حتى توافق الواقع .

مقرر اللجنة - تقرير من قبل اللجنة - لاحظت لجنة المالية ذلك . وقد بحثت اللجنة بهذا المشروع بقانون بحضور مندوب من وزارة المعارف ومندوب من وزارة الأشغال العمومية . واستقرت منها عما يصرف فيه هذا المبلغ . فطلعت منها أنه يخص منه أربعة آلاف جنيه لبناء المدرج .

أسماء حضرات الأعضاء الذين اقتصروا على مشروع القانون انطام
بتفويض الاجارات الزراعية .

عدد الأصوات التي أعطيت ٧٠

الأهلية المطلقة ٣٦

الموافقون ٥٩

غير الموافقین ١١

أقر المجلس المشروع .

الموافقون :

أبو زيد طسلاوى بك . أحمد السيارى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم
زين . أحمد طلعت باشا . أحمد عرفان باشا . أحمد على باشا . الدكتور أحمد
فهمى الرشيد بك . أحمد نجيب برادة بك . الدكتور أسعد يوسف عطية
أفندى . أمين حسين يوسف أفندى . أمين ساهى باشا .

جرجس زياترى باشا .

حافظ حسن باشا . حبيب دوس بك . الشيخ حسين صالح خليفة .
حسين واصف باشا . الشيخ حسين والى .
الدكتور زكى غنار الجيزرى أفندى .

سلطان السعدى بك . سلطان محمود بىسى بك . سليم خليل بطرس بك .
سليمان عثمان أباطه بك .

شفيق سمندلق حلايه أفندى .

صالح حق باشا . صالح للموم باشا .

طلحان سيد احمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقى طسردان . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحميد
البكرى . عبد الحميد سليمان باشا . عبد العزيز البشيرى بك . عبد العزيز
ميت نصر بك . عبد الكريم ششيد بك . عبد الله سميكه بك . اللواء
عبد الحميد فريد باشا . اللواء على أحمد باشا . على جمال الدين باشا . على فهمى
باشا . عبد الرحمن رضا باشا . ميسرى حسن زايد باشا .

كامل جرجس تكلا بك .

عبد أبو النصر القار أفندى . الشيخ عبد الأحدى الظواهرى . عبد توفيق
مينا بك . عبد طلعت حرب باشا . عبد غيثه بك . عبد قصى يكن بك .
عبد فهمى باشا . عبد حى باشا . عبد مصطفى عجمه بك . عبد مقبل باشا .
عبد منصور أفندى . محمود اسماعيل أباطه بك . اللواء محمود عزى باشا .
مرسى محمود أفندى . مصطفى رشيد بك . التوفيق موسى فؤاد باشا .

يغوب يانوى عطيه بك . يحيى إبراهيم باشا .

(حضر من الوزراء حضرات أصحاب الدولة والمالى والسعادة اسماعيل
صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمالية . أحمد على باشا
وزير الأوقاف . حافظ حسن باشا وزير الزراعه ووزير الأشغال بالنيابة .
عبد حلى عيسى باشا وزير المصارف العمومية ووزير الحفانية بالنيابة .
على جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية) .

٨ - تلاوة المرسوم الملكى

بفض دور الافتاد الأول لفصل التشريعى الخامس

مادة صاحب الدولة **اسماعيل صدق باشا** (رئيس مجلس الوزراء ووزير
الداخلية والمالية) - أوجوات يسم لى دولة الرئيس بتلاوة المرسوم
الخامس بفض دور الافتاد الأول لفصل التشريعى الخامس .

الرئيس - بفضل .

حضرة الشيخ **المرمى محمد قرقى** **الناضورى باشا** - ظلمسمه وقوة .

وقف حضرات الأعضاء .

تلا حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير
الداخلية والمالية المرسوم وهذا نصه :

نحن **فؤاد الأول ملك مصر**

بعد الاطلاع على المادة ٩١ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - بفض دور الافتاد الأول لفصل التشريعى الخامس .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويصل به من
وقت تبليغه للبلدان ؛

مديرى المرفق فى ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (٢٠ يولييه سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وبعد تلاوة المرسوم خف حضرة الشيخ المرمى صالح للموم باشا بمساة
جلالة الملك ودولة رئيس الحكومة فردد حضرات الأعضاء محتفه مصغفين .

ورفعت الجلسة الساعة الثالثة والبقية الخامسة عشرة مساء

غير المواقين

ادوار قصيرى بك .

حسن صبرى بك .

الشيخ عبد الحميد سليم .

محمد خيرت راضى بك . محمد رياض عفيفى بك . محمد صدق باشا . محمد فهمى الناصورى باشا . محمد محمود بك . محمود أبو النصر بك . مصطفى خليفة باشا .

نخلة جويرجى المطيعى باشا .

وقد امتنع حضرة الشيخ القزم ابراهيم راتب بك عن إبداء رأيه .

أسماء حضرات الأعضاء الذين اقترحوا على مشروع القانون الخاص بفتح اعتمادات إضافية مجموعها ٨٤٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة المواصلات للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

عدد الأصوات التى أعطيت ٦٣ صوتاً كلها للموافقة على المشروع .

أقر المجلس المشروع بالإجماع .

ابراهيم راتب بك . أبو زيد طنطاوى بك . أحمد السبازى بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد طلعت باشا . أحمد عرفان باشا . أحمد على باشا . الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . ادوار قصيرى بك . الدكتور أسعد يوسف عطيه افندى . أمين حسين يوسف افندى . أمين سامى باشا .

جرجس زنايرى باشا .

حافظ حسن باشا . حبيب دوس بك . حسن صبرى بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا . الشيخ حسين والى . الدكتور زكى مختار الجزيرى افندى .

سليم خليل بطرس بك . سليمان عثمان أبانله بك . سلطان السمدى بك .

شفيق سعد الله حلايه افندى .

صالح حنى باشا .

طلحان سيد احمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقي طاهر بدران . عبد الحليم البيل بك . السيد عبد الحميد الكبرى . عبد الحميد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البهيونى بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الكريم شعيد بك . عبد الله سمكه بك . الشيخ عبد الحميد سليم . اللواء عبد الحميد فريد باشا . اللواء على أحمد باشا . على جمال الدين باشا . على فهمى باشا . صيوى حسن زايد باشا .

كامل جرجس تكللا بك .

محمد أبو النصر القار افندى . الشيخ محمد أحمد الأحمدي الطواهرى . محمد توفيق مهابك . محمد خيرت راضى بك . محمد رياض عفيفى بك . محمد غيته بك . محمد فتحي يكن بك . محمد فهمى باشا . محمد فهمى الناصورى باشا . محمد عجب باشا . محمد محمود بك . محمد مصطفى عجمه بك . محمد مقل باشا . محمد منصور افندى . محمود أبو النصر بك . اللواء محمود عزى باشا . حرمى محمود افندى . مصطفى خليفة باشا . مصطفى رشيد بك . الفريق موسى قزاد باشا .

نخلة جويرجى المطيعى باشا .

يعقوب بباوى عطيه بك . يحيى ابراهيم باشا .

أسماء حضرات الأعضاء الذين اقترحوا على مشروع القانون الخاص ببيع المحصولات المرتبطة للفروض التى يسلفها بنك التسليف الزراعى المصرى .

عدد الأصوات التى أعطيت ٦٣ صوتاً كلها للموافقة على المشروع .

أقر المجلس المشروع بالإجماع .

ابراهيم راتب بك . أبو زيد طنطاوى بك . أحمد السبازى بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد طلعت باشا . أحمد عرفان باشا . أحمد على باشا . الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . ادوار قصيرى بك . الدكتور أسعد يوسف عطيه افندى . أمين حسين يوسف افندى . أمين سامى باشا .

جرجس زنايرى باشا .

حافظ حسن باشا . حبيب دوس بك . حسن صبرى بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا .

الدكتور زكى مختار الجزيرى افندى .

سلطان السمدى بك . سليم خليل بطرس بك . سليمان عثمان أبانله بك .

شفيق سعد الله حلايه افندى .

صالح حنى باشا .

طلحان سيد احمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقي طاهر بدران . عبد الحليم البيل بك . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البهيونى بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الكريم شعيد بك . عبد الله سمكه بك . اللواء عبد الحميد فريد باشا . اللواء على أحمد باشا . على جمال الدين باشا . على فهمى باشا . صيوى حسن زايد باشا .

كامل جرجس تكللا بك .

محمد أبو النصر القار افندى . محمد توفيق مهابك . محمد رياض عفيفى بك . محمد غيته بك . محمد فتحي يكن بك . محمد فهمى باشا . محمد فهمى الناصورى باشا . محمد عجب باشا . محمد محمود بك . محمد مصطفى عجمه بك . محمد مقل باشا . محمد منصور افندى . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل أبانله بك .

اللواء محمود حمزي باشا . مرسي محمود افندي . مصطفى خليفة باشا . مصطفى رشيد بك . الفريق موسى قزاد باشا .

نخلة جويريس المطيعي باشا .

يعقوب بباوي عطيه بك . يحيى ابراهيم باشا .

الشيخ حسين والي وافق على المشروع دون التوائد .

أسماء حضرات الأعضاء الذين اقترحوا على مشروع القانون انخاص بنصح اعتاد اضاف مبلغ ٧٠٠٠ جنيه بميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة المباني) للسنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢ لبناء دور ثالث بمدرسة الهندسة الملكية . عدد الأصوات التي أعطيت ٦٥ صوتا كلها بالموافقة على المشروع .

أقر المجلس المشروع بالإجماع .

ابراهيم راتب بك . أبو زيد ططاوي بك . أحمد السبازي بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد طلعت باشا . أحمد عرفان باشا . الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . ادوار قصيري بك . الدكتور أسعد يوسف عطيه افندي . أمين حسين يوسف افندي . أمين سامي باشا . جرجس زنايري باشا .

حافظ حسن باشا . حبيب دوس بك . حسن صبري بك . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا . الشيخ حسين والي . الدكتور زكي مختار الجزيري افندي .

سلطان السدي بك . سليم خليل بطرس بك . سليمان عثمان أباطه بك . شفيق سعد الله حلاجه افندي .

صالح حق باشا .

طلعتان سيد احمد سالم بك .

الشيخ عبد ألياق عامر بدران . عبد الجليم خليل بك . السيد عبد الحميد الكبرى . عبد الحميد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البسيوني بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الكرم شديد بك . عبد الله ميمكة بك . الشيخ عبد الحميد سليم . اللواء عبد الحميد فريد باشا . اللواء علي أحمد باشا . علي جمال الدين باشا . علي فهمي باشا . عيسوي حسن زايد باشا .

كامل جرجس تكتلا بك .

محمد أبو النصر الفار افندي . محمد توفيق مهنا بك . محمد خيرت راضي بك . محمد رياض عفيفي بك . محمد غيث بك . محمد نصي يكن بك . محمد فهمي باشا . محمد فهمي الناضوري باشا . محمد حب باشا . محمد محمود بك . محمد مصطفى محمود بك . محمد مقبل باشا . محمد منصور افندي . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل أباطه بك . اللواء محمود حمزي باشا . الدكتور مرسي محمود افندي . مصطفى خليفة باشا . مصطفى رشيد بك . الفريق موسى قزاد باشا .

نخلة جويريس المطيعي باشا .

يعقوب بباوي عطيه بك . يحيى ابراهيم باشا .

